جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الإسلامية المعاصرة

ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس

« دراسة شرعية تحليلية »

عبد السميع يعقوب عبد السميع شبانة

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1434هـ/2013م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الإسلامية المعاصرة

ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس

« دراسة شرعية تحليلية »

إعداد:

عبد السميع يعقوب عبد السميع شبانة

رقم الطالب:21012144

بكالوريوس الفقه والتشريع – جامعة القدس

إشراف:الأستاذ المشارك الدكتور شفيق موسى عياش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة من عمادة الدراسات العليا، كلية الآداب- جامعة القدس.

القدس - فلسطين

1434هـ/2013م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الإسلامية المعاصرة

إجازة الرسالة

ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس

« دراسة شرعية تحليلية »

اسم الطالب: عبد السميع يعقوب عبد السميع شبانة

الرقم الجامعي:21012144

إشراف الأستاذ المشارك: د.شفيق موسى عياش .

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 09/28 /2013م

من قبل لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

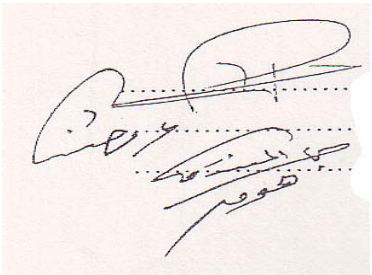

1. رئيس لجنة المناقشة: د.شفيق موسى عياش التوقيع:
2. ممتحناً داخلياً: د.عروة عكرمة صبري التوقيع:
3. ممتحناً خارجياً:عبد المنعم جابر أبو قاهوق التوقيع:

القدس – فلسطين

1434هـ/2013م

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة، أنها قُدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما أشير له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأية جامعة أو معهد .

الطالب :عبد السميع يعقوب عبد السميع شبانة

التوقيع : : 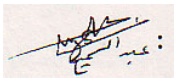

التاريخ:2013/09/28م

الإهـداء

إلى من أشرقت بولادته شمس المعرفة لتخرج البشرية من الظلمات الى النور قدوتي وسيدي وحبيبي رسول الله محمد، صلى الله عليه وسلم.

إلى والديَّ العزيزين حفظهما الله من كل مكروه ...

الى مشايخي وأساتذتي الكرام بارك لنا فيهم ...

إلى زوجتي العزيزة أكرمها الله ...

إلى ابنتي أسيل جعلها الله ذخراً للإسلام...

واخواني واخواتي...

إلى أصدقائي الكرام ...

بارك الله فيهم أجمعين

أهدي هذا الجهد برّاً وصدقة جارية

الطالب

عبد السميع بن يعقوب بن عبد السميع شبانة التميمي

شكر وعرفان

الشكر والحمد لصاحبه ومستحقه، سبحانه وتعالى، الذي أنعم عليَّ بنعم كثيرة لا تحصى، ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [سورة النحل: 53] ، فأحمده عز وجل حمداً كثيراً لا ينتهي، على أن يسر لي أمر هذه الدراسة وأعانني بقوته وبفضله الكريم،وتوفيقه العظيم لإتمام هذه الدراسة، وأسأله عز وجل أن يتقبلها خالصةً لوجهه الكريم.

وأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل لوالديَّ، اللذين أحاطاني برعايتهما وحثهما لي على المثابرة وبذل الجهد حتى تمكنت من إتمام هذه الدراسة على هذا الوجه، وأدعو الله –عز وجل– أن يغفر لهما ويجزيهما عني خير الجزاء، وأن يبارك فى دينهما، وعافيتهما، وأموالهما، وأن يجعل ذلك فى ميزان حسناتهما يوم القيامة.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعرفان الجميل، لأستاذي الفاضل، الأستاذ المشارك الدكتور شفيق موسى عياش على الرعاية والعناية اللتين شملنى بهما، وإرشاده لي مما ساعدني على إتمام هذه الدراسة على هذا الوجه .

ولنتوج الجهد بالشكر ونرد الفضل لأهله، أرى لزاماً علي أن أزجي الشكر الجزيل، والثناء العاطر إلى كل من أعانني على إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي لم يدخر جهداً في إيصال المعلومة لي كذلك أخص بالشكر أستاذيَّ الكريمين في كلية الدعوة وأصول الدين لفضلهما عليَّ الدكتور محمد سليم والدكتور عروة عكرمة صبري جزاهما الله عني خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لزَوْجَتِي العزيزة أم يعقوب على تَحَمُّلِها وصبرها ومراعاتها انشغالي بهذه الدراسة.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ملخص الرسالة

تناولت هذه الدراسة ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، دراسة شرعية تحليلية، وذلك في محاولة للوقوف على جوانب هذه الظاهرة ومعرفة حجمها وأسبابها وآثارها المترتبة عليها .

وكان من أهم الدوافع لإعداد هذه الدراسة، الحاجة الماسة لتكوين رؤية واضحة المعالم لطبيعة هذه الظاهرة، وتحديد مدى تغلغلها في المجتمع المقدسي وتأثيراتها عليه،في وقت شحت فيه الدراسات والبحوث التي تبحث هذا الموضوع.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تناقش من منظور شرعي أسباب وآثار هذه الظاهرة بما يجعل من هذا البحث ونتائجه أساساً في اتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تسهم في الحد منها، كما أنها تعد الدراسة الأولى حسب علمي في هذا الموضوع في محافظة القدس .

وقد اعتمدت الدراسة في الأساس على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال جمع كل ما يتعلق بالموضوع من بيانات، وأخذ الملاحظات وتدوينها وإخراجها والتعليق عليها بما يخدم أهداف الدراسة ويسهم في استخلاص النتائج، واستخدم الباحث في الدراسة بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي أحد أشكال المنهج الوصفي المعروف بمنهج تحليل المضمون، حيث قام الباحث بتحليل ما جمعه وأسس لقراءة في مضمونه ثم إبراز ذلك في الدراسة من خلال التعليق والشرح والاستدلال والبيان المدعم بالجداول الإحصائية والأشكال البيانية، وقد اعتمدت الدراسة على أداة البحث "الاستبيان" واعتمد الباحث على نتائج الاستبيان في الوقوف على معالم الظاهرة وأسبابها وآثارها .

وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، ومعرفة أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة، سواء الأسباب الأخلاقية والدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومعرفة ما يترتب عليها من آثار على المجتمع، والبحث في سبل حل وعلاج هذه الظاهرة من منظور شرعي، وذلك من خلال معرفة هدي الإسلام في الزواج وتكاليفه، وإيجاد السبل التي تكفل تيسير الزواج وتخفيف تكاليفه على الشباب وأولياء أمورهم لما في ذلك من تحقيق لمقاصد الشريعة الإسلامية، والإسهام في الحفاظ على بناء المجتمع في محافظة القدس.

وقد دوَّن الباحث أبرز ما توصل إليه من نتائج من خلال الدراسة ومن نتائج الاستبيان وكان من أبرزها اتفاق الناس من خلال استجاباتهم على أسئلة الاستبيان على كون تكاليف الزواج في محافظة القدس مرتفعة ولا تتناسب مع وضعهم الاقتصادي، وأنها تعيق رغبة الشباب في الزواج وتسبب العديد من المخاطر والآثار السلبية، وأنه يمكن إعادة أسباب هذه الظاهرة إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية الدينية، كما أن الدراسة أكدت على وجود أثر واضح

لجدار الفصل العنصري ووجود الاحتلال الاسرائيلي في تعميق الظاهرة، كما أن الباحث توصل إلى أهم الآثار الناتجة من وراء هذه الظاهرة وكان من أخطرها ما أثر على الأخلاق ويليها الآثار الاجتماعية المرضية – كعزوف الشباب عن الزواج وتأخر سن زواجهم وارتفاع معدل العنوسة، وارتفاع نسبة الطلاق المبكر، وأن الظاهرة هي إحدى انعكاسات البعد عن الدين وأن العلاج يكمن في التمسك بهدي الإسلام في الزاوج.

ويحذر الباحث من تفاقم الظاهرة في المستقبل بما ينعكس على المجتمع المقدسي بمزيد من الأمراض التي تؤثر على الأحوال الأخلاقية والدينية والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بجوانب هذه الظاهرة وذلك بأن يستكمل موضوعها من خلال إيجاد دراسات موسعة لكل مرض وأثر لهذه الظاهرة تم التوصل إليه في هذه الدراسة.

High Cost Of marriage Phenomenon In Province Of Jerusalem

"Religious And Analytical Study"

Student : Abd El Sami' Yacoub Abd El Sami' Shabaneh

Supervisor: Dr. Shafeeq Mousa Ayash

Abstract

This study is about the high cost of marriage in the province of Jerusalem, it is a religious and analytical study to show the multi-sides of this phenomenon and to know its size, causes and effects.

The main aim of this study is to make an obvious vision of this phenomenon to describe it's effects and impact on society , as

Those kinds of study are rare

This study is essential as it discusses the causes and effects of this phenomenon through a legitimacy vision in order to take preventive and curative steps to decrease it's impact on society, as for as I know it is the only study about this subject in Jerusalem province.

This study depends on the inductive method ,of course by collecting data that is connected to the main subject, extraction of notes and comment on this collected information in way that serves the study aims , in addition to inductive method the researcher descriptive method through analysis of collected data by statistic charts and diagram s ,this data is obtain by specific questionnaire about the phenomenon .

This study highlights the phenomenon of high cost marriage in Jerusalem convince to know the main reasons which causes high cost marriage whether it was religion or moral , social , political and economical reasons, to know the negative impacts on the society .also it provoke to search for some ways to cure this phenomenon from legitimate look and this of course by knowing the Islam's opinion in marriage to find ways that could help the youths and their parents in a way that combined with the Islamic look in order to contribute to build the society in Jerusalem area .

The researcher wrote down at the conclusion the main results of this research that includes the main aspects of this phenomenon by taking into consideration peoples opinions that a greed that marriage in Jerusalem is very high and expensive and is not suitable with their economical situation which prevents young men to get married . that may cause so much negative effects.

This phenomenon may refer to a very main aspects and economical reasons also political , social and religion ethics, The study shows the impact of the discrimination wall and Israeli occupation that may influence this phenomenon . also the researcher concludes in this research the main effects behind this phenomenon , and the most serious one was the moral effects then the sick social impact youths marriage refrain and old age to get married , also the high-rate of unmarried women and also early divorce. This phenomenon is a reflection of getting so far from religion and the only way to cure this is only to go back to Islam ushering.

The researcher came up with several recommendation to avoid worsening of this phenomenon in future as it will affect ethical, religious and social, economic and political conditions , the study recommends the need for attention to aspects of this phenomenon through the creation of extensive studies for each disease and the impact of this phenomenon has been reached in this study,

المقدمة؛

الحمد لله الذي أنزل لنا الشرع القويم لتحقيق مصالح الناس، وجعله صالحاً ومصلحاً لكل زمان ومكان، ليؤمّن لعباده سعادة في الدنيا في مجتمع فاضل ومتكافل ومتعاون، وقائم على أسس التراحم والود، ويضمن لهم الفوز في الآخرة، والمقام في جنات النعيم .

والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث رحمة للعالمين، والمبيِّن عن ربه أحكام الدِّين، ليكون قدوة وأسوة للناس أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن سلك نهجه إلى يوم الدّين .

وبعد؛

فقد أنعم الله– عز وجل– على عباده بنعمة الإسلام الذي أنزل على نبينا الكريم سيدنا محمد–صلى الله عليه وسلم– وقد جاء هذا الدين بالشريعة الغراء التي من شأنها أن تضبط كثيراً من الأحكام الشرعية.

وقد ضبط الإسلام بشريعته الشريفة العلاقة بين الجنسين بقواعد التيسير التي تهدف إلى تحقيق السعادة البشرية ورفع الحرج عن العباد، والحفاظ على طُهر العلاقة بين الجنسين، فكان الزواج الوسيلة المشروعة السليمة لتحقيق غاية الإحصان وتلبية نداء الفطرة والشهوة والعاطفة الإنسانية، وصيانة النفس من تلبية شهواتها بطرق محرمة، فكان الزواج وسيلة للحلال بما يلبي تلك الرغبات.

وقد شرع الله – عز وجل – الزواج تحقيقاً لأسمى غايات الإنسانية التي تحيط بها مقاصد الشريعة الإسلامية وهي«حفظ النفس والدين والعقل والنسل – العرض – والمال»، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾سورة الروم 21 .

جاعلاً سبحانه وتعالى، عقد الزواج في الشريعة الإسلامية من أغلظ العقود، قال تعالى: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾سورة النساء 21، فهذا العقد الغليظ هو أساس العلاقة بين الجنسين – الزوجين– فبالزواج تكون الأسرة التي أحاطتها الشريعة الإسلامية بالرعاية والصيانة؛ حرصاً على سلامة المجتمع، فإن بنيت هذه العلاقة على أسس غير مشروعة فإنها تهدد سلامة المجتمع المسلم والأمة الإسلامية وتهدد نسيجه الاجتماعي .

وقد أصبح الزواج هذه الأيام من الأمور الصعبة، إذ لم يعد بإمكان المسلم أن يتزوج إلا ببذل الكثير من التكاليف التي تثقل كاهل الشباب، وتؤثر في سلامة الأسرة الجديدة حيث إن تبعات ارتفاع تكاليف

الزواج تمتد من الخطبة والعقد إلى ما بعد ميلاد المولود الأول أو لسنوات عديدة بعد الزواج، هذا إن لم تنته الحياة الزوجية منذ بدايتها بسبب تكاليف الزواج التي تحملها الشاب عند الزواج مما يفوق قدرته في سبيل تلبية متطلبات العادات والتقاليد التي ما أنزل الله بها من سلطان، وحباً في الظهور، وانسياقاً وراء المظاهر الخادعة .

ولما لارتفاع تكاليف الزواج من آثار سلبية على الشباب من كلا الجنسين والأسرة والمجتمع، فقد ارتأيت أن أتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل، للوقوف على معالم هذه المشكلة التي تواجه المجتمع في محافظة القدس، ومعرفة سبل العلاج في ضوء الشريعة الإسلامية.

وقدعنونت لهذه الدراسة **بـ ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس « دراسة شرعية تحليلية»** حيث تناولت فيها هذه الظاهرة من أجل الوقوف على جوانبها ومعرفة حجمها، وأسبابها وآثارها المترتبة عليها وسبل علاجها.

حيث كانت مشكلة الدراسة:

ما لوحظ من تذمر من قبل الشباب من كلا الجنسين وأولياء أمورهم، من ارتفاع تكاليف الزواج مع تعدد الأسباب التي عُدَّ من أهمها التمسك بالعادات والأعراف والتقاليد غير المشروعة، التي جلبت كثيراً من النفقات المكلفة التي لا داعي لها، مما أدى بكثير من الشباب إلى العزوف عن الزواج، وتأخر سن الزواج عند الشباب من كلا الجنسين،إضافة إلى ارتفاع معدلات العنوسة عند الفتيات، وارتفاع نسبة الطلاق المبكر واختلال في العمر الوسيط عند الزواج لأول مرة عند الشباب من كلا الجنسين، كما أدى ذلك إلى ظهور الزواج من غير المسلمات في محافظة القدس، حيث إن الزواج منهن أصبح أيسر من الزواج من بنات المسلمين، كما أن هذه التكاليف الباهظة دعت بعضاً من الشباب والفتيات إلى اللجوء إلى تفريغ شهواتهم بطرق محرمة، أدت إلى مفاسد كثيرة .

أهمية هذه الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1- ما لهذه القضية من أهمية إجتماعية من حيث تأثيرها السلبي على الأسرة التي هي النواة الأولى للمجتمع ونتائجها السلبية المترتبة عليها، وانعكاساتها على الفرد والأسرة والمجتمع.
2- ما ترتب على ارتفاع تكاليف الزواج من مظاهر مَرَضِيَة، يعاني منها المجتمع في محافظة القدس في ظل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والأخلاقية في المحافظة.
3- ضرورة دراسة أسباب هذه الظاهرة الآخذة في التعاظم مما أدى إلى خروجها عن الحد المقبول.
4- أن كثيراً من الناس يعتقدون أن غلاء المهور ورفع تكاليف الزواج من الإسلام، لذا نراهم يغالون فيها ؛معتقدين بأن ذلك فيه تحقيق لكرامة المرأة، وتنبيهاً للشاب على ضرورة الحفاظ على الزوجة .
5- أنه من خلال استقراء الوضع في محافظة القدس، فإنه يلاحظ شيوع ظاهرة عزوف الشباب عن الزواج، والتأخر في سن الزواج حتى أواخر الثلاثينيات أو قصر أمد الزواج وكثرة الطلاق قبل الدخول وبعده .
6- ما يلاحظ من أن عدداً من الشباب المسلم ضعيفي الوازع الديني مالوا إلى تلبية شهواتهم بغير ما شرعه الله تعالى لأسباب عديدة على رأسها ارتفاع تكاليف الزواج .
7- أن هذه الدراسة تناقش هذه الظاهرة في ضوء الشريعة الإسلامية وتعالج من خلالها الأسباب والآثار من ذلك المنظور، بما يجعل من هذا البحث ونتائجه أساساً في عمل إجراءات وقائية يمكن من خلالها الحد من هذه الظاهرة .
8- تعتبر هذه الدراسة حسب علمي الأولى بما يخص هذا الموضوع في محافظة القدس.

أهداف الدراسة :

1- تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.
2- معرفة أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس الخلقية والدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
3- معرفة ما يترتب على ارتفاع تكاليف الزواج من آثار سلبية على المجتمع المقدسي.
4- البحث في طرق حل وعلاج هذه المشكلة من منظور شرعي من خلال معرفة هدي الإسلام في الزواج وتكاليفه.
5- إيجاد السبل الكفيلة لتيسير الزواج وتخفيف تكاليفه على الشباب لما في ذلك من تحقيق لمقصد حفظ النفس والنسل والعرض والمال،وبما يحافظ على بنيان المجتمع المقدسي .

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة في الأساس على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال جمع كل ما يتعلق بالموضوع من بيانات ومعلومات، كذلك استقراء حال الشباب من كلا الجنسين وأولياء أمورهم ورؤيتهم لهذه الظاهرة وأثرها عليهم، وأخذ الملاحظات وتدوينها وإخراجها بصورة واضحة والتعليق عليها بما يخدم أهداف الدراسة، ويسهم في استخلاص النتائج من كل ذلك، واستخدم الباحث في الدراسة بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي أحد أشكال المنهج الوصفي المعروف بمنهج تحليل المضمون – التحليل الوصفي –، حيث قام الباحث بتحليل ما جمعه وأسس لقراءة في مضمونه، ثم أظهر ذلك في الدراسة من خلال التعليق والشرح والاستدلال والبيان المدعم بالجداول الإحصائية والأشكال البيانية، وقد اعتمدت الدراسة على أداة البحث « الاستبيان ».

الخطوات الإجرائية:

1- جمع البيانات المطلوبة للبحث وتحليلها، وذلك من خلال تقسيم البحث إلى فصول ومباحث ومطالب .

2- توضيح المظاهر التي تعتبر من مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس ومناقشتها في ضوء الكتاب الكريم والسنة الشريفة، وما أُثر من هدي الإسلام وآثار النبي الكريم- صلى الله عليه وسلم -.

3- كتابة الآيات بالرسم القرآني المشكول، مع تمييزها في النص وعزو الآيات الكريمة إلى سورها وأرقام الآية في السورة .

4- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة والحكم على الأحاديث الواردة في غير الصحيحين .

5- توثيق النصوص والمسائل والاقتباسات من مصدرها المباشر .

6- ترجمة الأعلام التي تدعو الحاجة إلى الترجمة لهم .

7- إعداد الاستبيان وتحكيمه وتوزيعه على الشرائح المختلفة وتحليليه .

8- وقد زودت الدراسة بخاتمة سجلت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها .

9- تزويد البحث بالمسارد اللازمة:

مسرد الآيات القرآنية الكريمة .

مسرد الأحاديث الشريفة .

مسرد المصادر والمراجع

مسرد المحتويات .

حدود الدراسة « الموضوعية والزمانية والمكانية »:

أولاً: الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تحديد معالم ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، والتعرف على آراء المواطنين فيها، حيث تم دراستها في ضوء الشريعة الإسلامية من خلال هدي الإسلام من الكتاب الكريم والسنة الشريفة .

ثانياً: الحدود المكانية : تتمثل بمحافظة القدس وهي : تقع وسط الضفة الغربية وتبلغ مساحتها 331.6 كم² وبلغ عدد سكانها 407,290 نسمة حسب إحصاءات عام 2006. وتضم نحو 22 قرية اضافة إلى مدينة القدس التي تبلغ مساحتها 123 كم² ، وهي بالتفصيل التالي: أبو ديس، أم طوبا، بيت دقو، بيت حنينا، بدّو، بيت إجزا، بيت عنان، بيت سوريك، بيت إكسا، بيت جمال، بيت صفافا، جبع، الجديرة، الجيب، حزما، رأس العمود، رافات، الرام، سلوان، السواحرة الشرقية، شرفات، شعفاط، الشيخ جراح، صور باهر، الطور، علار، العيزرية، العيسوية، عناتا، القبيبة، قطنة، قلنديا، كفر عقب، مخماس، وادي الجوز. داخل الجدار وخارجه «المدينة والبلدات والقرى والمخيمات ».

ثالثاً: الحدود الزمانية: في الفترة الزمنية ما بين العام 1420هـ/2000م –1433 هـ/2012م.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث عن مصادر ومراجع في الموضوع الذي أكتب فيه، ووفقاً لما غلب عليه الظن فإنني لم أجد أحداً بحث في موضوع ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، مما شجعني على الشروع بهذه الدراسة، وقد قمت بجمع البيانات المطلوبة المتعلقة بموضوع البحث من عموميات الأمور، وقد وجدت بعضاً من المصادر والمراجع التي اهتمت بموضوع الأسرة والزواج بشكل عام، أو بحثته من ناحية اجتماعية أو فقهية وأحكام شرعية، إلا أنها لم تمس الظاهرة في محافظة القدس لا من قريب ولا من بعيد.

وكانت أهم الدراسات السابقة التي تحدثت بموضوع أحكام الزواج والأسرة على النحو التالي:

1. ارتفاع تكاليف الزواج « ضعف الالتزام وندرة القدوة»،إعداد: د. محمد سعيد درويش، تقديم: محمد علي مشعل، دار المنارة – السعودية .

حيث يشير الكتاب إلى عنوان قريب من الدراسة إلا أنه لم يعالج ما عالجته هذه الدراسة، حيث إنه لم يقف على الأسباب والآثار للظاهرة ،ولم يتطرق فيها إلى ما يمس الظاهرة في محافظة القدس، لكنه وضع معالم واضحة في أهمية الزواج من خلال الهدي النبوي في الوصية بالبنات والأخوات وخطبة المرأة للرجل، والرجل لابنته، وتدرس ظاهرة تأخير الزواج أو الحرمان منه، وحكم الوليمة، ومعيقات الزواج المادية، والمهر،وتناولت حث الإسلام الناس على المساعدة في الزواج، وموضوع الالتزام والقدوة بين الماضي والحاضر؛ ولم تقف الدراسة على ارتفاع تكاليف الزواج إلا من خلال موضوع غلاء المهور، وقد عرج إلى بعض المظاهر التي تعد من مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج من مظاهر التباهي والتفاخر .

2. الزواج الإسلامي السعيد، إعداد: محمود المصري، أبو عمار، ط1، (1427هـ – 2006 م) ،مكتبة الصفا، مطابع دار البيان الحديثة – القاهرة .

والدراسة تتحدث عن الزواج وفضله، والحث عليه وبيان أهميته في المجتمع، وعن سبل تيسير الزواج، وعن أحكام الخطبة والمهر، واختيار الزوجة وآداب العقد والزفاف، وأحكام الحياة والمعاشرة الزوجية، والهدي النبوي في الزواج ومعاملة زوجاته، عليه الصلاة والسلام، وتحدث عن الأنكحة المعاصرة كزواج المسيار والزواج العرفي، والأنكحة الفاسدة، وعن النساء المحرمات وعن بعض النماذج من السلف الصالح من النساء والرجال، ولم يعالج الكتاب موضوع ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

3. عقبات الزواج وطرق معالجتها على ضوء الكتاب والسنة، إعداد: عبد الله صالح علوان، ط2، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

تحدث الكتاب عن سبب تشريع الزواج، وعن أنه لا رهبانية في الإسلام كما تطرق الكاتب إلى أخطار العزوبة على الفرد و المجتمع ثم شرع في الحديث عن عقبات الزواج ، من غلاء المهور وارتفاع التكاليف، وعن عائق الدراسة والإرواء الغريزي غير المشروع وعن مسؤولية الدولة والمجتمع وعن ضعف الوازع الديني، والمشاكل التي تكون عقبة في وجه من يشرع في الزواج كالبطالة و السكن و تدني الأجور، وعن المرأة وعملها، ثم تحدث عن منهج الإسلام في الوصول إلى العفة .

والحقيقة أن هذه الدراسة « ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس » تُعد الأولى من نوعها في محافظة القدس، كما أن موضوع هذه الدراسة يعتبر من الموضوعات المعاصرة، لذلك لا نجد من المؤلفين القدامى من ألف استقلالاً في هذا الموضوع ؛ لأنها لم تتحدث عن المشكلة المعاصرة من ارتفاع تكاليف الزواج، ولأن الدراسة تبحث موضوع العادات والتقاليد في محافظة القدس وهي في مجملها محدثة لم تكن تشكل عقبة من عقبات الزواج في العصور الماضية .

الخطة التفصيلية للدراسة:

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وستة فصول، وخاتمة، على النحو التالي:

الفصل الأول: تعريف التكاليف والزواج وتعريف عام بالدراسة:

المبحث الأول: مفهوم التكاليف والزواج.

المطلب الأول: التكاليف لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: الزواج لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: لمحة موجزة عن مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

الفصل الثاني: ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، الأسباب والآثار

المبحث الأول: أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

المطلب الأول: الأسباب الدينية والأخلاقية.

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية.

المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية.

المطلب الرابع: الأسباب السياسية.

المبحث الثاني: آثار ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

المطلب الأول: الآثار والمفاسد الدينية والأخلاقية.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية.

الفصل الثالث: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس

المبحث الأول: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج "في مقدمات الزواج".

المطلب الأول: مظاهر ارتفاع التكاليف في الخِطبة وعقد القران.

المطلب الثاني: غلاء المهور.

المطلب الثالث: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في شراء الكسوة"الجهاز".

المبحث الثاني: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في الوليمة والحفلات.

المطلب الأول: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في الوليمة:

المطلب الثاني:مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في الحفلات وحجز القاعات.

الفصل الرابع: هدي الإسلام في التيسير في باب الزواج من الكتاب الكريم والسنة الشريفة.

المبحث الأول هدي الإسلام في الخِطبة وعقد النكاح.

المبحث الثاني: هدي الإسلام في تيسير المهر والوليمة.

المطلب الأول: هدي الإسلام في تيسير المهر .

المطلب الثاني: هدي الإسلام في تيسير الوليمة.

الفصل الخامس: دور المحاكم الشرعية والمؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية والمجتمع في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس .

المبحث الأول: دور المحاكم الشرعية والمؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية في علاج هذه الظاهرة .

المطلب الأول: دور الوقاية من خلال التشريعات.

المطلب الثاني: دور التوعية والنصح والإرشاد.

المبحث الثاني: دور المجتمع في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج .

المطلب الأول: الدور المطلوب من المجتمع في محافظة القدس من أجل علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج فيها.

المطلب الثاني: الخطوات العائلية العملية في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس وتيسير الزواج :

المطلب الثالث:إسهامات المؤسسات (جامعة القدس، مؤسسة عمارة الاقصى).

المبحث الثالث: سبل علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

الفصل السادس: تحليل الاستبيان حول ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

المبحث الأول: عينة الدراسة

المبحث الثاني: تحليل الدراسة

المبحث الثالث: الاستبانة وإجراءات الاستمارة

الخاتمة .

مسرد الآيات القرآنية الكريمة.

مسرد الأحاديث النبوية الشريفة.

مسرد المصادر والمراجع .

الملاحق.

مسرد المحتويات .

ختاماً فإنني أسأل المولى،سبحانه وتعالى، أن ينفع بهذه الدراسة، وأن تنال القَبول، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

رموز الدراسة:

مفتاح الرموز التي استخدمت في الدراسة:

م، س، ن = المرجع السابق، نفسه.

م، س = مرجع سابق

ط + رقم =الطبعة ورقمها.

د، ط = دون طبعة.

د، م ، ن = دون مكان نشر.

د ، د ، ن = دون دار نشر.

د، س، ن = دون سنة نشر

السورة و (رقم/ ورقم) = رقم السورة في القرآن الكريم / ورقم الآية.

(رقم/ورقم) = الجزء والصفحة

(م ورقم/ رقم / رقم) = رقم المجلد/ رقم الجزء / رقم الصفحة.

الفصل الأول

تعريف التكاليف والزواج وتعريف عام بالدراسة

المبحث الأول: مفهوم التكاليف والزواج.

المطلب الأول: التكاليف لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: الزواج لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: لمحة موجزة عن مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

المبحث الأول: مفهوم التكاليف والزواج.

المطلب الأول: مفهوم التكاليف لغةً واصطلاحاً:

التكاليف لغةً:

ورد معنى التكاليف في معاجم اللغة العربية في مادة (كَلِفَ)، وجاءت على عدة معانٍ: «(كلف) الكاف واللام والفاء أصلٌ صحيح يدلُّ على إيلاعٍ بالشيء وتعلُّقٍ به، من ذلك الكَلَف تقول: قد كَلِف بالأمر يَكْلَفُ كَلَفاً. ويقولون: «لا يَكُنْ حُبُّكَ كَلَفاً، ولا بُغْضُكَ تَلَفاً». والكُلْفة: ما يُتَكلَّفُ من نائبةٍ أو حقٍّ، والمتكلِّف: العِرِّيض لما لا يَعنيه، قال الله سبحانه: ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾[1]»[2].

وفي لسان العرب: «كَلِف بالشيء كلَفاً وكُلْفة فهو كلِفٌ ومُكلَّف لهِج به، والمُكلَّف والمُتكلِّف الوقّاعُ فيما لا يَعْنيه، والمُتكلِّف العِرِّيض لما لا يعنيه (الليث)، يقال: كلِفْت هذا الأَمْر وتكلَّفْتُه والكُلْفةُ ما تكلَّفْت من أَمر في نائبة أَو حق؛ ويقال: كلِفْتُ بهذا الأَمر، أَي أُولِعْتُ به وفي الحديث[3]:(اكلَفُوا من العمل ما تُطيقون) ...» [4].

---

(1) سورة ص، (38/الآية 86).

(2) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دون طبعة، 1399هـ / 1979م، دون مكان نشر، مادة كلف، (136/5)،

(3) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، " صحيح البخاري "الجامع الصحيح وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله– صلى الله عليه وسلم– وسننه وأيامه، اعتنى به محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط 1422،1هـ،(د.م .ن)، صحيح البخاري: كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، حديث رقم:6465، (185/4)،.

(4) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر ط 1374،1هـ/1955م، بيروت، مادة كلف(م 5/ج2916/46).

وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة :تَكْلِفة [مفرد]: ج تكاليفُ، وكُلْفَة [مفرد]: ج كُلُفات وكُلْفات وكُلَف: تكلِفة؛ ما يُنفق من مال أو جُهد لتحصيل شيء[1].

وورد في المعجم الوسيط: كلف: الأمر احتمله على مشقة وعسر، و(كلفه) أمراً أوجبه عليه، وفرض عليه أمراً ذا مشقة، ويقال: كلَّفه الأمر كذا من الجهد، أو المال استلزمه منه، ويقال كَلَّفَ الأمر أو الشيء كذا من الجهد أو المال أنفقه في سبيل تحصيله، (تكلف)الشيء حمله على نفسه وليس من عادته [2].

ومما سبق نخلص إلى أن التكاليف تُظهر جانب المشقة في أحد معانيها، وهو احتمال ما لا يحتمل عادةً؛ لإدراك غاية لا يسهل إدراكها دون تكلف أو مشقةٍ محتملة.

مفهوم التكاليف اصطلاحاً:

إذا نظرنا إلى معنى التكاليف لغةً، نرى أنها تعطينا وصفاً شاملاً يقرب لنا المعنى الاصطلاحي، فهناك تقارب بين المعنيين.

وقد عَرَّف العلماء والأصوليون التكاليفَ اصطلاحاً بتعريفات متقاربة يمكن تقسيمها إلى قسمين:

<u>الأول: من الناحية الشرعية« خطاب الشارع الحكيم»:</u>

1. « التكليف "شرعاً»، أي: في اصطلاح علماء الشريعة:«إلزام مقتضى خطاب الشرع»، فيتناول الأحكام الخمسة: الوجوب والندب، الحاصلين عن الأمر، والحظر والكراهة، الحاصلين عن النهي، والإباحة الحاصلة عن التخيير[3].

---

(1) عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، 2008م، ط1، القاهرة، (1951/3).

(2) مجمع اللغة العربية، إبراهيم أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، 1424هـ/2004م، ط1، مادة كلف، (د.م،ن)،(795/2).

(3) ابن النجار، محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1418هـ/1997م، (د .م . ن)، (483/1).

2. وعرف الإمام الجويني– رحمه الله –التكليف بأنه :إلزام الله – عز وجل– العبد، ما على العبد فيه كلفة... [1].

3. وقد فسر القرطبي قوله تعالى:﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[2]: التكليف هو:الأمر بما يشُقُ عليه [3].

والمقصود من ذلك: الخطاب المتعلق بالعبادات سواء الأمر أو النهي، وما يتعلق «بالثواب والعقاب» على الفعل أو الترك، وتجدر الإشارة إلى أن تكاليف الله – عز وجل – مبنية على التيسير والسماحة، ورفع الحرج، فخطابه –عز وجل – تكون فيه القدرة والاستطاعة معتبرة، لذلك نجد من تكاليف الشارع أنواع عديدة من الرخص، كالتيمم، والمسح على الخفين، والصلاة جالساً لغير القادر على القيام، وعدم الحج لغير المستطيع، وإسقاط الزكاة عن الفقير، وغيرها من الأمور التي تعكس سماحة ويسر الإسلام.

ومما يؤكد صحة هذا الأمر– أن الله – عز وجل– لا يكلف عباده إلا بما يطيقون من الأمور – ما ورد في كتاب: **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان** إذ ورد فيه :[4]

« فإن قيل: وقع تسمية ذلك تكليفاً في القرآن كقوله:﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[5] وقوله:﴿ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[6]، قيل: نعم إنما جاء ذلك في جانب النفي ولم يسمِ سبحانه أوامره ووصاياه وشرائعه تكليفا قط، بل سماها روحاً ونوراً وشفاءً وهدىً ورحمةً وحياةً وعهداً ووصيةً، ونحو ذلك.»[7].

---

(1) الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، التلخيص في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله جولم النبالي، وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية،،(د.ط)، 1417هـ/1996مبيروت، (134/1).

(2) سورة البقرة، (2/الآية286).

(3) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، 1423هـ /2003م، الرياض المملكة العربية السعودية، (د.ط)، (498/4).

(4) ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، دار المعرفة، 1395هـ/1975م، ط2، بيروت(1 /32).

(5) سورة البقرة، (2/الآية286).

(6) سورة الأنعام، (6/الآية152).

(7) ابن القيم، (م، س)،(32/1).

الثاني: من ناحية تصنيف الأفعال من حيث الاستطاعة والاختيار:

فالتكاليف من ناحية الأفعال الصادرة من الناس أو النفقات التي ينفقونها إما أن تكون في حد المستطاع، وإما أن تخرج عن حد الاستطاعة، وإما أن يكون ملزماً بها وإما أن يكون مختاراً لفعلها، وقد عرف علماء الشرع التكاليف بتعريفات قريبة من التعريف اللغوي في جزء منها وتطابق المعنى الشرعي في جزء آخر بصفة الإلزام والالتزام:

إذ عرف الأصوليون التكاليف فقالوا بأنها : إلزام ما فيه كلفة ومشقة[1]، وعرفها الجويني– رحمه الله – بأنها: إلزام ما فيه كلفة، فإن التكليف يشعر بتطويق المخاطب الكلفة من غير خيرة من المكلف[2].

وقد أشار الراغب الأصفهاني[3]إلى هذا المعنى في كتابه« **المفردات في غريب القرآن**»[4]، حيث قال: قال: « وتكلف الشيء، ما يفعله الإنسان بإظهار كلفٍ مع مشقةٍ تناله في تعاطيه، وصارت الكلفة في التعارف اسماً للمشقة، والتكلف اسم لما يُفعل بمشقة أو تصنع أوتشبع، ولذلك صار التكلف على ضربين:

---

(1) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط1 1411هـ / 1991م، (د، م، ن)،(77/2).

(2) الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي، البرهان في أصول الفقه، تحقيق:عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، ط4،1418 هـ، المنصورة – مصر، (101/1).

(3) الراغب الأصفهاني: (502 هـ / 1108 م) الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب، من كتبه (محاضرات الادباء، و(الذريعة إلى مكارم الشريعة و(جامع التفاسير) و(المفردات في غريب القرآن)وغيرها، الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام، دار العلم للملايين،2002م، ط15،(د،م،ن)،(255/2).

(4) الاصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، (د، ط)، بيروت صفحة(438–439).

الأول محمود:

وهو ما يتحراه الإنسان ليتوصل به إلى أن يصير الفعل الذي يتعاطاه سهلا عليه، ويصير كلفا به ومحبا له، وبهذا النظر يستعمل التكليف في تكلف العبادات.

والثاني مذموم:

وهو ما يتحراه الإنسان مراءاة وإياه المقصود بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾[1]، وما رواه البخاري في صحيحه عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس –رضي الله عنه– قال: كنا عند عمر– رضي الله عنه– فقال: (نهينا عن التكلف)[2] وهذا الحديث الصحيح يدل على ذم التكلف والنهي عنه، وقوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[3]، أي: ما يعدونه مشقة فهو سعة في المآل...»[4].

<u>أما في المفهوم الاقتصادي :</u>

فالتكاليف تعني: المبالغ التي يجب أن تدفع أو تبذل من أجل الحصول على شيء ما، والتكلفة عادة إما أن تكون في الجهد والمادة والموارد والمخاطر المترتبة عليها، أو هي: النفقات[5] .

---

(1) سورة ص، (38/ الآية86).

(2) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه وقوله تعالى{ لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم}(م95/9/4).

(3) سورة البقرة، (2/الآية286).

(4) المفردات في غريب القرآن، صفحة (438–439).

(5) نقلاً عن موقع businessdictionary.com/ النص المترجم:

نخلص من ذلك: إلى تقارب معنى التكاليف في اللغة والاصطلاح والمفهوم الاقتصادي، فالتكاليف تعني: طلب ما فيه المشقة من الأمور، وما يَلتزم أو يُلزم به الإنسان نفسه أو يلزمها به غيره من أفعال، وأموال أو نفقات يصحبها بذل وتضحية ومشقة أو جهد في سبيل تحصيل أمرٍ لا يمكن إدراكه إلا بتلك التضحية أو النفقة أو الجهد.

Cost :An amount that has to be paid or given up in order to get something.

In business , cost is usually a monetary valuation of (1) effort, (2) material , (3) resources , (4) time and utilities consumed, (5) risks incurred, and (6) opportunity forgone in production and delivery of a good or service . All expenses are costs , but not all costs:(such as those incurred in acquisition of an income-generating asset) are expenses

المطلب الثاني: مفهوم الزواج لغةً واصطلاحاً:

الزواج في اللغة:

يأتي الزواج في اللغة على عدة معانٍ:

الأول: يفيد معنى الاقتران: فالزواج:« من (زوج) الزاي والواو والجيم أصلٌ يدلُّ على مقارنَة شيءٍ لشيء[1]»، وهو: اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر بالأنثى »[2].

الثاني: يفيد معنى الازدواج والتزويج:« فالزَّوَاج، بالفتح، من التَّزويجِ : كالسَّلامِ من التَّسليم»[3].

الثالث: بمعنى الأشباه والأتباع والأمثال: قال البغوي [4]: في تفسير قوله تعالى: ﴿احْشُروا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُم ﴾[5]: (وأزواجهم)أشباههم وأتباعهم وأمثالهم، قال قتادة والكلبي: كل من عمل مثل عملهم، فأهل الخمر مع أهل الخمر، وأهل الزنا مع أهل الزنا، وقال الضحاك ومقاتل: قرناءهم من الشياطين، كل كافر مع شيطانه في سلسلة، وقال الحسن: وأزواجهم المشركات[6].

---

(1) معجم مقاييس اللغة، مادة (زوج)، (3 /35).

(2) المعجم الوسيط، (1 /405).

(3) الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية،(د.ط)،(د.م.ن) مادة (زوج)، (25/6).

(4) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، من كتبه، (شرح السنة)(معالم التنزيل)و(المصابيح)،وكتاب(التهذيب) في المذهب،و(الجمع بين الصحيحين)، و(الأربعين حديثا)وغيرها،عاش بضعاً وسبعين عاماً توفي سنة 510هـ/(الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، (د.م.ن)(440/19 وما بعدها).

(5) سورة الصافات، (37/ الآية22).

(6) البغوي، عبد الله بن أحمد بن علي الزيد، مختصر تفسير البغوي(معالم التنزيل)، دار السلام للنشر والتوزيع، ط1، 1416هـ، الرياض(37/7).

الرابع: بمعنى النكاح: قال تعالى ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[1] من(نكح) النون والكاف والحاء أصلٌ واحد، وهو البِضاع. ونَكَحَ يَنْكِحُ. وامرأةٌ ناكِحٌ في بني فلان، أي ذات زَوجٍ منهم. والنِّكاح يكون العَقدَ دونَ الوطء. يقال نَكَحْتُ: تَزَوّجْتُ. وأنكَحْتُ غَيرِي[2].

الزواج اصطلاحاً:

لا يخرج معنى الزواج أو النكاح في الاصطلاح عن المعنى اللغوي، لكن فقهاء عصرنا غلب عندهم استخدام لفظ الزواج وقَلَّ عندهم استخدام لفظ النكاح، واللفظان يدل أحدهما على الآخر، فالنكاح هو الزواج أو العكس، وقد عرف الفقهاء الزواج شرعاً **بعدة تعريفات منها:**

1. عرف **الحنفية** الزواج بأنه:

« هو عقد يَرِدُ على مِلْكِ المتعة قصداً »[3].

2. وعرفه **المالكية** بأنه:

«يطلق على الوطء والعقد وأكثر استعماله في الوطء، ويسمى به العقد لكونه سبباً فيه»[4].

3. وعرفه **الشافعية** بأنه:

«عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته، وهو حقيقة في العقد، مجاز في الوطء، كما جاء به القرآن والأخبار»[5].

---

(1) سورة النساء، (4 /الآية3).

(2) ابن فارس، مادة (نكح)، (475/5).

(3) ابن نجيم، زين الدين الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار المعرفة، (د.ط)، بيروت،(85/3).

(4) التسولي، أبو الحسن علي بن عبد السلام ، البهجة في شرح التحفة ،ضبطه وصححه، محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، ط1 1418هـ /1998م، لبنان – بيروت، (374/1).

(5) الأنصاري، زكريا، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، تحقيق: محمد تامر، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ/2000م، بيروت، (98/3).

4. وعرفه **الحنبلية** بأنه: «عقد التزويج »[1]، وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء والمعقود عليه منفعة الاستمتاع لا ملكها[2] .

ومن المعاصرين:

عرفه الزحيلي، بأنه: « عقد يتضمن إباحة الاستمتاع بالمرأة، بالوطء والمباشرة والتقبيل والضم وغير ذلك، إذا كانت المرأة غير مَحْرم بنسب أو رضاع أو صهر، أوهو عقد وضعه الشارع ليفيد ملك استمتاع الرجل بالمرأة، وحل استمتاع المرأة بالرجل، أي أن أثر هذا العقد بالنسبة للرجل يفيد الملك الخاص به فلا يحل لأحد غيره، وأما أثره بالنسبة للمرأة فهو حل الاستمتاع لا الملك الخاص بها» [3]

وعرف **قانون الأحوال الشخصية الأردني** الزواج في المادة الخامسة منه، بأنه: « عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً، لتكوين أسرة، وإيجاد نسل »[4].

فاالزواج والنكاح معناهما واحد، ولفظ النكاح فيه كلام عند الفقهاء، بين كونها كلمة تدل على العقد أم تدل على الاستمتاع، وهذا خلاف ينظر إليه في مظانه من كتب الفقه والتفسير وليس هنا مجال لسرد هذا الخلاف لئلا نخرج عن الموضوع .

ومن ذلك كله نصل إلى أن الزواج هو: عقد شرعي بين رجل وامرأة تحل له شرعا، يفيد حل الوطء والاستمتاع بينهما بقصد بناء أسرة وإيجاد نسل.

---

(1) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد ، المغني، دار الفكر، ط1، 1405هـ، بيروت، (9/ 339).

(2) الحجاوي، شرف الدين موسى بن أحمد بن موسى أبو النجا، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق:عبد اللطيف محمد موسى السبكي ،دار المعرفة (د.ط) بيروت – لبنان،(156/3).

(3) الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته ،دار الفكر، ط2، 1404هـ، دمشق، (29/7).

(4) قانون الأحوال الشخصية الأردني المؤقت رقم36 لسنة 2010م، دائرة قاضي القضاة، المادة 5،(صفحة2).

المبحث الثاني: لمحة موجزة عن مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس:

إن ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس ظاهرة مقلقة، فقد أثرت سلبياً على حال وواقع المجتمع المقدسي، وهددت سلامة العلاقة بين العائلات والأزواج، باتت الظاهرة سبباً في الفساد والدمار، وظهور العديد من العقبات والأسقام الاجتماعية، التي أصبحت مظاهر مرضية تستدعي العلاج الفوري، واقتلاع أسبابها من جذورها .

فمظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس في مجملها مبنية على حب الظهور، والتفاخر الممقوت، ومجموعة من العادات والتقاليد والأعراف التي تخالف الأحكام الشرعية والحكمة من مشروعية الزواج؛ ذلك أنها لا تستند في شكلها ولا في مضمونها مع ما أرادته الشريعة الإسلامية من الزواج، ذلك النظام المتكامل الذي يهدف إلى حفظ المجتمع، ومقاصد الشريعة الإسلامية التي حرصت على تحقيقها جميع تشريعات الله – عز وجل– وذلك مستفيض في آيات الله تعالى في كتابه العزيز وسنة نبيه الكريم محمد –صلى الله عليه وسلم .

فقد شرع الله –عز وجل–الزواج والأحكام الشرعية الخاصة به، كالخِطبة والعقد، والمهر، والإشهار، والوليمة، وغيرها من أحكام متطلبات الزواج وأحكام مظاهر الفرح والسرور،إذ راعت الشريعة الإسلامية في كل ذلك التيسير والتخفيف على الناس، والتزام الآداب العامة التي تصونها الشريعة الإسلامية، لأنها أحكام وضعت لرعاية مصالح العباد، ودرء المفاسد، بغير إفراط ولا تفريط .

كما راعت الشريعة الإسلامية، في كل ما يسبق الزواج من أمور، ما حَسُن من المقاصد المبنية على أسس الرحمة والتعاون والتكافل الاجتماعي، إذ تتحقق بكل ذلك أسباب السعادة للأسرة والمجتمع، وقد كانت الحكمة الشرعية من الزواج هي الدافع المحرك لكل متطلباته، فالحكمة منه كما صنفها العلماء تتمثل في النقاط التالية[1]:

---

(1) آل عمر، عبد الرحمن بن حماد، دين الحق ،وكالة شؤون المطبوعات والنشر بوزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية، 1420هـ، ط6، الرياض، (صفحة 99).

1. أن بالزواج يتوافر سبب من أكبر أسباب العفة، وحفظ الفرج عن الحرام (الزنا)، وحفظ العين عن النظر إلى الحرام .
2. وبالزواج تحصل السكينة والاطمئنان لكل من الزوجين بصاحبه؛ لأن الله جعل بينهما مودة ورحمة .
3. وبالزواج يكثر عدد المسلمين تكاثرا شرعيًّا فيه الطهر والصلاح .
4. وبالزواج يخدم كل من الزوجين صاحبه، حينما يقوم كل منهما بوظيفته التي تلائم طبيعته كما جعلها الله- عز وجل-.

والحكمة الشرعية من مقدمات الزواج : «الحرص على إقامة الزواج على أمتن الأسس، وأقوى المبادئ، لتتحقق الغاية الطيبة منه، وهي الدوام والبقاء، وسعادة الأسرة، والاستقرار ومنع التصدع الداخلي، وحماية هذه الرابطة من النزاع والخلاف، لينشأ الأولاد في جو من الحب والألفة والود والسكينة واطمئنان كل طرف إلى الآخر»[1].

فمقدمات الزواج: الخِطبة، وعقد القران، والمهر، وحفل الزفاف، والوليمة، وغيرها من المتطلبات، لا يجب أن تجتاز الأصل الذي وضعه الله – عز وجل – الذي بينه في كتابه العزيز في قوله تعالى:﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [2].

وعلى المسلم أن يلتزم بما أراده الله تعالى من المكلف في كل شيء، بما في ذلك قصده من متطلبات الزواج قال الشاطبي: « فقصد الشارع من المكلف،أن يكون قصده في العمل موافقاً لقصده في التشريع،... والمطلوب من المكلف أن يجري على ذلك في أفعاله، وأن لا يقصد خلاف ما قصد الشارع"[3].

---

(1) الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (10/7).

(2) سورة الروم، (30/ الآية21)

(3) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/1997م، (د.م.ن)،(3/23-24).

وهذا ما لا يتحقق في مجمل مظاهر ومتطلبات الزواج في محافظة القدس، التي أسهمت في رفع تكاليفه، فتلك الأمور –التي تعد من شكليات متطلبات الزواج– ولا يخلو منها فرح من الأفراح، هي أمور غير مشروعة لأنها مقصودة لذاتها وللاختلال العظيم في شكلها وهيئاتها، وهي تنافي الحقيقة الشرعية لتشريع الزواج ومقدماته كما أشرنا سابقاً في قول الشاطبي– رحمه الله– .

إذ إن مردها– أي مظاهر ومتطلبات الزواج– إلى العرف غير المشروع، إذ يشترط في العرف ليكون مشروعاً أن يكون موافقاً لما جاءت به الشريعة الإسلامية وهذا ما لايتحقق في كثير من عادات وتقاليد الزواج في محافظة القدس.

وعلى الرغم من ذلك ومعرفة الناس بهذا الشرط لاعتبار العرف وشرعية العمل به نرى أن مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس تبرز من خلال تلك الأعراف والتقاليد المخالفة للشريعة الإسلامية، البعيدة عن مقاصدها؛ إذ إنها تُشعر المسلم عند القيام بها أنها مقصودة لذاتها لما فيها من مظاهر ترف ولهو وبذخ وإسراف وتبذير، إذ يتضح ذلك جلياً من خلال استقراء آراء شرائح مختلفة من الناس في المحافظة، ومن خلال مراجعة عدد كبير من عقود الزواج التي عقدت في السنوات الأخيرة منذ العام 1420هـ/2000م وحتى عام 1433هـ/2012م.

والحقيقة أن ضابط العرف نستنبطه من قوله تعالى: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾[1]، وما روي عن عبد الله بن الزبير– رضي الله عنه– قال: « ما نزلت هذه الآية إلا في أخلاق الناس»[2]، قال مجاهد: « خذ العفو من أخلاق الناس وأعمالهم من غير(تجسيس[3])»[4].

و**العرف معناه في الاصطلاح:** ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول، وهو حجة أيضا، لكنه أسرع إلى الفهم، وكذا العادة هي: ما استمر الناس عليه على حكم العقول، وعادوا إليه مرة أخرى[5] .

إلا أن هذا الأمر – أي العرف – حتى يكون معتبراً قُيِّدَ بموافقة الشرع ومقاصده، فيشترط فيه ألا يخالف النصوص الشرعية، بمعنى أن لا يكون ما تعارف عليه الناس مخالفا للأحكام الشرعية المنصوص عليها، وإلا فلا اعتبار للعرف، كتعارف الناس(على) شرب الخمر وتبرج النساء والتعامل بالعقود الربوية ونحو ذلك[6] .

ومعظم ما يطلبه أهل العروس عرفاً من العادات والتقاليد مرفوضة شرعاً؛ لما فيها من مظاهر الفساد، كالإسراف والتبذير، والتباهي والتفاخر وحب الظهور، ومافيها من إثقالٍ لكاهل الأزواج بما لا يستطيعون أداءه من متطلبات شكلية.

---

(1) سورة الأعراف، (7 /الآية199).

(2) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾العرف المعروف، (6 /60-61).

(3) تجسيس: أي ما يفسق به في الزمن الماضي، أو الفسق الماضي، مثل أن يشرب الخمر في الزمن الذي مضى وتبحث عنه أنت بعد مدة لأن ذلك إشاعة للمنكر بما لا فائدة فيه ولا عود على الإسلام وإنما هو عيب ونقص فينبغي كفه ونسيانه دون إذاعته وإعلانه، السفاريني: محمد بن أحمد بن سالم الحنبلي، غذاء الالباب شرح منظومة الآداب، تحقيق : محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، ط2، 1423هـ/2002م، بيروت – لبنان، (صفحة 202).

(4) القنوجي: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني، فتح البيان في مقاصد القرآن، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1412هـ/1992م، (د.ط)، صيدا – بيروت، (5 /108).

(5) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط1، 1405هـ، بيروت، (صفحة 154).

(6) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1414هـ/1994م، الكويت، (58/30).

فالشارع الحكيم –كما قلنا– لا يعتبر هذه الأعراف والتقاليد في أيٍّ من مقدمات الزواج، لأن التباهي والتفاخر والتعالي على الآخرين أمور مرفوضة شرعاً وكلها أمور منهي عنها،إذ إنها تعد من التبذير والإسراف بغير نفع، قال تعالى:﴿ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾[1]، وقال تعالى:﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [2]، وحقيقة الأمر أن مظاهر عادات الزواج في محافظة القدس مرتفعة تطبعت بطابع الإسراف والتبذير.

إذ تبدأ هذه المظاهر منذ **<u>الزيارة الأولى للمخطوبة</u>**، لتفتتح الخِطبة بهدية منذ الوهلة الأولى، إذ يقوم أهل الخاطب بحمل أنواع عديدة من الهدايا لأولياء الفتاة، من حلويات وفواكه وملابس وغيرها من الأمور، ويراعي فيها أن تكون من الأمور الثمينة، وهذه العادة موجودة عند معظم العائلات .

<u>ثم تكون الزيارة الثانية</u> – بعد القَبول –: إذ يصطحب الخاطِب كبار العائلة من الرجال بالإضافة إلى مجموعة من النساء(العمات والخالات والأخوات) ليتفقوا على الزواج وتحديد موعد العقد، وهنا تبدأ (المساومة) إن صح التعبير؛ وفي تلك الليلة يحدد المهر، وموعد عقد القران أو لا يقع الاتفاق على المتطلبات فتفض الجلسة بـ (كل شيء قسمة ونصيب) .

فإذا كان الأمر الأول– أي الموافقة على الزواج والقبول به– تبدأ مظاهر ارتفاع التكاليف في المتطلبات، ويسجل المهر المعجل بما لا يقل عن مائتي غرام ذهبي عيار واحد وعشرين قيراطاً، وليرة ذهبية مقبوضة مع برواز و"سلسلة"، ومهر مؤخر يبدأ في حده الأدنى من ثلاثة آلاف دينار، وغرفة نوم وتوابعها بما لا يقل عن ثلاثة آلاف دينار، وسيأتي بيان أحكام المهر في هذه الدراسة إن شاء الله.

---

(1) سورة الإسراء، (17/الآية27).

(2) سورة الأعراف، (7 / الآية31).

ثم إن الناس في الخِطبة[1] قسمان:

القسم الأول: يكتفي بالخِطبة لفترة ما قبل عقد القران، فيقوم بعمل حفل الخطوبة، ويقوم بشراء خاتمي الخطوبة والشبكة، ويشتري ملابساً لمخطوبته بغرض الاحتفال بهذه المناسبة، ويدعو إليها عدداً من المدعوين، ويستأجر لذلك قاعة –صالة أفراح– حسب حاله ويسره وقد تطلب المخطوبة ذلك، وقد يصحب هذه المناسبة وليمة بسيطة .

القسم الثاني: يخطب المرأة ثم يعقد قرانه عليها ويقوم بشراء المهر الذهبي المسجل في العقد كله أو بعضه، ويقوم بشراء ملابس للزوجة بالإضافة لخاتمي الخِطبة – كما قلنا– ويقوم بإعداد وليمة العقد لمجموعة محدودة من أهله وأهلها ،ثم تحتفل النساء بهذه المناسبة، وتكون في البيت عادةً، إلا أن ضيق المساحة قد يفرض أحياناً استئجار قاعة أفراح لهذا الغرض، ويوشك الأمر أن يصبح عادة دائمة.

ثم ينتقل العريس إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة شراء الكسوة، وهي مكلفة بشكل كبير، فالفتاة تحرص على مواكبة آخر صرعات– الموضة– في كل شيء خصوصاً في ملابس حفل الزفاف، وفي هذا الشأن تقوم العروس بشراء الملابس الصيفية والشتوية في آن واحد، مما يجعل من أمر الكسوة أمراً مكلفاً، وسيأتي تفصيل ذلك في هذه الدراسة .

من ذلك نرى أن مظاهر الارتفاع في تكاليف الزواج تبدأ منذ الخِطبة وما يلحق بها من حفلات، ومهر ومصاغ ذهبي وجهاز عروس، وأثاث بيت، وهدايا، وتزيين واستئجار قاعات وفِرق موسيقية، ومفرقعاتٍ وألعاب نارية، واستئجار سيارات نقل المدعوين، وسيارات ما يعرف بالزفة عدا عن تزيينها، وتكاليف الصور التذكارية وبطاقات الدعوة التي يغلب عليها مظاهر البذخ والترف، بالإضافة إلى نفقات شهر العسل وغيرها من الأمور .

---

(1) الخِطبة: طلب الرجل يد امرأة معينة للتزوج بها، والتقدم إليها أو إلى ذويها ببيان حاله، ومفاوضتهم في أمر العقد، ومتطلباته ومطالبهم بشأنه، أبو زهرة، محمد، الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي، ط3، (د.م.ن)، (صفحة 26).

ومن المظاهر المكلفة إعداد الولائم، التي خرجت بكليتها عن مقصد الإشهار وإعلان الزواج، إذ قد يصل عدد الذبائح إلى خمسين ذبيحة أو أكثر، والمقصد منها غالباً التباهي في عدد المدعوين وعدد الذبائح، وتقديم الحلويات والفواكه والمشروبات.

كل هذه الأموال والنفقات لا تطلبها الشريعة الإسلامية من الأزواج، بل إن هذه التكاليف الباهظة الزائدة عن الحد المألوف تتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي وسماحته وهديه في تيسير الزواج.

ويدرك العديد من أهالي وشباب المحافظة من كلا الجنسين، أن تلك المظاهر التي تستند في مجملها إلى العادات والأعراف والتقاليد، مكلفة جداً يغلب عليها أنها من الأمور الشكلية في متطلبات إتمام الزواج وأنها تبدأ منذ الخِطبة وتستمر إلى ما بعد الزفاف بأيام .

وهي متطلبات مكلفة تجاوزت حد المقدرة لدى معظم المقبلين على الزواج، إذ باتت عادة رفع تكاليف الزواج موجودة عند معظم العائلات، وأصبحت هاجساً يحثهم على رفع التكاليف من أجل حب الظهور والتباهي والتفاخر .

فعلى سبيل المثال وصل حد التباهي والتفاخر إلى استئجار أسطول من السيارات الفارهة بمبالغ تصل إلى عشرات الآلاف من الدنانير والدولارات من أجل زفة العروس، وفي بلدة من بلدات[1] محافظة القدس استأجر أحدهم طائرة للزفة[2] .

مثل تلك العادات والمتطلبات تحث الأولياء على المقارنة بين أعراس أقاربهم مع الزوج الغريب عنهم فيطلب منه مثلهم أو أكثر استمراراً للتقليد الأعمى في معظم مجريات الزفاف الاحتفالية وغيرها، وتتمسك بذلك البنات تقليداً لأعراس الجيران والأصدقاء والأقارب، ويظهر ذلك من خلال متطلبات الفتيات – أنها تريد مثل قريبتها فلانة وفي القاعة التي استأجرها فلان وشهر عسل في تركيا تقليداً لقريبتها أو صديقتها... وهكذا .

---

(1) بلدة عناتا، تقع في الجهة الشمالية الشرقية من مدينة القدس على بعد 2كلم منها.

(2) هذا الشاهد وصل حد الشهرة عند أهالي بلدة عناتا، والشخص معروف لدى عديد من الناس، وقد تحققت من صحة هذه الحادثة من شخص حضر زفاف هذا الرجل .

من ذلك نرى أن كل عمل من أعمال ما قبل الزواج مما لا تتحقق منه مصلحة مقصودة شرعاًلا يجدر بالمسلم العمل به أو طلبه؛ لأنه ينافي مصلحة المسلمين، وفيه جلب لمفاسد عظيمة .

وقد أجريت استطلاعاً لآراء شريحة من الناس من أهالي محافظة القدس، وقمت بسؤالهم حول الموضوع، فوجدت أن معظم من سألتهم حول تكاليف الزواج في المحافظة أظهروا عدم الرضا عن تلك التكاليف، إذ اعتبروها تكاليف جائرة ظالمة.

كذلك يرى معظم الشباب المقبل على الزواج بالإضافة إلى كون تكاليف متطلبات الزواج مرتفعة، أن تكاليف المهر والوليمة مرتفعة أيضاً .

وبنظرة تحليلية في مجموع عقود الزواج في الفترة الزمنية للدراسة، يجد الباحث أن عقود الزواج تنص على مهور متقاربة، ونجد أنها تتراوح ما بين مائتي غرام ذهبي عيار واحد وعشرين قيراطاً، وبين ثلاثمائة غرام ذهبي، وقد يزيد المهر عن ذلك وفقاً لما يطلبه ولي العروس، ليصل إلى خمسمائة غرام، أو يزيد فقد يبلغ المهر المعجل ألف غرام من المصاغ الذهبي[1].

وهذا المهر الغالب في المحافظة وتفصيله: « ليرة ذهبية، مع "سنسلة" ذهبية أو برواز ذهبي، ومهر معجل يتراوح ما بين مائتي غرام وثلاثمائة غرام ذهبي عيار واحد وعشرين قيراط، وغرفة نوم بقيمة ثلاثة آلاف دينار، ومهر مؤجل: ثلاثة آلاف دينار أو خمسة آلاف دينار[2].

---

(1) بناءً على مقدار المهور المدونة في عدد من عقود الزواج التي اطلعت عليها في سجلات المحكمة الشرعية في القدس، وعدد من عقود زواج بعض من المعارف والأقارب .

(2) هذه الارقام من قيمة المهر الذهبي والتوابع وغرفة النوم والمهر المؤجل نجدها في عدد كبير من عقود الزواج، وكأنها نسخة واحدة، وقد راجعت مجموعة من عقود الزواج في المحكمة الشرعية في القدس، لمن تزوجوا في السنوات ما بين سنة 2000م- حتى 2012م، والحقيقة أن القيمة الحقيقية للمهر اختلفت مع ارتفاع أسعار الذهب والتضخم المالي العالمي وقلة الدخل والوظائف المحدودة وغلاء المعيشة، فثمن الذهب اليوم وحتى نهاية 2012م غير ثمنه في عام 2000م أو قبله بل يزيد ثمنه أضعافاً عن ثمنه في السابق.

لذا فإن المقبلين على الزواج يرون أنها مهور مرتفعة، نظراً لوجود البطالة وانخفاض سلم الرواتب، ويرى معظم الشباب أن هذا مهر مرتفع؛ على الرغم من كونه في نظر بعض أولياء الأمور الحد الأدنى من المهور المسماة [1]،أو ما يعرف بمهر المثل[2]المتعارف عليه لدى العائلات في المحافظة .

مما مضى ندرك أن مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس كثيرة، سواء في متطلبات الزواج الشكلية – الحفلات وما يتبعها من نفقات –أوفي تكاليف ونفقات الكسوة والمهر التي يُنص عليها في العقد، والنفقات اللاحقة بعد الزفاف من أجرة سكن وتأثيث وغيرها .

ووجود هذه المظاهر كظاهرة اجتماعية سلبية يمكن استقراؤه من حال المجتمع في محافظة القدس، حيث أكد لي عدد لا بأس به من المثقفين وطلبة العلم، وعدد آخر ممن تزوجوا أو زوجوا أبنائهم وبناتهم، خلال هذه الفترة الزمنية(حدود الدراسة[3]) على بالغ قلقهم من وجود ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة، وأن هذه الظاهرة مرضية تؤثر بشكل سلبي عليهم وعلى مستقبل أبنائهم وبناتهم.

إذ أسهمت الظاهرة في إفراز ظواهر اجتماعية خطيرة ،كعزوف الشباب عن الزواج، وتأخر سن الزواج عند الشباب من كلا الجنسين، وارتفاع نسبة العنوسة عند الفتيات، والزواج من غير المسلمات، أو الزواج من دول أجنبية أومجاورة، وفي بعض الأحيان الاتجاه نحو المحافظات الشمالية من البلاد (نابلس وجنين وطولكرم وغيرها)، التي تنخفض فيها تكاليف الزواج وتقل فيها الشكليات ونفقاتها، ومن الآثار أيضاً ظهور مشكلة الطلاق قبل الدخول وبعده بأيام بسبب ما تراكم من ديون على الزوج جراء التكاليف المرتفعة للزواج.

---

(1) المهر المسمى: العوض المسمى في عقد النكاح والمسمى بعده لمن لم يسم لها في العقد...، (وَهُوَ) أَيْ: الصَّدَاقُ، السيوطي، مصطفى الرحيباني، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي،(د.ط) 1961م، دمشق، (173/5).

(2) مهر المثل: هوالقدر الذي يرغب به في أمثالها،– (يقاس مهر المثل)–والركن الأعظم في الباب، النسب وينظر إلى نساء عصباتها وهن المنتسبات إلى من تنسب هذه إليه كالأخت وبنت الأخت والعمة وبنت العم ...، النووي، روضة الطالبين ،المكتب الإسلامي، (د.ط)، 1405هـ، بيروت (5/ 608 وما بعدها).

(3) 1420هـ/2000م –1433هـ/2012م.

الفصل الثاني

ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، الأسباب والآثار

المبحث الأول: أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

المطلب الأول: الأسباب الدينية والأخلاقية.

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية.

المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية.

المطلب الرابع: الأسباب السياسية.

المبحث الثاني: آثار ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

المطلب الأول: الآثار والمفاسد الدينية والأخلاقية.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية.

المبحث الأول: أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس:

تعود ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس لأسباب كثيرة، منها أسباب دينية خُلُقِية وأسباب سياسية وأخرى اجتماعية واقتصادية تؤثر على بروز هذه الظاهرة في محافظة القدس مجتمعة ومتفرقة.

المطلب الأول: الأسباب الدينية والأخلاقية:

ضعف الوازع الديني والأخلاقي:

قال تعالى:﴿ وَالْعَصْرِ﴿1﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿2﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿3﴾[1] .

أرشدنا الله–عز وجل– إلى أمر عظيم من خلال هذه السورة الكريمة، فقد بين لنا– جل شأنه – أن المسلم ما لم يلتزم بتعاليم الدين الإسلامي، ولم يدرك قيمة المبادئ والأخلاق في كل شيء وكل سلوك، سيكون في خُسرانٍ عظيم، وسوف يجني الفساد والدمار، ولا تستقيم حياة المجتمع مع الفساد.

وذلك ما بينته السورة الكريمة السابقة التي فسرها العلماء وقالوا إن كلمة "الحق" في الآية الكريمة تعني: «الإسلام وما يتضمنه»[2]، لذلك بينت السورة الكريمة أن الإخلال في مضامين تعاليم الإسلام فيه خسران كبير وما الخسران الناجم من وراء مظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس إلا واحدٌ من نتائج البعد عن الدين واتباع الأهواء، وفيما يلي تفصيل ذلك:

---

(1) سورة العصر، (102/الآيات 1–3).

(2) ابن جزي، محمد بن أحمد، التسهيل لعلوم التنزيل،ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، ط1، 1995/1415م، بيروت – لبنان، (607/2).

1. **ضعف وغياب الوازع الديني في الاختيار:**

قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾[1]، والمعنى أن من اتبع هداي الذى جاءت به رسلي فلن يضل ولن يشقى، أما من أعرض عن {ذِكْرِي }: عن هداي الذى جاءت به رسلى، واشتملت عليه كتبي ﴿ فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً﴾، أي: فإن لهذا المُعْرِضْ معيشة ضيقة مليئة بالهم والغم والأحزان وسوء العاقبة، حتى ولو ملك المال الوفير، والحطام الكثير...، فإن المعيشة الطيبة لا تكون إلا مع طاعة الله – عز وجل–وامتثال أمره، واجتناب نهيه [2].

والحقيقة أن الإعراض عن أوامر الله تعالى، سبب في كل ضيق يعيشه المجتمع، وإن أعظم إعراض يكون في اتباع قوانين وضعية واستخدام مقاييس غير معتبرة شرعاً، واللجوء إلى أعراف وعادات فاسدة لا تستند إلى الدين.

وقد تعددت مظاهر ضعف وغياب الوازع الديني التي أسهمت في ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، منها:

أ. سوء الاختيار للأزواج:

يعد الزواج اللبنة الأولى في بناء الأسرة التي هي لبنة بناء المجتمع، لذلك حرصت الشريعة الإسلامية على سلامتها منذ البداية، فسيَّجت سبل الزواج بسياج من الأخلاق والدين، حرصاً منها على الحفاظ على الأسرة، إذ جعلت الشريعة الإسلامية أُولى خطوات الزواج في حسن الاختيار للزوج والزوجة، فيجب« على الولي أن يختار لكريمته، فلا يزوجها إلا لمن له دين وخلق وشرف وحسن سمت، فإن عاشرها، عاشرها بمعروف، وإن سرحها سرحها بإحسان »[3]، وكذلك على الرجل أن يحسن اختيار زوجته المستقبلية بناءً على الدين، فذلك الأصلح والأقوم لبناء الأسرة .

---

(1) سورة طه، (20 /الآية124).

(2) طنطاوي، محمد سيد ،التفسير الوسيط ،موقع التفاسير http://www.altafsir.com .

(3) سيد سابق، فقه السنة، دار الكتاب العربي، (د.ط)، بيروت– لبنان، (16/2).

فعن أبي هريرة –رضي الله عنه–عن النبي– صلى الله عليه وسلم– قال: (تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك)[1]، قوله –صلى الله عليه وسلم: (تنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها)، فيه إخبار عن طبائع البشر ورغباتهم في سبب اختيار الزوجة، فبعضهم يريد من المرأة جمالها وحسبها ومالها، وبعض آخر يختارون صاحبة الدين والخلق الكريم .

وقوله – صلى الله عليه وسلم –: (فاظفر بذات الدين تربت يداك)، هذا توجيه منه –صلى الله عليه وسلم – يدعو فيه المسلم المقبل على الزواج أن يختار لنفسه ذات الدين، لأن الدين هو معيار السعادة في الحياة، وليست تلك المعايير المادية، فالدين في الحديث هو ما يكفل للأسرة حياة مستقرة؛ ففي هذا الشأن قال تعالى واصفاً صاحبات الدين بأنهن: ﴿ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾[2] .

فمتى خرجت معايير المسلم في اختيار زوجته عن منهج الله تعالى كانت المفاسد؛ كذلك الحال في اختيار الأولياء لأزواج بناتهم، فعليهم بالنظر والسؤال عن أخلاقهم ومدى التزامهم الديني، فعن أبي هريرة –رضي الله–عنه قال: قال: رسول الله – صلى الله عليه وسلم–:(إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فانكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض)[3]، وما روي عن عائشة –رضي الله

---

(1) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، وقوله(تعالى): (وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا وكان ربك قديرا) ،(7/ص7–8).

(2) سورة النساء، (4/الآية 34).

(3) النيسابوري، أبوعبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين دار الحرمين للطباعة والنشر، ط1، 1417هـ/1997م،قال الحاكم :هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، كتاب النكاح (2/164–165)، الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، سنن الترمذي،تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي (د.ط)، بيروت، كتاب النكاح، باب ماجاء إذا جائكم من ترضون دينه فزوجوه (3/394)،وابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني وماجة اسم أبيه يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي،(د.ط)، باب الأكفاء(1/632) حسنه الألباني– رحمه الله– في السلسلة الصحيحة،الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد،(د.ط)، الرياض، حديث رقم (1022)(3/20).

عنها– قالت: قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–:(تخيروا لنطفكم، وانكحوا الأكفاء، وأنكحوا إليهم)[1]، فلا يجوز للولي أن يزوج ابنته من فاسق أو فاجر.

قال ابن القيم – رحمه الله –:« ينبغي للولى أن ينظر فى دين الرجل وأخلاقه وأحواله، لأنه تصير بالنكاح مرقوقة[2]، ومتى زوجها من فاسق أو مبتدع، فقد جنى عليها وعلى نفسه »[3].

حيث يغلب على بعض شباب اليوم ابتعادهم عن التوجه الديني، وتركهم للأخلاق، وانسياقهم وراء النزوات والأهواء، فإنه يظهر فيهم الانفصام عن الدين في نظرتهم إلى الحياة، إذ نرى بعض الفتيات والأولياء إذا ما تقدم لابنتهم شاب ملتزم رفضوه، بدعوى أنه لا يصلح للزواج من ابنتهم كونها منفتحة « Open Mind » وهو معقد بحد زعمهم، مما أسهم في رفع تكاليف الزواج على الشباب المسلم، إذ إن الأولياء يبحثون عن أزواجٍ لبناتهم يتحرَّون فيهم أن يكونوا أغنياء بِغض النظر عن الالتزام الديني لديهم، فطمع الأولياء دعاهم إلى ترك صاحب الدين وقبول الغني الفاسق البعيد عن الدين وهذا من أعظم ما يجلب الضنك على حياة المسلم والمجتمع، وما ارتفاع تكاليف الزواج إلا نتيجةً لهذا الإعراض .

---

(1) سنن ابن ماجة، باب الأكفاء (633/1)، المستدرك على الصحيحين، كتاب النكاح، (176/2) وصححه الألباني –رحمه الله– في السلسلة الصحيحة حديث رقم (1067)، (56/3).

(2) مرقوقة: (الرِّقُّ) بالكسر العبودية وهو مصدر (رَقَّ) الشخص (يَرِقُّ) من باب ضرب فهو (رَقِيقٌ) ويتعدى بالحركة وبالهمزة فيقال:(رَقَقْتُهُ) (أَرْقَقْتُهُ) من باب قتل و(أَرُقُّهُ) فهو (مَرْقُوقٌ) و(مُرَقٌ) وأمة (مَرْقُوقَةٌ) و(مُرَقَّةٌ)، الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري ،المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العليمة، (د.ط)، بيروت، (253/1).

(3) أحمد بن عبد الرحمن بن قدامة، مختصر منهاج القاصدين، علق عليه: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة دار البيان ،(د.ط)، 1398هـ/1978م ،دمشق، (ص78).

ب. تراجع نظرة أولياء الأمور تجاه الزوج:

تعدى أمرُ – ضعف الوازع الديني والإعراض عن الله –عز و جل– أخلاق المقدمين على الزواج، إلى ضعفِ وغياب الوازع الديني لدى شريحة كبيرة من أولياء الأمور وأخلاقهم، حيث تغيرت لديهم المقاييس التي على أساسها يقبلون الزوج أو يرفضونه، وبرز اختلالٌ خطيرٌ في نظرتهم تجاه تكاليف الزواج، وقد ورد في السنة الشريفة في هذا الشأن ما ينكرُ على فاعليه القيام بمثل ذلك، فعن سهل– رضي الله عنه– قال : « مر رجل على رسول الله –صلى الله عليه وسلم–فقال: (ما تقولون في هذا؟) قالوا: حري إن خطب أن ينكح وإن شَفع أن يُشَفَع وإن قال أن يستمع، قال: ثم سكت، فمر رجل من فقراء المسلمين، فقال: (ما تقولون في هذا) قالوا: حري إن خطب أن لا ينكح وإن شفع أن لا يشفع وإن قال أن لا يستمع، فقال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–:(هذا خير من ملء الأرض مثل هذا)»[1].

<u>وانقسم الناس في ذلك قسمين</u>:

القسم الأول:

لا ينظر إلى أخلاق الشاب أصلاً خلافاً لما أُمروا به– كما أشرنا إليه سابقاً– من أن الأصل في نظرة الأولياء تجاه الزوج المستقلبي لبناتهم أن تبدأ بالنظر في أخلاقه، ومدى التزامهم الديني، اتباعاً لما أوصى به النبي– صلى الله عليه وسلم– لكنَّ النظرة باتت عكسية تماماً، حيث يكون لديهم مدى القَبول أو الرفض بمقاييس أُخرى غيرَ الدين، كمال الرجل ونسبه ووسامة شخصيته وعمله .

القسم الثاني:

نظر منذ البداية إلى الأزواج على أنه ينقص لديهم الدين، فعوضوا عن ذلك النقص بالنظر إلى المال، حيث يعتقد بعض الأولياء، أن رفع هذه التكاليف قد تغطي على الضعف الديني لدى شريحة الشباب، ويظهر ذلك في تشديدهم في المهر في القسم المؤخر منه، خوفاً على بناتهم من الظلم، ظناً منهم أن

---

(1) صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب الأكفاء في الدين وقوله: ﴿ وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسبا وصهرا وكان ربك قديرا ﴾ حديث رقم: 5090،(8/7).

تعويض ذلك الضعف الديني يكون بالمال من أجل صون حقوق بناتهم، فلا ينظر شريحة من الأولياء قبل الإقدام على الموافقة على الزوج إلى أخلاقه أو دينه بل إلى جاهه وماله .

وظنت هذه الفئة من أولياء الأمور أن ذلك يسهم في الحفاظ على حقوق بناتهم، فكان هذا دافعهم لرفع تكاليف الزواج وزيادة المتطلبات، حيث يكون الخوف من التبعات المالية دافع الزوج للحفاظ على زوجته، لا دينه أو أخلاقه، فالتكاليف العالية تعتبر في نظر الأولياء، مانعاً للزوج من طلاق زوجته، وعاملاً لإجبار الشباب على عدم الاستهانة بزوجاتهم، حيث تجبرهم التكاليف المرتفعة للزواج، على التفكير مراراً قبل أن يخطوا خطوة تجاه إنهاء الحياة الزوجية بالطلاق أو الزواج بأُخرى، فيظل هاجسُ المؤخر وتبعات الشروط في العقد عائقاً أمام الطلاق والفرقة.

2. **الجهل بهدي الإسلام وأحكام الشريعة الإسلامية في الزواج:**

الزواج هو النظام الاجتماعي الذي من شأنه حفظ استقرار الفرد والمجتمع، لذا أحاطته الشريعة الإسلامية بأحكامٍ وأوامر شرعية تتعلق بحياة المسلم العامة والخاصة، والزواج جزء منها، فلا يمكن فصل الزواج أو أي جزئية ترتبط به عن أحكام الشريعة الإسلامية، فهدي الإسلام اتجه دائماً إلى تيسير الزواج وحفظ الحقوق، لكن الظاهرة المعاصرة من ارتفاع تكاليف الزواج تبتعد عما اتجه إليه الإسلام، وخرجت بالزواج عن مقصده بحجة الحفاظ على حقوق المرأة، أو بحجج أخرى كالتباهي والتفاخر، والالتزام بالعادات والأعراف التي تناقض أحكام الشريعة الإسلامية.

هذا الجهل دفع بالأولياء إلى تقليد الآخرين على غير هدى، وقد حذر النبي– صلى الله عليه وسلم – من ذلك، فعن أبي هريرة – رضي الله عنه– عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال:(لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبرا بشبر، وذراعا بذراع، فقيل: يا رسول الله كفارس والروم؟ فقال: وَمَّن الناس إلا أولئك)[1].

---

[1] صحيح البخاري ،كتاب الاعتصام، باب قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: لتتبعن سنن من كان قبلكم،(9/102–103).

لذلك يجب أن نعلم أن أحكام الشريعة الإسلامية وهدي وقيم الإسلام تقوم على أسس التراحم والتعاضد والعدالة، ويتمثل ذلك في هدف الإسلام من الزواج،وهو الاستقرار وبناء المجتمع والحفاظ عليه سعيداً ومترابطاً، خلافاً لما توصل إليه العادات والأعراف والقيم غير الإسلامية.

لأن ميزان أعراف وعادات الزواج في محافظة القدس مختلٌ كثيراً ولا يصلح مقياساً للتفاضل، فذلك الميزان أدى إلى وجود ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج، لأن دافعها النزوات والأهواء الشخصية، التي تنم عن أنانية وطمع بعض الأولياء في اتخاذ مثل تلك العادات والتقاليد التي ترفضها الشريعة الإسلامية.

3. ضعف وخور الإرادة في الالتزام بهدي الإسلام في الزواج:

يدرك كثير من الناس خطورة ارتفاع تكاليف الزواج على المجتمع ويحفظون الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة الداعية إلى تيسير الزواج، ويروون قصص السلف الصالح وهديهم في الزواج، ويسمعون الخطب والدروس في المساجد والمدارس والندوات، ويتكلمون عن ارتفاع تكاليف الزواج ومخاطره في جلساتهم وندواتهم، ويدعون الناس إلى التيسير في الزواج ويرغبون بذلك، ويدركون أن اليسر في التزويج يسر الزوجين، ويجعل حياتهما أكثر بركة.

حتى إن كثيراً من الناس ممن يعتبرون من أهل العلم، والدعاة، والمثقفين يدركون حقيقة هذه المظاهر وأنها لا تنفع المجتمع، وأنها تقاليد وأعراف مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتتنافى مع أخلاق المسلم، إلا أنهم رغم إدراكهم لذلك كله لا يلتزمون بما يعرفون .

وكثيراً ما نرى أناساً ممن يُعرف عنهم التدين من أولياء الأمور يلتزمون بتعاليم الدين الإسلامي في كل شيء، إلا في باب التيسير في الزواج، وهم يعلمون في قرارة أنفسهم أن ذلك ظلم وجور على الشباب من كلا الجنسين، وأنهم يتحملون جزءاً كبيراً من المسؤولية، تجاه معاناة الشباب العازب الذي لا يقدر على الزواج بسبب ارتفاع تكاليفه.

هذه الفئة من الناس ينطبق عليها قول الله تعالى :﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿2﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾[1] قال الطبري في تفسير هذه الآية الكريمة:« لمَّ تقولون القول الذي لا تصدّقونه بالعمل، فأعمالكم مخالفة أقوالكم، عظم مقتًا عند ربكم قولكم ما لا تفعلون، واختلف أهل التأويل في السبب الذي من أجله أُنزلت هذه الآية الكريمة، فقال بعضهم: أُنزلت توبيخًا من الله لقوم من المؤمنين، تمنوا معرفة أفضل الأعمال، فعرّفهم الله إياه، فلما عرفوا قصروا»[2].

4. **التأثر بأخلاق غير المسلمين وثقافتهم:**

قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيماً ﴾[3]، وعن أبي هريرة –رضي الله عنه– عن النبي– صلى الله عليه وسلم– قال:(لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، فقيل: يا رسول الله كفارس والروم؟ فقال: وَمَّن الناس إلا أولئك)[4].

تعتبر الحالة الأخلاقية في محافظة القدس سيئة؛ بسبب الأوضاع والظروف الثقافية والأخلاقية غير الإسلامية، والعقبات الإسرائيلية المؤثرة على أفراد المجتمع، فظاهر حياة غير المسلمين في عاداتهم، أنها لهوٌ وبذخٌ وترفٌ وبخاصة فيما يتعلق بالاحتفالات، فهم يحتفلون في كل صغيرة وكبيرة، إذ نرى ذلك في أعيادهم ومناسباتهم الكثيرة على مدار العام، كذلك الزواج عندهم فيه احتفالات كثيرة، أثرت على المجتمع الفلسطيني في محافظة القدس، بسبب الاحتكاك بين الفلسطينيين المسلمين والمحتل والفلسطينين غير المسلمين في المحافظة وهذا ما نرى أثره في محافظة القدس بشكل أعظم مما نراه في غيرها المحافظات الفلسطينية.

---

(1) سورة الصف، (61/الآيتين 2و3).

(2) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ط1، 1420هـ/2000م، (د.م.ن)(350/23).

(3) سورة النساء، (4/الآية27).

(4) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام، باب قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: لتتبعن سنن من كان قبلكم،(102/9–103)..

فنجد أن عدداً من سلوكيات المسلمين في محافظة القدس، فيما يخص الزواج تتشابه مع تلك العادات والتقاليد الغربية التي يغلب عليها الناحية المادية البعيدة عن المعاني الأخلاقية، ونرى أنه رغم جهل المسلمين بأصل تلك العادات والمتطلبات التي يعملون على تحقيقها في كل زواج، نرى أنهم متمسكون بها.

ومن خلال هذه الدراسة أستطيع التأكيد على أن كثيراً من عادات وتقاليد الزواج في محافظة القدس مستقاة من عادات وتقاليد غير المسلمين، وما تبثه وسائل إعلامهم الداعية إلى إفساد الرابطة الأسرية في المجتمع المسلم.

وبناءً على ما تقدم فنظرة المسلم إلى مناسبات الزواج يجب ألا تخرج عن الإطار الشرعي الذي سار عليه سلفنا الصالح، خاصة فيما يتعلق بتكاليفه ومتطلباته، وأن يعرف المسلم أن العادات والتقاليد والمادية غير الأخلاقية التي أثرت على تكاليف الزواج ما هي إلا إثم لا ينتفع به المجتمع بأي شكل من الأشكال .

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [1].

هذه الآية الكريمة قاعدة في بناء المجتمع في شتى الأمور، إذ لا يقتصر معناها على الشهادة في الخصومة، بل إنها نصٌ في ضرورة التزام المسلم بشرع الله – عز وجل– في جميع أموره[2]، والتزام العدل يكون بالإتيان بلوازم الشرع، حيث إن من لوازمه بناء الأسرة، التي اعتنى الإسلام بها لأنها نواة المجتمع وعمل على تقوية أواصرها لإيجاد مجتمع إسلامي متماسك، فشرع النظام الدقيق الذي من شأنه أن يصل بالمسلم إلى إدراك تلك الغاية السامية، وجعل لكل فرد مسلم حقوقاً تقابلها واجبات في المجتمع .

وقد نظم الإسلام علاقة المسلمين بعضهم ببعض في شتى المجالات، وجعلهم جزءاً من المسؤولية تجاه الأمة، وإن أُولى هذه المسؤوليات، مسؤولية " تشكيل معايير أفراد المجتمع، ومهاراتهم ودوافعهم واتجاهاتهم وسلوكياتهم، التي تتوافق مع دورهم الراهن أو المستقبلي في المجتمع "[3] .

ويمكن مما سبق أن نقسم أسباب ارتفاع تكاليف الزواج الاجتماعية إلى عدة نقاط:

---

(1) سورة النساء، (4/الآية135).

(2) فتح البيان في مقاصد القرآن ،(261/3).

(3) انظر: العيسوي، عبد الرحمن ،سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، 1984م–1985م، (د.ط)، الاسكندرية، (صفحة 207).

1. تغير المقاييس الاجتماعية عند أفراد المجتمع في محافظة القدس والاحتكام إلى العادات والأعراف غير الإسلامية، ووجود بعض المفاهيم الاجتماعية المغلوطة:

تغير المقاييس الاجتماعية عند أفراد المجتمع في محافظة القدس:

تغيرت المقاييس الاجتماعية لدى جزء كبير من أفراد المجتمع في محافظة القدس، وأصبحت العادات والتقاليد تتدخل في كثير من الأمور، خاصة في تكاليف الزواج، وقد اختلفت نظرة الناس تجاه تحكيم تعاليم الإسلام بخصوص الزواج وضوابطه فاختلفت عندهم طرق التمايز بين ما ينفع وما لا ينفع، وظهر التناقض بين الغاية الأصلية للزواج وبين الغاية التي يحاول بعض أولياء الأمور إدراكها من وراء تلك العادات والمتطلبات المكلفة، الذي يثقل بها الأولياء كاهل المقبلين على الزواج، والحقيقة أن ما يسمعه الناس وما يشاهدونه من أمور في الأعراس والأفراح أحدثت اختلالاً في التصور للمقصود الحقيقي للزواج، مما يظهر ارتباكاً واضحاً في المسؤولية تجاه المجتمع، حيث يظهر فيه اللامبالاة في مشاعر المقبلين على الزواج، حيث إن الحرص على تطبيق العرف غير المشروع ليس حقاً أو حرية للأولياء، بل إن الأولياء مطالبون بحماية المجتمع من التفكك .

وقد «تراجع مفهوم وروح التكافل الاجتماعي، إلى درجة الانعدام في بعض المجتمعات، لأسباب شتى أهمها تهميش دور الدين في حياة الناس تهميشاً مدروساً، فأصبح الإنسان لا يهتم إلا بنفسه» [1].

ومما يؤكد هذا التوجه ما سمعته أثناء إجراء الدراسة من بعض الناس، إذ كانت حجة الكثير منهم عند سؤالهم عن سبب تمسكهم بعادة من العادات السيئة التي يدرك المتمسك بها مدى ثقلها على كاهل الشباب فيجيبون **(أنهم يريد أن يفرحوا).**

---

[1] درويش، محمد سعيد، ارتفاع تكاليف الزواج ضعف الالتزام وندرة القدوة، دار المنارة، ط1، 1421 هـ/2000م، جدة ،(صفحة43).

الاحتكام إلى العادات والأعراف غير الإسلامية:

قال الله تعالى:﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[1]، لقد خلق الله تعالى الخلق وأمرهم بعبادته وإقامة دينه ولزوم شرعه، بخضوع تام لأوامره، والتسليم بحكمه – عز وجل – « فالشريعة في اللغة تعني: المذهب والملة والمنهاج ويقال: لمشرعة الماء وهي مورد شاربيه شريعة، والجمع شرائع، فاستعير ذلك للدين لأن العباد يردون ما تحيا به نفوسهم، ومنه الشارع لأنه طريق إلى المقصد، فالمراد بالشريعة هنا ما شرعه الله لعباده من الدين، أي جعلناك يا محمد على منهاج واضح من أمر الدين يوصلك إلى الحق»[2]، فقد قال تعالى:﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾ [3].

فالاحتكام إلى الأعراف والعادات غير المشروعة التي لا أساس لها في الدين تعتبر من الإعراض عن شرع الله –عز وجل– والاحتكام إلى غير ما أنزل الله في كتابه الحكيم وسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم وذلك يعد من أقبح المنكرات وأعظم الآثام والسيئات، فكثيراً من هذه العادات والتقاليد التي ينتهجها الناس في محافظة القدس لا تحقق أيٍّ من معاني التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، خلافاً لما حرص على تحقيقه الدين الإسلامي من خلال تعاليمه وشريعته الغراء، لأن تلك العادات والتقاليد في مجملها منافية للشريعة الإسلامية، فما يتم في الأفراح من أمور وما يطلب من المقبلين على الزواج من مطالب شكلية كلها بدع، يسلك القائمون عليها سبل الأمم السابقة في المغالاة، ظناً منهم أن فيها منفعة لهم .

---

(1) سورة الجاثية، (45/الآية18).

(2) القنوجي، مرجع سابق، (424/12).

(3) سورة الأحزاب، (33/الآية36).

وجود بعض المفاهيم الاجتماعية المغلوطة:

قال تعالى:﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[1].

إن حقيقة ما يتمسك به الناس من عادات وأعراف منافية لهدي الإسلام في الزواج مع علمهم بمخالفتها للدين، ينبع من وجود العديد من المفاهيم الاجتماعية المغلوطة، إذ إن بعضاً من الناس ينسب التشدد إلى الدين ويدعي أن التمسك بأحكامه وضوابطه فيه إثقال على الناس.

إذ إنهم يرون في هذه العادات خروجاً من التشديد فدعوى الاحتكام إلى العادات والتقاليد غير الإسلامية، يعد اتهاماً للشريعة الإسلامية بالعجز، وادعاءً بعدم صلاحها في هذا العصر، وقد يتساهل بعض الناس في اتخاذ مثل تلك العادات بحجة أنها ليلة العمر وأنهم يريدون الفرح، وقد نسمع بعضاً من الناس يقول: لا تتشدد؛(فرحة العمر!!) وقد قال لي أحد الأشخاص عند سؤاله عن تكاليف الزواج وكيف أنها مرتفعة بسبب العادات والأعراف–وهو ولي أمر لفتيات –؛ قال: «إللي ما معو ما بيلزمه»، وقال: « قول لي الفرح حرام !!»، وقال آخر: « إفرح وبعدين توب»، وقالت أم لفتيات « كل حياتنا حرام بحرام ... أجت على الأعراس ونقول حرام وحلال!!».

وقد يظن بعض الناس أن الشرع يعارض الفرح والسرور، ويتكلمون بهذا الأمر مدافعين عن عاداتهم وأعرافهم غير المشروعة بغير علم، والله تعالى يقول: ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴾ [2].

---

(1) سورة الجاثية، (45/الآية23).

(2) سورة النور،(24/الآية15).

2. الجهل بمكانة الأسرة في الإسلام:

الأسرة في الإسلام هي لبنة من لبنات المجتمع، فمتى صلح حالها انعكس ذلك على صلاحه، ولا يكون هذا الصلاح إلا باتباع الدين والتزام أوامر الله –عز وجل– وقد اهتم القرآن الكريم بالأسرة باعتبارها أساس بناء المجتمع، لذا فإن الأسرة في محافظة القدس يعتريها ما يعتري البناء من قوة أو ضعف وفقاً لمتانة الأسس القائمة عليه .

والواقع أن القرآن الكريم لم يترك شأناً من شؤون الأسرة فيه صلاحها إلا أرشدنا إليه، وشأناً فيه فسادها إلا نهانا عنه ووجهنا لتركه، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1].

وحقيقةُ ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس أساسها« الجهل بالمكانة العالية المهمة التي تحتلها الأسرة في الإسلام، ودورها في بناء المجتمع وازدهاره، ورسالتها السامية في الحياة عامة»[2]، فلو أدرك الولي ما في التيسير في الزواج من أثر عظيم على المجتمع لما تردد لحظة في تيسير سبله، من أجل إعفاف وتحصين الشباب من كلا الجنسين.

والظاهر أن الثقافة العامة في المحافظة مبنية على اللامبالاة في شؤون الأمة وشبابها، حيث يعتري الشباب من المشاكل ما نسأل الله تعالى أن يكون لهم عوناً وأن يلهمهم الصبر عليها، فهذا الشباب قابضٌ على الجمر لا أحد يترأف بحالهم، ولا يهتم بعض أولياء الأمور والمسؤولون في المحافظة بهموم الشباب وليست تلك الأمور من أولوياتهم، كذلك فإنهم لا يراعون الأسرة أو المجتمع، فيتناسون ويتجاهلون دور الأسرة وما لها من أهمية، إذ نرى فئة عظمى من الناس لا تنظر إلى آمال الشباب وأحلامهم وما آلت إليه أحوال الفتيات الأخلاقية والنفسية، وما انتشر من مظاهر مؤلمة، كالتبرج والسفور، والصداقات بين الجنسين، وانتشار مظاهر الفحش في الملابس خاصة بين طالبات الجامعات، ولا يخفى هذا الحال على أحد.

---

(1) سورة الروم، (30/ الآية21).

(2) محمد سعيد درويش، مرجع سابق بتصرف، (صفحة 42).

وأولياء الأمور هم المسؤولون عن هذا الوضع، إذ يصبون جام اهتمامهم عند قدوم عريس لبناتهم تجاه الفرح والمادية والمظاهر والتفاخر، وإن كان ذلك على حساب ديمومة الأسرة وصلاحها أو فسادها، ودون النظر إلى حال تدين الشاب وخلقه، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾[1] .

3. سوء القدوة، وندرة القدوة الحسنة:

عن ابن عبّاس– رضي اللّه عنهما– أنّ النّبيّ –صلى الله عليه وسلم– قال: (أبغض النّاس إلى اللّه ثلاثة: ملحد في الحرم، **ومبتغ في الإسلام سنّة الجاهليّة**، ومطّلب دم امرىء بغير حقّ ليهريق دمه)[2] .

إن «التأسي فطرة من فطر الله تعالى التي فطر عليها الناس، ولهذا تجد أكثر الناس يتأسون ببعضهم ويحاولون تقليد غيرهم... »[3]، والحقيقة أن كثيراً من العادات والتقاليد المعمول بها في مجريات الزواج في محافظة القدس، ما هي إلا نوع من التقليد للآخرين على غير هدى، وقد يتناسى بعض الناس ما للقدوة الحسنة من دور فاعل في التخفيف من ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج، حيث إن قلة من الأولياء يشعر بالمسؤولية تجاه أبنائهم وبناتهم، فيرون البُعد الآخر للتمسك بالعادات السيئة والتكاليف الباهظة للزواج الناتجة عن تلك العادات التي يقتدي بها الناس، وما تؤدي إليه من أمراض اجتماعية وفساد ودمار، وتخفف هذه الفئة القليلة من المطالب والتكاليف في الزواج، إلا أن السواد الأعظم من الناس يقتدي بقدوة سيئة، فيطلبون من الأمور ما تُبدد معها أحلام الشباب في الاستقرار والزواج وبناء الأسرة.

---

(1) سورة التحريم، (66/الآية6).

(2) صحيح البخاري، كتاب الديات،باب من طلب دم امرئ بغير حق،حديث رقم:6882، (م4/ج9/ص6).

(3) الحويني، أبو اسحاق، حجازي محمد شريف، تمام القدوة بحسن الأسوة، درس صوتي، الدرس رقم:121 على موقع الشبكة الإسلامية islamweb.ne.

4. طمع بعض أولياء الأمور والرغبة في إبقاء البنات عندهم:

من الأسباب الاجتماعية –الثانوية[1]– لارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، طمع بعض أولياء الأمور، إذ إن عدداً ممن أبدوا رأيهم في مسألة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، أعادوا سبب هذا الارتفاع في تكاليف الزواج إلى طمع الأولياء في مبلغ مالي غير المهر يأخذونه لأنفسهم، وقد كان الدافع لهم في ذلك عمل الفتاة وراتبها، حيث يشترط الوالد أو الولي على الخاطب أن يتعهد بمبلغ يدفع له قبل العقد مقابل تعليمه لابنته، ومقابل الاستغناء عن راتبها الشهري .

وبعضٌ آخر يطلب هذا المبلغ لقاء استغنائه عن وجود الفتاة في بيته، خاصة إذا كانت الفتاة تقيم في بيت أخيها، وتخدم زوجته وأولاده أوتدر دخلاً، فيطلب مبلغاً من المال مقابل تزويجها، وفريق آخر يأخذ مالاً لنفسه مقابل التزويج بغير سبب إلا الرغبة في المال، وكأن الفتاة عندهم سلعة، وهذا النوع من الأولياء قليل .

« ومن الأولياء من ينظر إلى البنت المتعلمة صاحبة الوظيفة كالبقرة الحلوب يستفيد من راتبها أو واردها ...، فيضع العراقيل – لتأخير زواجها– من رفع المهر والتكاليف الأخرى واشتراط الشروط المعجزة، ولا حاجة إلى طول تفكير للحكم على هذه النوعية من البشر !»[2].

ومنهم من يدفع الخطاب بعيداً عن ابنته، متأملاً أن يأتيها خاطب ذو جاه وعز ومال، وتكون الفتاة محل مساومتهم، وهذه فئة قليلة لكنها موجودة ولا يسعني في هذه الدراسة تجاهل هذا السبب، كونه واحداً من الاسباب الاجتماعية التي تقف وراء ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس .

---

(1) التعبير عن هذا العامل بأنه ثانوي جاء بناءً على أن هذه الفئة قليلة جداً والحمد لله، ولا يمكن استبعادها لأنها موجودة فعلاً و إن كانت نسبتها قليلة.

(2) محمد سعيد درويش ، مرجع سابق، (صفحة147).

5. اتخاذ مفاوضات الزواج منحاً مادياً بعيداً عن مقصد الزواج:

جرت العادة أن يكون هناك مفاوضات مسبقة في الأمور المادية بين أولياء الفتاة وأولياء الزوج المقبل على الزواج قبل العقد دون الرجوع إلى رأي أيٍّ منهما، حيث تتخذ المفاوضات هذا المنحى، وتصبح الأمور وكأنها صفقة تجارية قد تنجح وقد تبوء بالفشل، إذ يكون الفيصل في القبول أو الرفض مدى الإستعداد المالي للمتقدم للخطبة، ومدى تقبله لتنفيذ مطالب ولي الفتاة فتجد الشاب يُسأل أول ما يُسأل عما ادخره وما أعده توطئة لتكاليف ومؤنة الزواج، من مهر «وشبكة". تليق بعروسه وأهلها» [1]، ويتناسى الأهل ما روي عائشة –رضي الله عنها– قالت: قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: (تخيروا لنطفكم، وانكحوا الأكفاء، وأنكحوا إليهم)[2]، والكفاءة المقصودة، كفاءة الدين، لا المال، لأن الكفاءة في المال لا تشمل المقدرة على الإتيان بشكليات الاحتفالات وما تطلبه العادات والتقاليد المكلفة التي يرفضها الشرع كما تقدم، والاحتكام إلى الشكليات فيه ظلم للشباب من كلا الجنسين، إذ يكون مانع الزواج في بعض الأحيان هذه المفاوضات، ويجني الولي على الفتاة من خلال تعنته وتمسكه بالمتطلبات المادية المكلفة .

6. اختلال النموذج الثقافي في الأخلاق والقيم التي تحدد مفهوم الكفاءة:

تعتبر وسائل الإعلام وما تقدمه من أفلام ومسلسلات عاملاً مساعداً في اختلال نظرة الأولياء والفتيات إلى الزواج ومقاصده،وفي أحيان كثيرة نظرة الشباب المقبل على الزواج، حيث اختلت موازين الطرفين تجاه الشريك المستقبلي في الحياة والأسرة بناءً على الصورة المرسومة في أذهانهم لشخصية كل من الطرفين وما سيكون عليه زواجهم، وكيف سيكون زواجهم، وبمن يتشبه هؤلاء في زيجاتهم، وعلى أي شكل ستقام حفلاتهم وما سيقدمه كل منهما للآخر من هدايا ومصاغ ذهبي ومكان عقد حفل الزفاف،

---

(1) الشورى، مجدى بن منصور بن سيد، تحفة العروسين، (د. ط)(د ، م .ن)،(صفحة 36).

(2) سنن ابن ماجة، باب الأكفاء (633/1)، المستدرك على الصحيحين، كتاب النكاح، (176/2) وصححه الألباني –رحمه الله– في السلسلة الصحيحة حديث رقم (1067)، (56/3).

ورحلة شهر العسل وغيرها من الأمور مما تروج له وسائل الإعلام وهذا ما سنفصله في هذه الدراسة، تحت عنوان مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

7. الاحتجاج بحماية حقوق المرأة:

كفلت الشريعة الإسلامية حقوق المرأة في كل أحوالها، والزوجة حالة من حالات المرأة، وقد ورد آيات كريمة كثيرة في كتاب الله –عز وجل–، تحث المسلم على حفظ حقها وعدم ظلمها، إلا أن نفوساً مريضة عند النزاع والشقاق تبدأ بالانتقام والتشفي، فالزوج إن طلق زوجته يعمل جاهداً على أن تبرئه الزوجة من كافة حقوقها، وهذا خلافٌ لما أمر به الله –عز وجل – في كتابه الحكيم، قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[2]، وقال تعالى :﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴿1﴾فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾[3] وقال

---

(1) سورة البقرة، (2/الآية229).

(2) سورة البقرة، (2 / الآية231).

(3) سورة الطلاق، (65/الآية1 و2).

تعالى:﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى﴿6﴾ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾[1] فكلها آيات كريمة تنص على حق المرأة فيما آتاها زوجها من مهر وحقوقٍ مالية، وكل ذلك مبني على المعروف والإحسان، وصدق النوايا، والأساس فيه تقوى الله –عز وجل – وحسن الاختيار للزوج والزوجة، إلا أن ما درج عليه بعض الأولياء من تقديم سوء الظن، ما انتشر في الأمة من فساد للذمم، وسوء الاختيار، درج بعضهم على تسمية مهر مرتفع في العقد سواء المهر المعجل أم المؤخر، وقد يكون المهر المسمى المقدم بسيطاً أو شكلياً، ويدون في العقد لكن الحقيقة خلاف ذلك، وهذا كله " بحجة حماية حقوق المرأة وتأمين مستقبلها، ووقاية(لها) من الطلاق "[2] وهذا الأمر مرده –كما تقدم– سوء الاختيار، والبعد عن الدين، وما ينتشر من قصص مؤلمة لحياة زوجية انتهت بإساءة كلا الزوجين للآخر وظلم بعضهما بعضاً، خاصة عند الطلاق المبكر – إن صح التعبير – والسبب الرئيسي في ذلك هو إهمال الكفاءة المعتبرة شرعاً عند البدء في مشروع الزواج، وقد وجدت عدداً من الأولياء يكتبون ذلك قصداً خاصة إذا كان الاحتكام للقانون الإسرائيلي عندهم من الأمور الطبيعية، حيث يقضي القانون سابق الذكر بنصف أملاك الزوج لطليقته، وأمور أخرى كالحبس والإبعاد وفقد الوصاية على الأولاد.

---

(1) سورة الطلاق، (65/الآية6 والآية 7).

(2) محمد سعيد درويش، مرجع سابق، (صفحة 147).

8. حب الظهور والنفاق الاجتماعي:

بعض الأولياء – قبل العقد– لا يطلبون شيئاً من العريس، وذلك كله أمام الناس وربما يكتب مبلغاً صغيراً في المهر معجل فيكتب في العقد " ليرة ذهبية واحدة " لكن الحقيقة خلاف ذلك.

قال صاحب تفسير المنار: « جرى على أن الذي كان عليه العمل هو سوق المهر كله للمرأة عند العقد، خلافا لما استحدثه الناس بعد، من تأخير ثلث المهر أي في الغالب، وقد يؤخرون أكثر من الثلث أو أقل حتى كأن ذلك من سنن الدين، وما هو إلا عادة من العادات، والظاهر أن سببها حب الظهور بكثرة المهر والفخر به ... »[1] .

وربما يكون الولي قد أخذ مبلغاً مالياً كبيراً قبل العقد أو يقوم بتدوين المبالغ الكبيرة كشروط لاحقة في العقد أو في بند المهر المؤخر، والحقيقة أن المطالب المكلفة تأتي بعد العقد، مما يظهر الكثير من الخلاف بعد العقد ويسبب الطلاق قبل الدخول، كالطلبات الخيالية المكلفة في الاحتفالات، والأمور الشكلية خلافاً للمهر.

9. التباهي والتفاخر:

إن كثيراً من متطلبات وتكاليف الزواج المرتفعة في محافظة القدس، تعود لأسباب شخصية تنافسية، وتأخذ المقارنة دورها في مثل هذه الأمور، وهذا الامر لا يقتصر على الفتيات فقط بل إنه موجود لدى الشباب المقبل على الزواج أيضاً وقد نهى الله –عز وجل– عن ذلك في قوله: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾[2]، قال سهل – رحمه الله –:

---

(1) رضا، محمد رشيد بن علي، تفسير القرآن الحكيم(تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(د.ط) 1990م، (د.م.ن).(342/2).

(2) سورة الزمر، (39/الآية17).

الطاغوت الدنيا وأصلها الجهل وفرعها المأكل والمشرب وزينتها التفاخر وثمرتها المعاصي وميراثها القسوة والعقوبة [1]، ويتشارك طرفا الزفاف في هذه الظاهرة سواء أكان العريس أو العروس أو الأولياء:

أ- من ناحية الشباب:

قد يرغب الزوج بالظهور بالمظهر اللائق أمام أهل الزوجة، وذلك إما تعويضاً لنقص أو عيب أو مكانة اجتماعية، أو كسب ود أهل الزوجة وإغرائهم بالمادة طمعاً في موافقتهم[2] وهذا أمر مشهور، وبعض آخر من الأزواج يرغب في تقليد عرس فلان وما قدمه فلان لعروسه وإن كان ذلك مكلفاً إلا أن التنافس سيد الموقف في مثل هذه الحالات ومع ذلك فهي حالات نسبية .

ب- من ناحية أولياء الأمور:

رغبتهم بالظهور بمظهر الكمال أمام عائلاتهم وبخاصة أمام عائلة الزوجة، فنراهم يحرصون على فعل كل ما قام به أقاربهن في أفراح بناتهم وأبنائهم، والمقارنة تدور حول المهر، والحلي والحفلات والأثاث الأفخم والأجمل، ... وغيرها من الأمور، والحقيقة أن سيطرة التقاليد وحب الظهور والمباهاة والمحاكاة، كل ذلك من الأمور لا تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وإنما تتم خوفاً من كلام الناس، واتباعاً لعادات قد تضر بمن يأتي بعدهم ممن يرغب بالزواج، فتلك المتطلبات باتت عادات مكلفة لا يسهل الإتيان بها .

وما أجمل قول شيخ الإسلام، ابن تيمية – رحمه الله – في هذه المسألة : « ويكره للرجل أن يصدق المرأة صداقا يضر به إن نقده، ويعجز عن وفائه إن كان ديناً...، وما يفعله بعض أهل الجفاء والخيلاء والرياء من تكثير المهر للرياء والفخر، وهم لا يقصدون أخذه من الزوج، وهو ينوي أن لا يعطيهم إياه: فهذا منكر قبيح، مخالف للسنة، خارج عن الشريعة...، وإن قصد الزوج أن يؤديه وهو

---

(1) السلمي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي، تفسير السلمي " حقائق التفسير " تحقيق سيد عمران، دار الكتب العلمية، (د.ط)، 1421هـ/2001م، بيروت، لبنان (194/2).

(2) محمد سعيد درويش، ارتفاع تكاليف الزواج، مرجع سابق (صفحة 145).

في الغالب لا يطيقه فقد حمل نفسه، وشغل ذمته، وتعرض لنقص حسناته، وارتهانه بالدين؛ وأهل المرأة قد آذوا صهرهم وضروه »[1].

10. رغبة بعض الفتيات في استكمال التعليم:

لا يُحرم الإسلام تعليم المرأة ولا يَحرِمها منه، لكنه حفه بضوابط عديدة تكلم فيها الفقهاء وأهل العلم، وهذا ليس موضوع بحثنا؛ فالدراسة تدور بشكل عام حول نفقات التعليم للمرأة ودخولها في نفقات الزواج، إذ إن واقع نفقات التعليم بشكل عام تشير بأنها تكاليف مرتفعة؛ وقد ترغب بعض الفتيات المقبلات على الزواج في استكمال التعليم الجامعي أو تعلم قيادة السيارة،على نفقة زوجها المستقبلي، مما يدفع بالشباب بعيداً عنهن او انتظار انتهائهن من التعليم فتقل فرصهن في الزواج، والملفت للانتباه في هذا الشأن أن معظم الفتيات يرغبن في تلقي التعليم الجامعي أو قيادة السيارة، مع وجود عجز عام لدى الشباب على الوفاء بهذا الأمر، فنفقة التعليم مرتفعة كما قلنا، ودخل الزوج المحدود لا يسمح له بتعليم زوجته، عدا عن نفقته عليها النفقات المطلوبة منه، لكن عدداً من أولياء الفتيات يشترطون على الزوج إتمام تعليمها، مما يضيف عبئاً على فاتورة الزواج، مع العلم أن هذه القضية تبقى محل اختيار الزوج فهو إما أن يوافق وإما أن يعرض قبل العقد، وبعده، مما أدى إلى عزوف الشباب عن الزواج من الراغبات في التعليم نظراً لارتفاع تكاليف التعليم في معظم جامعات البلاد.

وتجدر الإشارة إلى المسألة تكلم فيها الفقهاء سواء في حكم تعليم المرأة في الجامعات المختلطة وأي نوع من العلوم يجوز أن تتلقاها، وعلى من تجب نفقة التعليم وفيها من الأحكام الكثير، ونظراً لبعد هذه القضية عن صلب موضوع الدراسة، تُنظر هذه المسألة في مظانها[2] .

---

(1) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ/1987م، (د.م.ن)، (194/3).

(2) مجلة البحوث الإسلامية: العدد 22 الاصدار من رجب إلى شوال 1408هـ صفحة 73، وينظر: الأزرق، إبراهيم بن عبدالله ،الاختلاط بين الواقع والتشريع، والموسوعة الفقهية الكويتية (290/2).

11. تَدَخُل النساء من أقارب الزوجين في مجريات الزواج:

ليس انتقاصاً من مقام المرأة ومكانتها، ولا حرماناً لها من إبداء رأيها في أمور زواج ابنتها أو ابنها، لكن هذا التدخل يعتبر سلبياً، لأنه أخذ الوجه البشع لكثير من متطلبات الأفراح والأمور الشكلية المكلفة، مما لا يجلب منفعة لأي من الطرفين، حيث يغلب على المجتمع الفلسطيني عامة وفي محافظة القدس خاصةً، أن النساء من طرف العروس هن من يتكلمن باسمها، وهن الدافع المحرك لها فيما تطلبه من العريس؛ بدافع الغيرة والمقارنة بين العروس وقريناتها من بنات العائلة، وكذلك الأمر عند أهل العريس من النساء، هن يحركنه لفعل الأمور التي تعد من «المكايدة»، والمباهاة والتفاخر، فمعظم العادات والأعراف تؤكد على أن ما يقدمه العريس لعروسه تصنف في هذه البوتقة، سواء في الهدايا أو في الأثاث أو استئجار القاعات والفنادق وغيرها من الامور التي لا يوجد لها تفسير سوى أنها وجدت للتباهي، وليس لاحتواء عدد المدعوين فحسب، فقاعة كبيرة ليوم واحد، بأجر زهيد تغني عن استئجار الفنادق الفخمة لعدة أيام من أجل إقامة هذه المناسبة، وكذلك الهدايا؛ فالعبرة فيها المقصد منها لا قيمتها، وكذلك الأثاث الذي يحاول فيه الطرفان أن يكون من أفخم الأثاث، ويكثر فيه المقارنة بين فلانٍ وفلان وما أحضراه لزوجاتهم .

فبمثل هذه الأمور يقاس وفق ظن الأهل مدى اهتمام العريس بعروسه، هل يقدم لها الهدايا أم لا ؟؛ هل يوافقها على الزينة الفخمة للقاعة أم لا ؟، وهل يحضر لها "الكيك" والحلويات وغيرها من الأمور الشكلية.

مما يشكل عبئاً ثقيلاً على العريس، كذلك يزداد العبء على كاهل الشباب الذين يفكرون في الزواج، ويرون أنهم ملزمون في أغلب الأحيان أن يأتوا بتلك العادات على أكمل وجه، مما يجعل من فاتورة الزواج مرتفعة حد العجز عن أدائها.

وقد قالت بعض الفتيات ممن أجريت معهن حديثاً حول ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، أن أمهاتهن كُنَّ السبب في ابتعاد الخُطاب عنهن، بسبب أن أمهاتهن كن يطلبن من الخاطب طلبات كثيرة، ويشترطن عليهم من الشروط ما يُصعب عليهم تحملها[1] .

فقد قالت لي [2]: (س . غ)27 سنة ؛ أن أمها طلبت من خطيبها أموراً مكلفة ،كان من بينها قاعة في فندق فاخر، وغيرها من الطلبات المكلفة الأخرى، وغلب على ظنها أن أمها أرادت التباهي بذلك الأمر، وقد أردفت قائلة أن هذا الأمر كان سبباً في عدول خطيبها عن خطبته .

وقد طلبت: (ن . م) من خاطبها أن يستبدل القاعة بعد أن كان قد حجزها لمدة ثلاثة أيام، ودفع عربوناً مقابل هذا الحجز، وقد قال لي خطيبها –سابقاً – (ع. س) [3] 26عاماً: أنها أرادت التغيير لأن أمها وخالاتها حضرن حفلاً بها ولم تعجبهن القاعة، فقام (ع .س) بالعدول عن خطبته بعد عقد قرانه بأسبوع، لأن أم خطيبته طلبت أموراً كثيرة شكلية مكلفة، فكان أن طُلب منه إنهاء العلاقة بعد رفضه هذه الطلبات، وقال : سأعيد التفكير في وقت الزواج " **خليها كمان سنة أو سنتين** " .

وقال (ش . ع)21 عاماً[4] : أن أم زوجته طلبت منه سبع بدلات لا تقل قيمة الواحدة منها عن 1500 شيقل ، فعدل عن خطبته .

---

(1) أجريت مقابلات عديدة مع بعض الفتيات من مختلف مناطق محافظة القدس فكانت أقوالهم تشير إلى أن بعضاً من الأمهات كن السبب في ابتعاد الخاطبين عنهن أوعن فتاة يعرفنها .

(2) من الناس: مقابلة أجريتها مع (س .غ) 27 عاماً، أظهرت امتعاضاً شديداً من تكاليف الزواج، لكنها أردفت قائلة: ان هذه هي العادة، وأن الأمر يرجع لوليها .

(3) من الناس: أجريت معه حواراً حول مشكلة ارتفاع تكاليف الزواج وكان هذا رده .

(4) من الناس: أحد طلاب جامعة القدس –أبو ديس .

12. عدم تحمل المجتمع وأولياء الأمور لمسؤولياتهم تجاه ارتفاع تكاليف الزواج:

يعتبر المجتمع في محافظة القدس، مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن وجود هذه الظاهرة، فعن عبد الله بن مسعود– رضي الله عنه – قال: النبي – صلى الله عليه وسلم–: (كلكم راعٍ وكلكم مسئول، فالإمام راع وهو مسئول والرجل راع على أهله وهو مسئول، والمرأة راعية على بيت زوجها وهي مسئولة، والعبد راعٍ على مال سيده وهو مسئول، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول)[1]، فالمسؤولية عن المجتمع ومشاكله يتحمل جزءاً منها أولياء الأمور فكيف إن كانوا هم جزء من هذه المشكلة؛بل هم سببها سواءٌ كانوا آباء أو أولياء لفتيات وفتيان، نراهم يتذمرون من تكاليف الزواج عند تزويج أبنائهم الذكور، وهم أنفسهم من يطلبون تلك المتطلبات المكلفة عند تزويج بناتهم، ويتساءل الباحث عن دور الأهالي المتذمرين، ومتى يلتفت هؤلاء إلى تحمل مسؤولياتهم، تجاه وقف معاناة الشباب المقبل على الزواج، مع علمهم التام بمخاطر تلك التكاليف على المجتمع في المحافظة مع مرور الأيام، وما يمكن أن تفرزه من أمراض اجتماعية قد تكون سبباً في فساد ودمار المجتمع .

والمثير للجدل أن نراهم يتداعون لخفض التكاليف مع عدم التزامهم بما تداعوا إليه، وهنا المشكلة الحقيقية، وهي عدم مقدرتهم على التحرر من هذه العادات والمتطلبات المكلفة، بل إنهم يحسبون ألف حساب لرأي العائلة إن أغفلوا عادة ما، وأستطيع أن أجزم أن هذا هو السبب الاجتماعي الرئيسْ لارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، وقد ارتأيت تأخيره لأهميته .

---

[1] صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب{ قوا أنفسكم وأهليكم نارا }، رقم الحديث 5188، (7 /26–27).

13. قصور الوعي وضعف التوجيه لأخطار ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج وغياب دور وسائل الإعلام والجمعيات الخيرية المنتشرة في القدس:

يُجمع عددٌ ممن استطلعت آرائهم حول موضوع الدراسة أن هناك ضعفاً وقصوراً في توجيه المجتمع وبخاصة أولياء الأمور تجاه هذه الظاهرة وما يترتب عليها من مخاطر وآثار مدمرة على المجتمع، وما فيها من ظلم للشباب من كلا الجنسين، وما تسهم به هذه الظاهرة من أمراض اجتماعية خطيرة كتأخر سن الزواج والعزوف عنه والطلاق المبكر وارتفاع معدلات العنوسة، وانتشار الرذيلة، إذ يعيد الجزء الأكبر ممن استطلعت آراءهم –خاصة الشباب من كلا الجنسين– سبب انتشار هذه الظاهرة إلى القصور العام في عملية التوجيه والإرشاد الظاهرة ما ينتج عنها من مشاكل، خاصة وأن وضع محافظة القدس حساس دينياً وسياسياً، ولوحظ في الاستطلاع أن المجتمع في محافظة القدس بأفراده ومؤسساته لا يلتفت إلى مشكلات الشباب وما يعانونه من مثل هذه الظاهرة، وأن الشباب بحاجة إلى من يقف معهم ويساعدهم في تلبية آمالهم في الزواج وإنشاء أسرة .

إذ ردَّ عدد ممن استطلعت آراءهم هذه الظاهرة إلى مسؤولية الأمة جمعاء بعلمائها ومثقفيها وأولياء الأمور فيها، وأنهم شركاء في التقصير وسبب وجود هذه الظاهرة المرضية وأنهم لا يقومون بدورهم التوجيهي سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات حكومية أو غير حكومية أو جمعيات خيرية، إذ يساعدهم في ذلك التقصير؛ القصور الواضح في دور الجمعيات الخيرية المنتشرة في القدس إذ يغلب عليها اختصاصها في شؤون الزكاة وحقوق الإنسان والطفل والمرأة[1] أو جمعيات الزكاة أو وسائل الإعلام،

---

(1) بعد مراجعة مشاريع هذه الجمعيات من خلال سؤال القائمين على هذه المسؤسسات، توصل الباحث إلى إنعدام المشاريع التي تهتم بتزويج الشباب أو إعفافهم، كان من أبرز المؤسسات التي رجعت إليها لجنة زكاة القدس حيث انحصرت مشاريعها في الأضاحي والمخيمات الصيفية والزكاة، وكسوة العيد والحقيبة المدرسية، ولوازم المعتكف، وحلقات تحفيظ القرآن الكريم، وندوة الحج، وهدية العيد، وإفطار الصائم، وحفر آبار المياه،http://www.zakatalquds.org، أما الجمعيات الأخرى المختصة بشؤون المرأة والطفل فإنها لا تهدف إلى إحصان المرأة تهدف إلى تحقيق المساواة الجندرية من خلال برامج التمكين الاقتصادي والدعم النفسي لدعم الفئات المهمشة، وأنها جمعيات تنفذ أهداف الممول فقط، أم عبادة، الجمعيات النسوية في فلسطين،– فلسطين، العدد 274، السنة الرابعة والعشرون، ذو القعدة 1430هـ، تشرين الثاني – نوفمبر 2009م .

حيث تخلو محافظة القدس وفلسطين بشكلٍ عام من إعلام فلسطيني أو إسلاميٍ هادف يقوم بمهامه التوعوية، إذ يصب الإعلام الفلسطيني جهده في المناكفات السياسية والحزبية وهذا ما يتفق عليه معظم الناس، وهذا الأمر يشمل المجلات والصحف والإذاعات أوالقنوات الفضائية، حيث يغلب عليها ذلك الطابع الذي لا ينظر إلى احتياجات الشباب أو آرائهم، ويرى هؤلاء أن جزءاً من الأولياء لا يوجه بناته أو أبناءه تجاه هذه المخاطر، كما سبق وأن أشرت إلى أن الفتاة في أغلب الأحيان تكون آخر من يعلم بما طُلب من خطيبها، حتى إن عدداً ممن قابلتهم من النساء ممن انفصلن أو فُسخت خِطبتهن قلن أنهن لا يعرفن المهر المكتوب في عقود زواجهن .

المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية:

أثَّر الوضع الاقتصادي السيء سلباً على واقع تكاليف الزواج في محافظة القدس، ففي ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية التي ألقت بظلالها على الواقع الاقتصادي في فلسطين ومحافظة القدس بشكل خاص، ارتفعت تكاليف كل شيء بما في ذلك نفقات الزواج، حيث ارتفعت تباعاً لذلك، كما أثرت هذه الأزمة على الأوضاع المادية والمالية لدى العائلات في المحافظة، وبشكل خاص على شريحة الشباب ،حيث أصبحت القدرة المالية لديهم ضعيفة جداً أومعدومة في بعض الحالات، فالتضخم المالي العالمي وما صاحبه من مشاكل اقتصادية، كغلاء المعيشة، وانتشار البطالة، وانخفاض القيمة الشرائية، وغلاء أسعار العديد من السلع، وارتفاع سعر الذهب، ليصل سعر الأونصة إلى (1700 دولار)، وغيرها من المشاكل الاقتصادية الأُخرى، هو السبب الرئيس لوجود عدد من المظاهر التي تعد أسباباً لارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

ومن هذه المشاكل ما يلي:

1. انتشار ظاهرة البطالة وقلة الوظائف:

يعجز كثيرٌ من شباب محافظة القدس عن إيجاد وظيفة تناسبه أو تناسب تلقيه العلمي، وهذه المسؤولية تقع على عاتق الدولة في الأساس، إلا أن واقع محافظة القدس مختلف عن حال الدول المستقلة، إذ إن الاحتلال الإسرائيلي يلعب دوراً هاماً في هذه المشكلة، فلا يوجد في حسبانه أي اهتمام تجاه إيجاد وظائف للشباب العربي في محافظة القدس، فالتقارير المنشورة تشير إلى بروز هذه الظاهرة بشكل واضح في محافظة القدس،حيث " بلغ معدل البطالة **(حسب معايير ومقاييس منظمة العمل الدولية)**[1] عام 2011م في محافظة القدس بين الأفراد 15 سنة فأكثر 13.2 % في حين كان

(1) البطالة (حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية): تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل(13 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الإستخدام،

هذا المعدل 13.9% ، و14.4 %، و12.2 %، و11.8 %، و11.9 % للسنوات 2006م-2010م على التوالي"[1].

أما معدل البطالة (حسب التعريف الموسع)[2] فقد بلغ معدل البطالة في عام 2011م في محافظة القدس 17.9 %[3].

وتشير الإحصائيات أيضاً أن الوظائف أو الأعمال التي يعمل بها سكان محافظة القدس هي على النحو التالي: إذ تركَّز توزيع العاملين من محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي في عام 2011م في نشاط الخدمات والفروع الأخرى، حيث شكلوا ما نسبته 27.4 % من مجموع العاملين ،وفي نشاط التجارة والمطاعم وأنشطة الفنادق 23.6.% وفي البناء والتشييد 22.3 %، وكانت أقل نسبة من العاملين في قطاع الزراعة والحراجة والصيد حيث بلغت 2.6 %[4].

هذه المعدلات تزداد يوماً بعد آخر، ويرجع هذا الأمر إلى أن جزءاً كبيراً من شباب محافظة القدس يتلقون تعليمهم في جامعات الضفة الغربية، ويقوم نهج الاحتلال التهجيري على عدم الاعتراف بشهاداتهم الجامعية، كعدم اعترافهم بشهادات جامعة القدس – أبو ديس، مما دفع ببعض الخريجين إلى العمل في الأعمال الحرفية والخدماتية، وجزء آخر منهم لا يعمل أبداً منتظراً لوظيفة بشهادته الجامعية .

سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، كتاب القدس الإحصائي السنوي 2012م رقم " 14"رام الله – فلسطين، (صفحة 228).

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012م . كتاب القدس الإحصائي السنوي 2012 م رقم " 14"، رام الله– فلسطين ، (صفحة 121) .

(2) البطالة (التعريف الموسع): لقد تم إحتساب عدد العاطلين عن العمل في التعريف الموسع بإضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل الى العاطلين عن العمل حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية.، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012 . كتاب القدس الإحصائي السنوي 2012 رقم "14" رام الله – فلسطين، (صفحة 228).

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012م . كتاب القدس الإحصائي السنوي 2012 م رقم " 14 رام الله– فلسطين، (صفحة 121) .

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012م . كتاب القدس الإحصائي السنوي 2012 م رقم " 14 رام الله– فلسطين، (صفحة 121) .

أما عن التساؤل حول تأثير البطالة في ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة ، فالإجابة أن هذه الوظائف لا تعطي فرصة للعاملين فيها لجمع المبالغ الكبيرة الكافية لتلبية أثمان ما يطلب منهم من متطلبات الزواج في وقت قصير، حيث إن هذه الأعمال قد تعطي دخلاً للشباب إلا أنه قليل لا يسمح لهم بالادخار منه، بل إن كثيراً من الشباب لا يغطي دخلهم مصروفهم، فكيف إذا ما قيس دخلهم بمتطلبات الزواج من مهر وحفلات وهدايا وقاعات وغيرها !.

2. تدني مستوى الدخل والأجور:

إن كثيراً من الشباب في محافظة القدس، لا يكفيه دخله من عمله أو وظيفته، لتلبية حاجياته الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن، في عصر غلا فيه كل شيء، وأصبحت أسعار الأشياء والسلع مُبالغ فيها، فكيف إن أُلزم بنفقات كبيرة لا يقوى على حملها كنفقات الزفاف الكثيرة؟! ،فذلك الشاب المقبل على الزواج يكتوي بنار الدخل المحدود، والتكاليف المرتفعة للزواج، فمن أين للشباب أن يحقق كل هذه المطالب من دخله الضعيف؟!

« فتدني مستوى الأجور والرواتب مقارنة مع متطلبات الحياة الأساسية يجعل الشباب غير قادرين على التوفير والادخار والتهيئة للزواج؛ فالشاب يحتاج من 8 الى 10 سنوات على الأقل ليدخر ويوفر متطلبات الزواج»[1].

الجدول :(1 :2) :عقود الزواج وفقاً للفئات العمرية 2008م-2011 م[2].

Total			المجموع	Age Groups of Bride						فئات عمر الزوجة	فئات عمر الزوج Age Groups of Groom	
2008	2009	2010	2011	+40	39-35	34-30	29-25	24-20	19-15	14-10		
150	152	77	47	0	0	0	0	5	39	3	19-15	
1,184	1,125	718	562	2	0	1	9	166	378	6	24-20	
1,066	1,118	694	490	0	0	5	50	215	216	4	29-25	
302	298	201	165	0	2	7	40	74	42	0	34-30	
93	78	73	47	1	1	12	16	13	4	0	39-35	
132	136	81	86	25	15	31	8	7	0	0	+40	
			1,397	28	18	56	123	480	679	13	2011	المجموع Total
		1,844		23	30	47	163	576	974	31	2010	
	2,907			29	44	90	237	876	1,588	43	2009	
2,927				30	46	94	235	874	1,597	51	2008	

(1) نقلاً عن: جريدة العرب اليوم، "العجز عن الزواج".. مرض اجتماعي يصيب فئة واسعة من شبابنا تاريخ المشاهدة 2012/01/01م

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012م. كتاب القدس الإحصائي السنوي 2012م رقم " 14، رام الله- فلسطين (صفحة 59)، ويلاحظ في الجدول المشار إليه وجود فئة عمرية من10-14 سنة وهذه الزيجات على الأغلب تمت خارج المحاكم الشرعية أو أجريت في ذلك السن استثنائياً أو أجريت وتم المصادقة عليها فيما بعد أي -بعد بلوغ السن القانوني للزواج-.

وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها، إذ إن سن الزواج في فلسطين ارتفع في الأعوام الأخيرة بمؤشر واضح مقارنة مع الأعوام السابقة كما يبين الجدول السابق .

فالجدول(1: 2) المشار إليه يؤكد ويوضح أعداد الذين أجروا عقود زواجهم من الفئات العمرية المدونة في الجدول، ويُظهر أن عدد العقود بالنسبة للسنوات في انخفاض واضح خلال الأعوام (2008م حتى عام 2011م)، فعلى سبيل المثال: الفئة العمرية: 20-24 في عام 2008م كانت 1,184 عقداً، وانخفضت إلى ما يقارب النصف في عام 2011م لتصبح 562 عقداً.

3. ارتفاع الأسعار:

تعد ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، أحد إفرازات غلاء الأسعار في البلاد، حيث ارتفعت الأسعار بشكل كبير، سواء في الحاجيات الضرورية اليومية من مأكل ومشرب وملبس، أو من ناحية مستلزمات بناء الأسرة من شراء المسكن أو استئجاره وما إلى ذلك من أمور، ولاشك أن هذا الأمر يمس بشكل واضح تكاليف الزواج في المحافظة، فهي جزء من هذه المتطلبات التي ارتفع سعرها.

وتكاليف الزواج بشكل عام هي : المهر من مصاغ ذهبي وتوابعه، والكسوة، وأثاث البيت من غرفة نوم وغيرها من قطع الأثاث، ومسكن الزوجية، الذي قد يكون مستأجراً في الغالب، وأجرة لحفلات وحجوز قاعات، وتكاليف الولائم وغيرها من الأمور، حيث تأثرت أسعار السلع بالأزمة الاقتصادية العالمية، وارتفع فيها كل شيء، وانخفضت القيمة الشرائية لمعظم العملات، وأصبحت ندرة السلع هي من تتحكم بارتفاع الأسعار أو انخفاضها، فأثر ذلك على سعر الطعام والشراب والملبس، والذهب والأثاث، وكل شيء يحتاج إليه كل مقبل على الزواج لبناء أسرة يبدأ معها حياته .

4. ارتفاع أسعار المساكن وكلفة البناء أو الاستئجار في محافظة القدس:

تتفاقم مشكلة السكن في مدينة القدس يوماً بعد يوم، وذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي يعيق المسيرة العمرانية في مدينة القدس، والمناطق المصنفة (ج) وفقاً لاتفاقية أوسلو، فمصادرة الأراضي أسهمت في قلة المساحة المخصصة للبناء ورفعت أسعار الأراضي الأُخرى المسموح البناء فيها، حتى تلك الأراضي رغم ارتفاع سعرها وقلة مساحتها، فإن الاحتلال أضاف إليها بند الترخيص قبل البناء، ولا يخفى على أحد الكلفة المرتفعة لهذه التراخيص إن منحت، وارتفعت أسعار المساكن خاصة المصنفة داخل حدود بلدية القدس، بسبب السياسات الاسرائيلية والضرائب المجحفة، وبسبب قلة المساحة المخصصة للبناء في المناطق الفلسطينية"[1] .

وكذلك ارتفعت تكاليف البناء في محافظة القدس وذلك " نتيجة ارتفاع تكاليف التراخيص، فتكلفة رخصة بناء لمنزل لا تتجاوز مساحته 120 متراً مربعاً أصبحت تزيد عن 40 ألف دولار، والشروط والإجراءات الطويلة والمعقدة التي تفرضها سلطات الاحتلال أثناء عملية البناء،إضافة إلى الرسوم العالية لربط المباني بخدمات البنية التحتية، وارتباط سوق العمالة وتكلفته في القدس بسوق العمالة في اسرائيل، و كذلك فإن أسعار الشقق المرخصة الآن في القدس، أصبحت تتراوح بين 300-500 ألف دولار، وهذا ما لا يطيقه 99% من السكان، ومدة التسليم الآن تتراوح بين 6-8 سنوات نظرا لتعقيدات الترخيص"[2] .

بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة استئجار المساكن في المحافظة، خاصة في مناطق ما يعرف ببلدية القدس، حيث إن الفتيات اليوم يطالبن ببيت مستقل، بعيداً عن أهل الزوج ومشاكل الحماة، وأيضاً الفتيات ممن يحملن الهوية المقدسية يرفضن السكن خارج حدود بلدية القدس وهذه مشكلة كبيرة يعاني منها سكان القدس.

---

(1) اشتية والديك، محمد وفائق، القدس تصور تنموي (د.دار نشر) (د.ط) صفحة 32.

(2) (م. س . ن) صفحة 32 ؛ ومشاريع الإسكان في القدس...بين الواقع والأحلام !، جريدة القدس، نقلاً عن موقع الجريدة تاريخ المشاهدة 2012/10/11)

و**الحقيقة أن مشكلة السكن في محافظة القدس تعد تراكمية:**

فارتفاع نسبة الفقر وازدياد البطالة والدخل المحدود، والوضع السياسي المأساوي اجتمعت معاً فلم يعد بإمكان الشباب المقبلين على الزواج توفير المسكن للأسباب سابقة الذكر بالإضافة إلى الأسباب السياسية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على واقع الحياة في محافظة القدس، فلهذه العوامل مجتمعة أثرٌ بارز في وجود مشكلة السكن في محافظة القدس وتؤثر فيها بشكل كبير، فلو توجه الشباب إلى استئجار الشقق السكنية سيواجه نفس المعضلة المادية المتعلقة بارتفاع أجرة المسكن والضرائب والتقيد بالسكن داخل حدود بلدية القدس.

كذلك الشراء أو البناء فليس بإمكان الشباب أن يؤسسوا لحياة زوجية ببيت يقوم هو ببنائه، فتكلفة البناء أعلى بكثير من أجرة المساكن إذ إنها مكلفة حد العجز عن الدفع، حيث تصل أجرة الشقة السكنية البسيطة داخل حدود بلدية القدس إلى 500 دولار في أقل أحوالها وأكثر وفقاً لمنطقة السكن، وقد تقل أحياناً وفقاً لحال المسكن ومساحته وموقعه وهذا أمر لا يخفى على أحد.

5. ارتفاع سعر الذهب:

يعتبر المصاغ الذهبي جزءاً أساسياً من متطلبات الزواج، فيجب على الشاب أن يوفره للفتاة مقداراً معيناً من الذهب، سواء في المهر، أو في الهدايا التي تصحبها مناسبات أثناء فترة الخِطبة، وقس ذلك على كل المناسبات ،وفقاً لطول أو قصر أمد الخِطبة، فالمصاغ الذهبي لا ينفصل عن تكاليف الزواج في محافظة القدس، فالمهر المدون في عقد القران يكون مقداره بالغرامات الذهبية – حيث إن الحد الأدنى للمهور المعجلة وفقاً لما دون في معظم عقود الزواج في محافظة القدس تتراوح ما بين 200 غرام و250 غرام ذهبي عيار 21 قيراطاً، وقد يزيد هذا الوزن ليصل إلى أكثر من ذلك – فإن هذا عبء آخر على المقبلين على الزواج، ولا يخفى على أحد ما وصل إليه سعر الذهب هذه الأيام حيث يبين الجدول التالي هذا التصاعد إذ وصل سعر الأونصة إلى 1800دولار في مرحلة معينة، ثم هبط ليستقر على 1700دولار للأونصة وتذبذب وفقاً للجدول التالي:

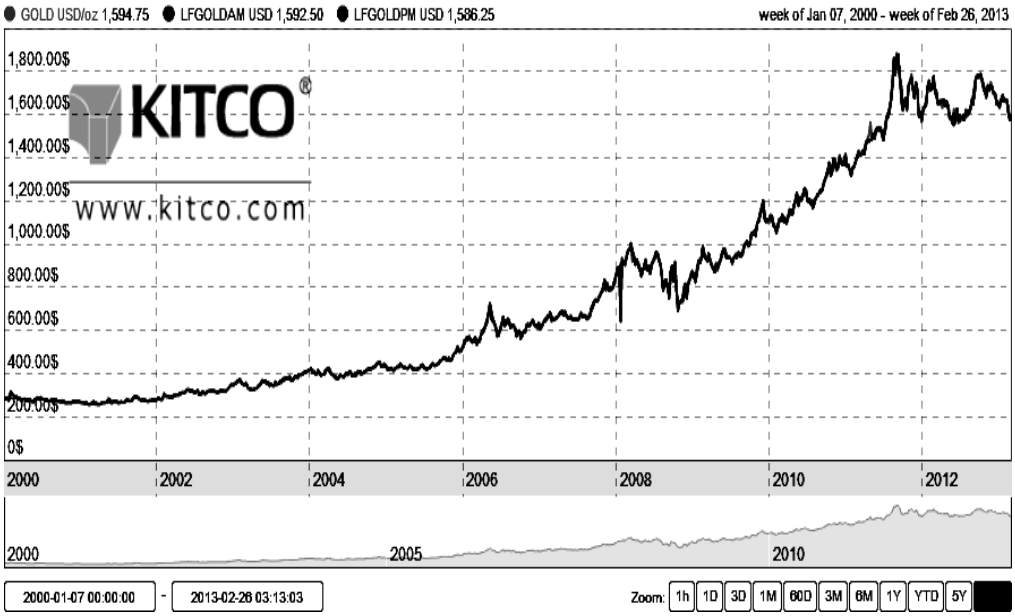

الشكل[1] : (1: 2)ارتفاع أسعار الذهب منذ العام1420هـ/2000م –1433هـ/2012م.

يظهر المؤشر ارتفاعاً كبيراً في سعر "أونصة الذهب" فقد كانت تتراوح في العام 2000م ما بين 200 دولار و300 دولار، ليصل في سنة 2012م إلى 1800 دولار "للأونصة " مما انعكس على تكاليف الزواج وأدى إلى ارتفاعها، إذ لم يختلف مقدار المهر المعجل في معظم العقود منذ العام 1420هـ/2000م وحتى نهاية 1433هـ/2012م.

(1) الشكل (1: 2) نقلاً عن موقع KITCO، www.kitico.com .

6. مشكلة الفقر في محافظة القدس[1]:

تشير الإحصائيات المنشورة إلى ارتفاع نسبة الفقر في محافظة القدس سواء بين الأهالي وأبنائهم الشباب بشكل عام، فنسبة الفقر بين أهالي القدس وصلت نحو 67% [2] وفقاً لمعطيات التأمين الوطني الإسرائيلي، وقالت مؤسسة القدس الدولية في تقريرها السنوي بشأن أوضاع القدس، (القدس 2012م قراءة في مسار الأحداث والمآلات)« أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي رفعت مستوى الفقر بين المقدسيين العرب لنحو 77%"، إضافة إلى تجاوز نسبة العائلات المقدسية المدينة للسلطات المحلية الـ75% نتيجة الفوائد المتراكمة على الضرائب والرسوم[3]،«أما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فأشار إلى أن نسبة الفقر بمعدل 8.8 للفرد، – نسب الفقر بين الأفراد– وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري الحقيقية– »[4].

ومع هذه النسبة وتلك الأرقام فإن تكاليف الزواج في المحافظة، تعتبر مرتفعة لا يقوى الشباب على توفيرها، فكيف للشباب أن يوفروا مساكن الزوجية مع هذه النسبة من الفقر أو مع هذا الارتفاع في معدلات البطالة في محافظة القدس .

كذلك عجز الشباب عن توفير مصروفهم الشهري، فالراغب في الزواج تتحطم آماله على صخرة الغلاء الفاحش في المهور وتكاليف المساكن والشروط التعجيزية من أولياء أمور الفتيات، والحفلات

---

(1) تُظهر بيانات التأمين الوطنيّ من العام 2010 م تفاقمًا في أحجام الفقر في جميع أرجاء الدولة، لكن الوضع في القدس الشرقيّة أخطر من ذلك، حيث يقبع 78% من السكّان وَ 84% من الأطفال تحت خطّ الفقر.نقلاً عن : تأثير سياسة الفقر على الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية ، أيار 2012 م، كتابة: المحامية نسرين عليان ،ورونيت سيلع والمحامية ميخال بوميرنتس ،ترجمة للعربية: تواصل للترجمة والتعريب.

(2) وفقاً للتقرير الصادر عن مؤسسة القدس للدراسات الإسرائيلية 2010 م "نقلاً عن موقع فلسطين الآن .تاريخ المشاهدة 2012/11/20م .

(3) مركز إعلام القدس، نسبة الفقر في القدس 77%،www.qudsmedia.com، تاريخ المشاهدة: 2013/10/01م.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 م. قاعدة بيانات مسح انفاق واستهلاك الاسرة، 2011م. بيانات غير منشورة. رام الله–فلسطين.

والولائم والنفقات اللازمة وغير اللازمة، ونفقات الملابس والجهاز والأثاث وغيرها من النفقات المرتفعة ويظهر هذا من خلال إبداء الرأي ومن خلال استجاباتهم في على عبارات استطلاع الرأي .

ومن خلال استطلاع آراء الشباب حول رغبتهم في الزواج [1] :

يقول (م .ع): إن تكاليف الزواج بحاجة إلى سنوات عديدة لتوفيرها، خاصة أنه موظف يتقاضى راتباً شهرياً ضئيلاً، يصرف نصفه على المواصلات .

ويقول (ن .ش): أن الزواج أصبح كالحج ؛ "**لمن استطاع إليه سبيلا** " .

وقال(أ .ط) : إن أولياء الأمور لا يراعون ظروف الشباب، ما أن يأتيهم عريس حتى تبدأالشروط والطلبات؛ "**و كأن العريس مارد خرج من مصباح**" .

وقال (أ.ر): إذا استمر هذا الحال ستحول الناس إلى الزواج من أجنبيات غير مسلمات .

وفي ذات السياق قال أكثر من شخص إن غير المسلمين لايهم عندهم القيمة المادية فنراهم يتخذون الخاتم البسيط كتعبير عن مشاعر الود والحب بينهم، فنراهم يكتفون بهذا الأمر البسيط عند الزواج، بينما لايكفي كل ما يقدم للعروس المسلمة للتعبير عن الود والرغبة فيها لذاتها، بل إن بعضاً من النساء يشعرن بأن الزوج لايودهن إذا لم يقدم لهن هدية أو مصاغ ذهبي غالي الثمن، ويظهر من هذا اللامبالاة في حال الشباب المالي ومستوى الفقر لديهم، بل إن عدداً ممن أقدموا على خطبة فتيات كان يوجه إليهم سؤالين هما :كم راتبك؟ هل لديك بيت؟ وهذا بحد ذاته أحد عوامل إحباط الشباب بشأن الزواج .

---

[1] مقابلات أجريتها مع بعض الشباب ؛ أثناء توزيعي لأداة البحث " الاستبانة ".

المطلب الرابع: الأسباب السياسية:

أثرت الأوضاع السياسية في محافظة القدس على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمحافظة، حيث إن مجمل التغيرات على واقع المجتمع الفلسطيني وبخاصة في محافظة القدس يرجع إلى سياسة المحتل، كأحد أهم عوامل التغيير، إذ تتداخل الأسباب السياسية في الأسباب الخلقية والدينية، والأسباب الاجتماعية والاقتصادية .

بل إن العوامل السابقة هي نتيجة للوضع السياسي، ففي محافظة القدس يعمل الاحتلال على تفريغ السكان العرب منها وتهجيرهم إلى مناطق أُخرى، ويعمل الاحتلال بكل طاقته للضغط على أهالي المحافظة خاصة في مناطق التماس وداخل حدود بلدية القدس، ويبرز هذا الضغط من خلال القوانين المعمول بها في المحافظة من جانب الاحتلال، ومن خلال الضغط الاقتصادي على الأهالي،أو السعي إلى تغيير الواقع الاجتماعي والديني والثقافي في المحافظة .

ومن وجه آخر منع المؤسسات الحكومية والوطنية الفلسطينية من ممارسة أعمالها في داخل حدود بلدية القدس وفق التسمية الاسرائيلية، وقد أسهمت الأوضاع والأحوال السياسية في ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس من خلال عدد من الإجراءات التي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر على ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

1. الضغط الاقتصادي والاجتماعي:

استهدفت سياسات الاحتلال الإقصائية الوضع الاقتصادي والاجتماعي في محافظة القدس، حيث عمل الاحتلال الإسرائيلي منذ وجوده على تصفية كل ما هو فلسطيني في المحافظة، وقد ازدادت هذه الوتيرة خلال السنوات العشرة الأخيرة، إذ توزعت هذه الضغوطات من عدة اتجاهات:

أ. تصفية الاقتصاد الفلسطيني وإذابته في الاقتصاد الإسرائيلي:

يعمل الاحتلال على وتر أرزاق الناس وأوضاعهم الاقتصادية ويتجه بكل قوة باستخدام سياسة الإفقار الهادف إلى التهجير، وقد برزت مظاهر هذه السياسة في كثير من الإجراءات، خاصة في ناحية إثقال الناس بالضرائب دون خدمات، وأبرز مظاهر هذا الضغط هو: حصار المدينة وفصلها عن محيطها، وفرض الضرائب المرتفعة، إضافة إلى الإجراءات التي تناولت المرافق والخدمات العامة وربطها بشبكة المرافق والخدمات الاسرائيلية، والإهمال التام لكل خدمات البنى التحتية التي تخدم المواطنين الفلسطينيين في المدينة" [1].

ب. منع الأهالي من سكان محافظة القدس – داخل حدود بلدية القدس – من إدخال السلع والبضائع من المناطق الفلسطينية:

وفرض غراماتٍ مالية عالية على من يدخل مثل هذه البضائع خاصة فيما يتعلق بالأثاث والأطعمة، ومن خلال إلزام الأهالي من استصدار المقاصة الضريبية للبضائع والأشغال المنتجة في المناطق الفلسطينية، مما دفع الأهالي إلى استحضار ما يلزمهم من الأمور من داخل السوق الإسرائيلية، حيث أدى هذا الأمر إلى ارتفاع سعر التكلفة على التجار الفلسطينيين في المدينة، ودفع بهم إلى رفع هامش

[1] اشتية والديك ، مرجع سابق (صفحة 10).

الأرباح لتسديد الضرائب والرسوم الأخرى على البضائع والمحال التجارية، وبذلك ارتفع السعر على المواطن، فأدى به إلى العجز عن تلبية حاجياته لارتفاع ثمنها، وألقى هذا الأمر بظلاله على تكاليف متطلبات الزواج في المحافظة.

ت. فرض إجراءات قانونية تعسفية تمنع الفلسطينيين، حملة الهوية المقدسية من الزواج إلا من داخل حدود البلدية (بطرق غير مباشرة):

حيث فرضت أمراً واقعاً على الشباب دفعهم إلى الزواج من فتيات المدينة وترك الأقارب من المحيط الفلسطيني – خارج حدود البلدية – ممن يحملون الهوية الفلسطينية، ما يعرف بشكل عام: "الزواج من غريبات أو غرباء عن العائلة " مما زاد العبء على المقبلين على الزواج، حيث إن بعض العائلات يختلف تعاملها من ناحية الطلبات كالمهر والمتطلبات الأخرى إذا كان الشاب المقبل على الزواج من عائلة غير عائلة الفتاة، مما جعل المقبلين على الزواج ملزمين بتلبية المتطلبات خاصة إذا كانت الفتاة تتناسب مع طموح الشاب أو يرى فيها فتاة أحلامه .

ث. إلغاء العمل بقانون لم الشمل:

كان قانون لم الشمل الذي يرعى في الأساس الشريحة الإسرائيلية «اليهود» يقض مضاجع الاحتلال، حيث إن الناس من سكان مدينة القدس العرب استخدموا هذا القانون، إلى أن تنبه الاحتلال إليه وأوقفه، حيث كان قانون لم الشمل إذا تزوج رجل من الضفة الغربية «لا يحمل هوية زرقاء » من امرأة تحملها، أو العكس بأن تزوج رجل من امرأة تحمل هوية الضفة الغربية، كان يمكن أن يُجمع شملهم وتبقى الأسرة معاً، إلى أن أُلغي العمل بذلك القانون وقيد بقيود أخرى وبحجج أمنية واهية، وتهددت إقامة المقدسيين في بيوتهم واستقرار عائلاتهم، مما قصر زواج العائلات في المدينة فيما بينهم، وترك الأقارب من الضفة الغربية، مما فرض عاداتٍ وتقاليد مبنية على التفاخر، كون الرجل غريب عن

عائلة زوجته، حيث كان في السابق إذا أراد أن يتزوج الرجل اتجه إلى بنات أقاربه فيزوجوه ويتساهلون معه في المهر والنفقات ومتطلبات الفرح وغيره، ويغنيهم عن المظاهر الكاذبه معرفتهم للعريس – وأصله وفصله ومكانته – وهذا الأمر لا يمكن إنكاره.

ج. إلزام المواطنين الفلسطينيين بالسكن داخل حدود بلدية القدس، واشتراط السكن في القدس (من قبل الزوجة وأوليائها):

سياسةٌ أخرى للاحتلال نحو الضغط الاجتماعي على أهالي المحافظة، إذ إن الفلسطيني من كلا الجنسين أو الزوج مطالب بالسكن هو وزوجته المستقبلية داخل حدود بلدية القدس وإلا تعرضت هويتهما للسحب، مما أثر على تكاليف السكن في المدينة ورفع أجور المساكن، وأمام هذا العبء فإن طلب النساء من الأزواج السكن ببيت مستقل زاد من هذه المشكلة وجعل منها عائقاً أمام الزواج في المدينة، ورفع من تكاليف الزواج فيها.

وقد أكد مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية زياد الحموري: ارتفاع أجرة السكن بما لا يقل عن خمسمائة دولار للغرفة الواحدة شهرياً– **وفقاً لما يشير إليه المصدر** –، مشيراً إلى محاولات لدفع المقدسيين للسكن بأسعار أقل خارج المدينة، وهو ما يهدد هويتهم وحقهم في الإقامة[1].

كما أن كثيراً من أولياء الأمور وبسبب تأثرهم بالوضع السياسي المفروض عليهم من قبل سلطات الاحتلال، يشترطون على المتقدمين لفتياتهم أن يوفروا لهن مكان سكن داخل حدود بلدية القدس، حرصاً منهم على بناتهم، وحفاظاً على هوياتهم المقدسية من السحب، وحماية حقوقهم في مخصصات التأمين الوطني، مما أسهم في رفع عبء تكاليف الإسكان على الشباب وصعب عليهم سبل الزواج من فتيات المحافظة المقدسيات.

(1) مرجع سابق ، ضائقة السكن تؤرق المقدسيين، الجزيرة نت.

ح. ديون التأمين الوطني:

أثناء إجرائي لبعض المقابلات مع الناس؛ لاستطلاع آرائهم حول ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، لفت انتباهي أن بعضاً من الشباب يعتبر ديون التأمين الوطني« الإسرائيلي» المتراكمة على الزوجة جزءاً من تكاليف الزواج، حيث إن كثيراً من الأولياء لا يدفع تلك المخصصات عن البنات، ويتحمل عبئها الزوج إذ إن الولي يراكمها على نفسه ولا يدفعها لسنوات، مما جعل من هذه الديون محل تفاوض بين الشاب المقبل على الزواج وأولياء الفتيات – حول من يدفعها– وأصبح الشباب يعدونها من تكاليف الزواج في القدس.

خ. جدار الفصل العنصري:

يزيد امتداد جدار الفصل العنصري عن 200 كم شرقاً وغرباً حول القدس،حيث تقدر المساحة التي ابتلعها الجدار بـ أربعين ألف دونمٍ من أراضيها، كما يعزل 170 كم من أراضي المدينة خارج الجدار ...[1]، « حيث تم استحداث الجدار من الناحية الشمالية والمحاذية لمطار قلنديا، وقرى كفر عقب وقلنديا ورافات والرام وضاحية البريد، حيث يعزل تجمعات بكاملها(الأرض والسكان) مثل الرام وبيرنبالا وكفر عقب والجيب، مما يعيق تنظيم شؤون السكان ويضطرهم للهجرة خارج حدود منطقة الجدار[2].فأدى وجوده إلى انخفاض المساحة الصالحة للبناء في المدينة، من ضمن المناطق المسموح البناء فيها، هذا مع منع سلطات الاحتلال الأهالي من البناء بدون ترخيص وقد أشار مسؤول ملف القدس في حركة التحرير الوطني الفلسطيني، حاتم عبد القادر، أن المقدسيين بحاجة إلى عشرين ألف وحدة سكنية سنويا على الأقل،لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان المقدسيين في القدس، لكنه

---

(1) عودة ، يعقوب ،القيود المفروضة على البناء الفلسطيني في القدس (الهدم مشروع والبناء ممنوع)مركز أبحاث الأراضي – جمعية الدراسات العربية العدد75(ينظر :صفحة 84 و ما بعدها).

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011 . كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم " 13 رام الله – فلسطين (صفحة 53).

أضاف أن سلطات الاحتلال لا تصدر تراخيص إلا لعشرة أو خمسة عشر مسكنا سنوياً، مما يضطر السكان لتعويض هذا النقص الهائل في البناء غير المرخص، حيث يتم سنويا بناء ما بين أربعة وستة آلاف منزل سنويا، يتم هدم 100 منزل منها، وأوضح أن الفلسطينيين يحاولون تجنب الهدم بتصويب أوضاعهم القانونية من خلال استصدار أوامر احترازية بعدم الهدم أو إعداد مخططات للمنازل المستهدفة وتقديمها للجنة المحلية- التابعة للاحتلال الإسرائيلي- بهدف كسب الوقت، فتتم الموافقة عليها أحيانا أو تحويلها إلى مخالفة بدل الهدم، وبيّن أن مساحة الأراضي المتبقية للمقدسيين من أراضي القدس لا تزيد عن 14%، مشيراً إلى أنها بالتأكيد غير كافية، مما يضطرهم للبناء العمودي لمواجهة الاكتظاظ.»[1]، ومع هذا الجدار تتفاقم مشاكل السكن وتزداد أعباء هذا الأمر على فاتورة تكاليف الزواج في المحافظة ويسهم في ارتفاعها .

2. منع وامتناع بعض المؤسسات الخيرية (غير الحكومية) من العمل في حدود بلدية القدس:

تمنع سلطات الاحتلال أي جهة خيرية سواء كانت محلية أم دولية أو جمعية أهلية أو حكومية فلسطينية من تنظيم أي نشاط اجتماعي في القدس دون ترخيص من قبل سلطات الاحتلال أو أي عمل معلن خارج المظلة الإسرائيلية،وتمتنع بعض الجمعيات الخيرية عن عمل نشاطات معلنة في القدس؛ لأنها تتحرز من استصدار التراخيص من قبل المحتل دفعاً لتهمة التطبيع مع الاحتلال، وحفاظاً على الوجه الوطني للمؤسسة أوالجمعية؛ إذ إن بعض الجمعيات الأهلية التي حاولت مساعدة الشباب المقبل على الزواج بشكل معلن إذ قامت بالتخطيط لأنشطة تساعد في إعفاف الشباب إلا أنه تم وقفها عن العمل، ومنعها من هذه الأنشطة تحت طائلة المسؤولية القانونية ومن هذه المؤسسات مؤسسة تيكا التركية[2]التي خططت لعمل تزويج جماعي للشباب في المدينة إلا أن هذه المخططات لم

---

(1) نقلاً عن موقع الجزيرة نت: ضائقة السكن تؤرق المقدسيين ،سلطات الاحتلال تمنح تسهيلات وقروضاً ميسرة للمستوطنين تاريخ المشاهدة 2013/1/12.

(2) قمت بمراسلة المؤسسة عن طريق صفحتهم الرسمية على موقع FACEBOOK، إلا أنه لم يتم تزويدي بالبيانات المطلوبة، إلا أن الحدث إعلامياً تم إثارته إلا أن نتائج البحث في وسائل الإعلام لم تعطني النتائج حول الموضوع، إلا أن المشروع حسب علمي، كان يهدف إلى تيسير الزواج في القدس عن طريق شراء

تر النور بسبب الاحتلال لأسباب سياسية أو سيادية، والحقيقة أن مشكلة الجمعيات الخيرية في القدس مزدوجة إذ فيها ناحية تقصيرية من قبل الجمعيات ومن ناحية ضغوط سياسية أو فروض إسرائيلية، وإلا فما المانع من أداء عمل نافع في سبيل إعفاف الشباب في محافظة القدس داخل حدود بلدية القدس دون الإعلان عنه؟!.

3. منع المؤسسات الفلسطينية الحكومية من العمل في حدود بلدية القدس:

تقوم سلطات الاحتلال بمنع الحكومة الفلسطينية والمؤسسات التابعة لها من عمل أي نشاط سيادي معلن عنه في القدس، ومن أهم النشاطات التي تمنعها في المدينة بناء الإسكانات، ويتعذر على الدولة الفلسطينية في القدس القيام أي مشروع حكومي إسكاني بسبب الاحتلال، وذلك أسهم في ارتفاع تكاليف السكن وارتفاع تكاليف الزواج بناءً على ذلك[1] .

الأثاث للمقبلين على الزواج بمبلغ 5000 دولار وعمل عرس جماعي لهم، إلا أن الأمر لم يتم، بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وقد تم توزيع المبلغ المالي على المقبلين على الزواج ولم يتم عمل الحفل لأسباب سياسية .

(1) يمكن القيام بأعمال غير معلن عنها حتى لا تأخذ البعد السياسي إلا أن معظم الجهات المانحة تقدم أموالها وتكون مشروطة بما لا يساعد في تنفيذٍ صامت لأي عمل داخل القدس، مما قد يجعل من هذا الأمر صعباً على الحكومة .

4. غياب وتغيب دور الدولة والسيادة الفلسطينية إضافة إلى التقصير الحكومي الفلسطيني تجاه هذه القضية:

يشكل غياب الدولة الفلسطينية عن القدس أثر واضحاً على الحالة الاقتصادية والاجتماعية فيها، إذ إن ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج يدور رحاها في كافة المحافظات الفلسطينية بما فيها محافظة القدس، فهذه الظاهرة منتشرة ويعاني منها العالم الإسلامي والعربي ويعجز عن حلها دول مستقلة كاملة السيادة، فكيف بحال فلسطين منتقصة السيادة، الوضع الذي يرفع من مقدار عجزها عن حل هذه الظاهرة وتفاقمها في المحافظات ومحافظة القدس خاصةً؛ لأنها تعاني من أزمة سياسية أشد من غيرها من المحافظات الفلسطينية .

إضافة إلى أن وضع محافظة القدس بشكل خاص مرتبط بالتعنت الإسرائيلي الذي يفرض على الحكومة الفلسطينية أن تكون غائبة عن تحمل مسؤولياتها تجاه الشباب من كلا الجنسين، فلا تستطيع أن تفعل شيئاً تجاه هذه الظاهرة بسبب الاحتلال.

كما أن الدولة الفلسطينية تعتمد في موازنتها العامة على المنح الدولية من الدول المانحة التي التي غالباً ما تكون مشروطة بما لايدع مجالاً لتنفيذ خطة تهدف إلى علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج كونها منح موجهة ومشروطة تتلقاها في معظم الأوقات على شكل مشاريع لبنية التحتية للمحافظات والأرياف، إذ إن الدول المانحة والمنظّمات المحلّيّة غير الحكوميّة تطارد التمويلَ الدوليّ بشتّى الوسائل من قبيل: تعديل برامجها لتلائم شروطَه، ونشرِ معلوماتها بالإنجليزيّة بدلًا من العربيّة، وتعيينِ موظّفين إضافيين لكي يتسنّى لتلك المنظّمات تقديمُ تقاريرَ ماليّة عن عملات أجنبيّة، وغير ذلك من التشوّهات..[1] .

[1] بتصرف، نورا ليسترد مراد المساعدات مشروطةً بالموافقة الفلسطينية: دفاعًا عن المقاطعة، ما هي مشكلة "المساعدات" في فلسطين؟، نقلاً عن موقع مجلة الآداب adabmag.com عدد خريف 2012م،ومشارقة محمد، أوسلو المدينة، فلسطين القرية، موقع جدلية www.jadaliyya.com، لبد، عماد سعيد ،التمنية الاقتصادية في فلسطين، مجلة رؤية، العدد(11)، آب، 2001م.

5. عدم وفاء الدول العربية بالتزاماتها تجاه القدس:

من الحقائق المرة أن الدول العربية لا تلتزم بكافة ما ألزمت به نفسها من أمور مالية تقدمها للقدس دعماً لصمود أهلها فيها، مع علمهم التام بما يفرضه الاحتلال من أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة على المواطنين في محافظة القدس، وبشكل خاص فيما يتعلق بأمور المعيشة والحياة الاقتصادية، وما يتعلق بالإسكان ومشاكله، فقد وعدت الدول العربية في اجتماعاتها على مر السنين تحت غطاء جامعة الدول العربية، بمئات الملايين من المنح الموجهة إلى القدس التي وصل مقدارها إلى خمسمائة مليون دولار لم تُر إلا على أوراق محاضر اجتماعات الدول العربية، «ولم يصل منها من سنوات حتى الآن سوى 40 مليون دولار أصل 500 مليون دولار خصصتها الجامعة العربية بشكل عاجل للمدينة قبل أعوام، حيث كان من المفترض أن توجه هذه الأموال بما يدعم صمود الأهالي في المدينة، ويدعم مشاريع الإسكان التي تحافظ على الوجود الفلسطيني في القدس، وهذا من أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، حيث إن الشباب بحاجة إلى من يدعمهم ولا تستطيع الدولة الفلسطينية ذلك إلا من خلال قيام العالم العربي بواجبه تجاه قضية فلسطين»[1].

---

[1] بتصرف عن مدير مركز القدس لحقوق الاجتماعية والاقتصادية زياد الحموري، ضائقة السكن تؤرق المقدسيين سلطات الاحتلال تمنح تسهيلات وقروضا ميسرة للمستوطنين (الجزيرة نت) مرجع سابق .

المبحث الثاني: آثار ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس:

حذر كثير من علماء الأمة الإسلامية ومثقفيها في العالم الإسلامي والعربي من الآثار السلبية لظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج وأخطارها المستقبلية على الشباب من كلا الجنسين، وعلى المجتمع بكافة فئاته، وحقيقة الأمر أن محافظة القدس جزء من هذه المعاناة شأنها شأن الدول والبلدان المجاورة، حيث إن الآثار السلبية الناجمة عن هذه الظاهرة تعتبر أمراضاً تمُس الواقع الديني والأخلاقي والنفسي والاجتماعي للمجتمع في المحافظة، وهي أمور خطيرة وأمراض باتت تقض مضاجع كل عاقل حريص على سلامة الأمة من المفاسد، وقد ارتأيت في هذا المبحث أن أقسم آثار ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس إلى ثلاثة مطالب، أبين فيها هذه الآثار:

المطلب الأول: الآثار والمفاسد الدينية والأخلاقية:

لا يخفى على أحد ما طرأ على الوضع الديني والأخلاقي من مفاسد في ظل أزمة ارتفاع تكاليف الزواج، حيث يُرى انعكاس آثار هذه الظاهرة على حال الشباب من كلا الجنسين في محافظة القدس، فنظراً لهذه الظاهرة فإنه لم يعد خفياً على أحد ما يعانيه الشباب من كبت لشهواتهم الجنسية التي فطرهم الله عليها، وتبديد آمالهم في إشباعها بالحلال بيسر كما كانت عليه سابقاً، إذ إنه ولما سبق ذكره من أسباب أدت إلى عجز الشباب عن الزواج وتلبية متطلباته، فقد انتشرت مظاهر ومفاسد دينية وأخلاقية نقرؤها في حال الشباب من كلا الجنسين وهي مفاسد نسبية بالقياس مع الدول المجاورة كلبنان والأردن على سبيل المثال، حيث يعود سبب هذه المفاسد إلى « تعلق النفوس الأمارة بالسوء

بالمادة المهلكة الطاغية، التي تؤدي بالإنسان إلى ترك الفضائل والسير في طريق المصالح الذاتية والأنانية البغيضة والفساد والانحدار الخلقي المهلك»[1]، ومن ذلك :

1. اضمحلال الأخلاق وقلة الحياء:

إن مكوث الشباب من كلا الجنسين بغير زواج، بسبب التكاليف المرتفعة له، أحد اسباب الانحطاط الأخلاقي التدريجي، وأحد دواعي الغوص في وحل قلة الحياء، وفتحِ أبوابٍ واسعة من الاضمحلال الديني والأخلاقي وانعدام الغيرة، وتعريض الشباب من كلا الجنسين إلى ائتلاف المعاصي واستمراء الفساد؛ وأي شيء أعظم من انسلاخ الناس من خلق الحياء!! .

فإذا «عدم الحياء بأرض قوم فكبر أربعاً وقل السلام فإنه الموت الذي دونه كل صورة من صور الحياة الظاهرة، لكنها كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴾[2] ، إنما يعيشون في بهرج من الحياة، يأكلون ويشربون ويركبون السيارات ويبنون المباني والعمارات ويتزينون بالزينة، ولكنهم مجردون عن حلية الإيمان، وعن زينة الحياء، فيصبحون كأنهم أموات في صورة أحياء، وما قيمة مجتمع تموت فيه الفضائل، وتقتل فيه الأخلاق، وتنعدم فيه الأذواق، وحينئذٍ لا يبقى هناك مقياس أبداً، تنعدم فيه المقاييس فلا يصبح هناك شيء يسمى عيباً- أو حراماً، ولا يعود هناك شيء يسمى مخالفة للأدب، ولا شيء يسمى مخالفة للذوق العام[3] .

---

(1) التميمي، رجب بيوض،كيفية مكافحة المفاسد الأخلاقية ، بحث مقدم مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد الرابع، نقلاً عن موقع ملتقى أهل الحديث www.ahlalhdeeth.com

(2) سورة الروم، (30 /الآية7).

(3) بادحدح: علي بن عمر بن أحمد، فقدان الحياء موت للمجتمع، الدرس رقم 134، نقلاً عن موقع الشبكة الإسلامية www.islamweb.net، وينظر: محمد سعيد درويش، مرجع سابق(صفحة 36).

2. تسهيل سبل الوقوع فيما حرم الله تعالى من الفواحش وارتكاب المحرمات:

إن الشباب من كلا الجنسين إذا ما رغبوا في إشباع شهواتهم الجنسية فإنهم مطالبون بالزواج الشرعي، لأنه أحصن للفرج وأغضُ للبصر، كما مر معنا من توجيه الإسلام للشباب ومن ذلك قوله – صلى الله عليه وسلم–: (يا معشر الشباب من استطاع الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء)[1]، ولمَّا كانت تكاليف الزواج في محافظة القدس مرتفعة يعجز الشباب عن الاتيان بها، فإنها تنفتح أمامهم أبواب المعاصي، في زمن انتشرت فيه وسائل نشر الفواحش والفتن وقلة الحياء وظهور الاختلاط المحرم، فإن الشباب قد يهوي إلى المعاصي بسبب تلك الظروف الصعبة التي تمنعهم من الزواج، أو تؤخر الزواج عن وقته، وذلك أمرٌ خطيرٌ جداً، له تبعاته وعواقبه الأليمة، لأن اتباع الأهواء في الأفراح يصد الناس عن إحصان فروجهم ذكوراً أو إناثاً، فهم في الفتنة سواء، وهم ضحايا ذلك التخلف الفكري والديني الذي يدعو أولياؤهم إلى التمسك بعاداتِ وتقاليدِ الأفراح المكلفة التي ما أنزل الله بها من سلطان، ومن تلك الفواحش التي يخشى على المجتمع الوقوع فيها ما يلي :

أ. ظهور وانتشار التبرج والسفور عند الفتيات:

يعتبر التبرج والسفور عند الفتيات من الآثار السلبية المترتبة على ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، ذلك أن في التكاليف المرتفعة مانع من الزواج كما تقدم، ولهذا فإن الفتيات يحاولن جذب الأنظار إليهن من خلال التبرج والسفور وإبداء الزينة والخضوع في القول، بسبب قلة الزواج، مخالفين في ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾[2]، والتبرج معناه: « تكلف إظهار ما يجب إخفاؤه وأصله الخروج من البرج، وهو القصر، ثم استعمل في خروج المرأة من الحشمة وإظهار

---

(1) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب من لم يستطع الباءة فليصم، حديث رقم (5066)، (3/7).

(2) سورة الأحزاب، (33/الآية33).

مفاتنها وإبراز محاسنها»[1]، حيث أصبحت هذه الظاهرة منتشرة في محافظة القدس كأثر من آثار ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة، وأصبح عدد من يرتدين الجلباب الشرعي قليلاً جداً، مع شيوع وانتشار الأزياء غير الشرعية « التي يطلق عليها جلابيب –مجازاً–» لكنها تخلو من مواصفات اللباس الشرعي للمرأة، ففي معظم الأحيان يكون لدى الفتيات ممن تأخر عنهن الزواج قناعة أنه يجب أن يلبسن ما يصف وما يشف وما يظهر المفاتن، والتنافس في التزين والتعطر والتجمل من أجل أن يرى فيهن الشباب ما يعجبهم فيقدموا على خطبتهن بما يُعرف لدى كثيرٍ منهن – إن صح التعبير– بـ «فن اصطياد الزوج »، ملقين وراء ظهورهن بهذه التصرفات ما حذرهن منه النبي – صلى الله عليه وسلم – من وعيد جراء فعلهن هذا المنكر، فعن أبي هريرة– رضي الله عنه– قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم–:(صنفان من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا)[2].

وقد زاد هذا الأمر من ثقل الحمل على كاهل الشباب الراغبين في الزواج، نظراً لما يرونه من مغريات تثير شهواتهم يمنعهم عن نيلها بالحلال تكاليف الزواج المرتفعة وعوامل أُخرى كالفقر والبطالة وغيرها من المشاكل والأمراض الاجتماعية، ومن ذلك تخلي المرأة المسلمة عن زيها الشرعي، الذي« لا يعود ضرره عليها فحسب، بل إنه يعود على المجتمع كله فإن خروج الفتيات في المرافق العامة بهذه الأزياء يدفعن الشباب للنظر وما يكون إلا "نظرةٌ فابتسامة فكلام فسلامٌ فموعد فلقاء"»[3][4]، ويتجه بالشباب من كلا الجنسين إلى دائرة الفواحش والوقوع في الزنا كما تقدم .

---

(1) سيد سابق، فقه السنة، (209/2).

(2) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات، حديث رقم (2128)، (صفحة 881– 882).

(3) أبو شوقة، فاتن سعيد، التحديات الاجتماعية والتربوية المعاصرة للمرأة المسلمة، بحث مقدم إلى مؤتمر"الإسلام والتحديات المعاصرة"، المنعقد بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية، في الفترة: 2–2007/4/3م.

(4) شوقي، أحمد، الشوقيات، المطبعة المصرية، شركة مساهمة محدودة،(د.ط)،(د،م،ن) من قصيدة مطلعها خَدعوها بقولهم حَسْناءُ *** والغواني يغرَّهُنَّ الثناءُ (112/2)..

ب. **انتشار ظاهرة الاختلاط:**

تعتبر ظاهرة الاختلاط بين الجنسين أحد الآثار السلبية المترتبة على تكاليف الزواج المرتفعة في محافظة القدس، فالشباب في سنٍ حرج الأولى به أن يُفكر في الزواج الشرعي، لا اتخاذ الصاحبات والرفيقات !.

وقد أسهمت عقبة التكاليف المرتفعة في تغير نظرة الشباب تجاه علاقته مع الفتيات والعكس صحيح، مع تأخر سن الزواج، وتعذر المتقدمين على خطبة الفتيات من تلبية متطلباتهن، نجد أنهم يلجأوون إلى تلبية رغباتهم في ميل كلٍ من الجنسين إلى الآخر بالاختلاط المحرم وهم في ذروة ثورتهم الجنسية، وما أخطر هذا الأمر على المجتمع، حيث تُرى آثار ذلك في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ ﴾[1]، قال المفسرون في تفسير هذه الآية الكريمة:« كلام مستأنف لبيان حقارة ما تستلذه الأنفس في هذه الدار، وتزهيد الناس فيها وتوجيه رغباتهم إلى ما عند الله» [2]، قال أبو جعفر: يعني تعالى ذكره: زُيِّن للناس محبة ما يشتهون من النساء والبنين وسائر ما عدّ، وإنما أراد بذلك توبيخ اليهود الذين آثرُوا الدنيا وحبَّ الرياسة فيها، على اتباع محمد –صلى الله عليه وسلم،– بعد علمهم بصدقه[3]، وأن الأولياء بطلب هذه المتطلبات المكلفة فإنهم مالوا عن اتباع النبي – صلى الله عليه وسلم – وأمالوا غيرهم من الشباب والفتيات ودفعوا بهم إلى الانحراف، حيث يدرك الناظر في هذه الآية وفي تفسير العلماء لها، تمام الإدراك موقع العادات والتقاليد في تكاليف الزواج المرتفعة مما نهى الله عنه، بدليل قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾[4] وأن المسلم في موضوع تكاليف الزواج يكون محل اختبار وابتلاء، (أيحسن أم يسيء) ، وأنه إن أساء فهو المسؤول عما ابتلي به من حب الشهوات التي تعتبر من أسباب الوقوع في المحرمات، ومن الأمور التي تسهم تكاليف الزواج المرتفعة في محافظة القدس على الوقوع بها ما نهي عنه من الاختلاط المحرم الذي نهى عنه النبي– صلى الله عليه وسلم – فعن ابن عباس، –رضي

---

(1) سورة آل عمران، (3/الآية 14).

(2) القنوجي، (197/2).

(3) الطبري،(243/6).

(4) سورة الكهف، (18 /الآية 7).

الله عنهما– أنه سمع النبي–صلى الله عليه وسلم– يقول: (لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافرن امرأة إلا ومعها محرم)[1].

فالأولياء بتمسكهم بالعادات والتقاليد غير المشروعة يدعون إلى الانحراف، كما أنهم يجنون على فتياتهم وأبنائهم، ويجرونهم إلى الخطأ والمعاصي، بسبب ثوران الشهوة لديهم، ودافع الميل الجنسي لدى البشر كلٌ منهما للآخر، فيكون الاختلاط ويتبعه التلاقي، وهو أحد حبائل الشيطان في الإيقاع بين الجنسين ويكون ما لا تحمد عقباه من أخطار .

ت. **ملاحقة الفتيات في الطرقات وأمام المدارس:**

تبرز هذه الظاهرة في محافظة القدس بشكل خطير جداً، حيث يعود انتشارها إلى الفراغ والخواء النفسي لدى بعضٍ من الشباب المراهق العاطل عن العمل، مما يدفعهم إلى التصرف بهذه الطريقة، بالإضافة قلة حياء البعض الآخر منهم، نجد أنهم– وبخاصة الشباب العاطل عن العمل ممن تأخر سن زواجهم وسدت سبل الزواج الشرعي في وجوههم لعجزهم عن تكاليفه المرتفعة، – يقفون أمام مدارس البنات، وعند محطات الباصات ينتظرون خروج فتيات المدارس أو مرورهن بقربهم من أجل معاكستهن أو مواعدتهن واللحاق بهن من مكان إلى آخر، علهم يحظون منهن بنظرة أو كلمة، فيتمكنون من بناء علاقة غير شرعية معهن بدعوى الحب والعشق والصداقة .

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة أو كان له عذر هل يؤذن له، رقم الحديث (3006) (59/4).

ث. **الجوع الجنسي وإطلاق النظر:**

قال تعالى:﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴿30﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾[1]،فالآيات الكريمة السابقة أصلٌ فيما يُطلب من المسلم، حيث السبيل في الآية الكريمة واضح وهي دعوة إلى الزواج، ذلك أن الشهوة الجنسية غريزة فطرية خلقها الله في كل إنسان، ورسم سبلاً مشروعة لتلبيتها[2]، والزواج هو الوسيلة المشروعة لقضاء هذه الشهوة؛ قال عبد الله بن مسعود– رضي الله عنه–: كنا مع النبي – صلى الله عليه وسلم– شبابا لا نجد شيئا فقال لنا رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء)[3]، فإذا ما اصطدم الشباب من كلا الجنسين بالتكاليف المرتفعة للزواج في محافظة القدس، يجد انطلاقاً لبصره في النظر إلى المحرمات، وانجراراً (بهيمياً) وراء السبل غير المشروعة لسد هذه الحاجة الفطرية، كادمان المواقع الإباحية، والشذوذ الجنسي، والزنا، لأن السبيل الطبيعي لسد هذه الشهوة لا يكون إلا بالزواج، وهو السبيل الوحيد المشروع لتفريغ هذه الشهوة الجنسية التي تثور مع المغريات الكثيرة التي يراها الشباب من كلا الجنسن في كل مكان سواء في الشارع أو في الجامعة أو في وسائل الاعلام، ومن خلال ما يخبرون به عن طريق الصداقات السيئة وأصحاب السوء، حيث تعيق تكاليف الزواج المرتفعة الشباب عن السبيل السليم فيلجأون إلى الانحراف، قال تعالى:﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿29﴾إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿30﴾ فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾[4]، فانعدام الزوج أو الزوجة سبيل العدوان والحقيقة أن ذلك يتمثل في أكثر ما يلجأ إليه الشباب في محافظة القدس لسد هذه الرغبة من خلال متابعة المواقع الإباحية، وقد استقرأت ذلك في آراء الشباب الذي كان خجلاً من نفسه، عندما

---

(1) سورة النور، (24/الآية 30–31).

(2) محمد سعيد درويش، مرجع سابق، (صفحة 35).

(3) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب من لم يستطع الباءة فليصم، حديث رقم (5066)، (3/7).

(4) سورة المعارج، (70/ الآية29 –31).

كان أحدهم يجيب عن ملجئه الذي يعوذ إليه ليغذي شهوته الجنسية، حيث سألت عدداً من الشباب العازب– الذكور– من فئات عديدة ممن تعسر عليهم الزواج فأجابوا أن ذلك يخفف عنهم .

والواقع أن هذا الأمر تؤكده الإحصائيات التي تشير إلى مدى اللجوء إلى مثل هذه الطرق، لتفريغ الشهوة الجنسية، والحقيقة أن العالم العربي بشكل عام يعاني من هذا الأمر، بدليل ترتيبه بين دول العالم في المراتب العشرين الأوائل في متابعة المواقع الإباحية عالمياً.

فبعد أمريكا وإيران تأتي الامارات العربية، ومصر ودول عربية أُخرى حيث تحتل فلسطين المرتبة الخامسة عشرة عالمياً و"السادسة عربياً[1]"، في متابعة المواقع الإباحية والإحصائيات المؤلمة تؤكد أن فلسطين تتابع بشكل يومي مئة موقع إباحي من بين خمسمائة موقع من المواقع العامة كصفحات(الأخبار، والترفيه، ومواقع التواصل الاجتماعي، والجامعات ومحركات البحث) وتظهر الإحصائيات أن المواقع الإباحية تأتي في المرتبة السادسة عشرة في التصفح والمتابعة في فلسطين، حيث تشير الإحصائيات العالمية أن العالم العربي يتصفح المواقع الإباحية بشكل جنوني، إذ توضح الأرقام والنسب التالية ذلك، فوفقاً للفئات العمرية نرى ارتفاع هذه الظاهرة بين الشباب من سن 18–34 حيث تبلغ نسبتهم 33.51% من الفئات العمرية وهي بالتفصيل التالي[2][3]:

*13.61 % للفئة العمرية 18 الى 24 .

*19.90% للفئة العمرية 25 الى 34 .

*25.50% للفئة العمرية 35 الى 44 .

---

(1) الدقة، عبد الرحمن، إلى متى مشاهدة المواقع الإباحية في فلسطين ..!! نقلاً موقع مجلة دنيا الرأي الإلكترونية، تاريخ النشر 2013/01/13م.جنين –فلسطين.

(2) بالاستعانة بموقع اليكسا :Alexa Internet : هو موقع إلكتروني تابع لشركة أمازون، يقع مقره الرئيس في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة، وهو متخصص في إحصائيات وترتيب مواقع الإنترنت .www.alexa.com

(3) لا تتوفر إحصائيات دقيقة حول الفئات العمرية أو النسب المئوية لتصفح المواقع الإباحية في محافظة القدس، حيث إن الخوادم المستعملة تنقسم بين عدد من المشغلات والشركات الفلسطينية والإسرائيلية ، ولا يوجد أي إحصاء لذلك الأمر، حيث قمت بالتواصل مع مركز الإحصاء الفلسطيني فتمت إجابتي بعدم وجود إحصائية في هذا الموضوع .

*20.67% للفئة العمرية 45 الى 54 .

*20.32% للفئة العمرية 55 ومافوق.

هذه إحصائيات عامة لا تتكلم عن فلسطين بشكل خاص ولكن فلسطين ومحافظة القدس تعد ضمن هذه الإحصائية العالمية، حيث ينبغي الوقوف أمامها طويلاً، في سبيل البحث عن علاج لها، إذا ما عرفنا أن من عظائم المفارقات أن المواقع الإباحية التي يتابعها الإسرائيليون تأتي في المربتة الثانية والخمسين من المواقع الأكثر مشاهدة من أصل خمسمائة موقع، أي أن الفلسطينيين يستخدمون المواقع الإباحية أكثر من الإسرائيليين، ولعل ذلك نتيجة الكبت لدى الشباب الفلسطيني، إذ إن الاسرائيليين يشبعون رغباتهم بطرق غير مشروعة في أي وقت يشاؤون لفسادهم؛ ودواعي المفارقة في ذلك أن الشباب الفلسطيني يعتبر محافظاً؛ لكن إلى متى ؟! .

ج. **الوقوع في الزنا:**

تعتبر الأمور السابقة الذكر – التبرج والاختلاط وملاحقة الفتيات في الشوارع، والجوع الجنسي – أحد أسباب الوقوع في معصية الزنا، التي تعد من الكبائر، فعن أبي هريرة – رضي الله عنه–أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال:(لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)[1]، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾[2]، فقد نهى الإسلام في أكثر من موضع في القرآن الكريم وفي السنة الشريفة عن الزنا والسبل المؤدية إليه، وفي هذه الآية الكريمة نهى جل شأنه عن الاقتراب من الزنا بل انه أمر باجتناب كل ما يقرب منه، من قول أو فعل، وقد قال المفسرون في تفسير هذه الآية الكريمة: قربت الأمر أقربه من باب تعب وفي لغة من باب قتل قرباناً بالكسر فعلته، أو دانيته ومن الأول هذه الآية، ومن الثاني:لا تقرب الحمى أي لا تدن منه، وفي النهي عن قربانه بمباشرة مقدماته

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب لا يشرب الخمر وقال ابن عباس: ينزع منه نور الإيمان في الزنا، حديث رقم(6772)،(157/8).

(2) سورة الاسراء، (17/الآية32).

نهى عنه بالأولى، فإن الوسيلة إلى الشيء إذا كان حراماً كان المتوسل إليه حراماً بفحوى الخطاب[1]، ولما تقدم فإن العادات والتقاليد المكلفة غير المشروعة في أمور الزواج ومتطلباته تدخل في هذه الآية؛ لأنها تُسهل على الناس طريق الزنا وتجبرهم عليه في زمن الفتن، لما يحف سبل الزواج الشرعي من تكاليف مرتفعة، كما أن طرق الإشباع المحرمة لهذه الشهوة باتت موجودة في كل مكان وهي أيسر تكلفة من الزواج الشرعي، كما أن عدد النساء اللاتي يسلمن أنفسهن للرجال بسهولة لقاء أجر زهيد " كمهنة " يسهلن على الرجال إرواء شهواتهم بالحرام .

(1) القنوجي، مرجع سابق (7 /385).

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية:

لارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس آثارٌ اجتماعية خطيرة على الأمد القريب والبعيد، منها ما يلقي بثقله على المجتمع كبنية واحدة بجميع فئاته، ومنها ما يعود على الفرد المسلم من كلا الجنسين وقد أشرنا فيما مضى إلى أن تكاليف الزواج مرتفعة جداً، قد تصل إلى التبذير، لذا فإن هذه الظاهرة تعود بآثارها السلبية على المجتمع، وتهدد سلامته، بالأخص سلامة الأسرة التي هي أساسه، ويهدد المجتمع بأمراض اجتماعية عديدة، وفيما يلي بيان ذلك:

1. إيذاء قلوب الشباب وزرع مشاعر الغل والحقد فيها:

تسهم التكاليف المرتفعة للزواج في محافظة القدس في إيذاء قلوب الشباب من كلا الجنسين، لأن نفقات الزواج المرتفعة وما يتم صرفه في بعض الأفراح يحرك مشاعر الحقد والغل سواء في قلوب من ينفقها، أو في قلوب الشباب الذي ينظر إلى ما يبذل في الأفراح من نفقات على أنها أموال مبذرة تصرف في وجه غير وجهها، وقد تقدم أن الزواج يكون من حظ الغني دون الفقير بما أشرنا إليه من مقاييس، وقد أوردنا سابقاً ما روي: عن سهل –رضي الله عنه– قال: مر رجل على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فقال: (ما تقولون في هذا؟) قالوا: حري إن خطب أن ينكح وإن شفع أن يشفع وإن قال أن يستمع، قال: ثم سكت، فمر رجل من فقراء المسلمين، فقال: (ما تقولون في هذا) قالوا: حري إن خطب أن لا ينكح وإن شفع أن لا يشفع وإن قال أن لا يستمع، فقال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: (هذا خير من ملء الأرض مثل هذا)[1] .

---

(1) صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب الأكفاء في الدين وقوله: ﴿ وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسبا وصهرا وكان ربك قديرا ﴾ حديث رقم: (5090)،(8/7).

فهذه النظرة– النظر إلى ما يبذل في الأفراح من نفقات على أنها أموال مبذرة تصرف في وجه غير وجهها– قائمة في هذا الأوان عند عدد من الشباب من كلا الجنسين لذا فإنهم ينظرون إلى غيرهم ممن بالغوا في نفقات زواجهم على أنهم يشكلون عقبة أمام رغبتهم في الزواج، إذ إن نفقات زواج شخص واحد– في نظرهم – قد تزوج مجموعة من الشباب الراغب في الزواج فيما لو التزم الناس بمطالب يسيرة تخلو من حب المظاهر والتفاخر والتباهي، وهذا صحيح، فإن أمعنا النظر في قوله تعالى:﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[1]، نجد أن الولي مطالب بتزويج فتياته من الصالحين حتى لو كانوا فقراء، وأن خلاف ذلك يحرك مشاعر الحقد والغل بين المسلمين؛ لأن الزواج حق للشباب كما في الآية الكريمة، ولأن المسلم مطالب بتقوى الله –عز وجل –، فقد قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[2]، وأن الموجب لتقواه– عز وجل– أن {رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ} ورزقكم، ورباكم بنعمه العظيمة، التي من جملتها خلقكم {مِن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا} ليناسبها، فيسكن إليها، وتتم بذلك النعمة، ويحصل به السرور، وكذلك من الموجب الداعي لتقواه تساؤلكم به وتعظيمكم، حتى إنكم إذا أردتم قضاء حاجاتكم ومآربكم، توسلتم بها بالسؤال بالله، فيقول من يريد ذلك لغيره: أسألك بالله أن تفعل الأمر الفلاني؛ لعلمه بما قام في قلبه **من تعظيم الله الداعي أن لا يرد من سأله بالله**، فكما عظمتموه بذلك فلتعظموه بعبادته وتقواه[3]،وبموجب هذه الآية الكريمة يجب أن لايُرد من سأل الآخر أمراً بالله تعالى والزواج ميثاق غليظ يسأله الناس " على كتاب الله وسنة رسوله " تعظيماً لهذا العقد، والسورة الكريمة تحمل« كثيراً من الأحكام التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع الإنسانى.. بين الرجال والنساء، وبين اليتامى والأوصياء، وبين الورثة والمورّث، كما تضمنت حدودا وأحكاما فى شأن الزواج، والمهر...، والمجتمع الذي لا تتماسك فيه روابط الأخوة الإنسانية، ولا تسرى فى كيانه مشاعر الرحمة والمودة التي تنتظم أفراده، هو مجتمع هزيل العود، متداعى البناء، لا

---

(1) سورة النور، (24 /الآية32).

(2) سورة النساء، (4/الآية 1).

(3) السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق:عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط1، (د،م،ن) 1420هـ/2000م، (صفحة 163).

يثبت لأقلّ هزّة تمرّ به، أو يقوم فى وجه أية عاصفة تهبّ عليه!.»[1]من ذلك نرى أن طلب وبذل التكاليف المرتفعة للزواج يتنافى مع مشاعر المودة وتورث الأذية في القلوب وتزرع مشاعر الغل والحقد تجاه فئة من الناس، لذلك يمكن ربط هذه الآية الكريمة مع النهى في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[2]، فحينما يقدم أحدهم على طلب يد فتاة فإنه يدخل في حكم السائل الذي يطلب الأمر لغرض ما قياساً على طالب العلم الذي يطلب به المعرفة، والفقير الذي يطلب المال ليجد ما يقتات به وينفق على نفسه وولده، كذلك فإن الشاب العازب يطلب بالزواج العفاف؛ فإنه يدخل في الآية الكريمة – والله أعلم – .

ويكون نهر الشباب الفقراء ممن يرغبون في الزواج، بردهم أو رفضهم بسبب فقرهم أو ضيق حالهم وتزويج الأغنياء ممن يقوون على حمل تكاليف متطلبات لزواج المكلفة وترك الفقراء دون زواج، مما يذكي في نفوس الشباب مشاعر سلبية تضيق بها صدورهم وتنكسر لها قلوبهم .

2. تهديد مقاصد الشريعة الإسلامية التي تتحقق بالزواج:

تكاليف الله –عز وجل – تنبع من مقاصد شريعته الغراء الهادفة في كليتها إلى إقامة دين الله تعالى في الأرض، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[3]، والزواج أحد أهم هذه الشرائع التي تعتني بمقاصد الشريعة الخمسة الرامية إلى حفظ الدين في الأساس، والنفس، والنسل، والمال، والعقل،كما يذكرها الشاطبي[4]، وقد تتعرض هذه المقاصد إلى الخلل والتهديد إذا ما استمرت تكاليف الزواج المرتفعة في محافظة القدس على حالها، لأن ذلك يسهم في إعراض الناس عن الزواج بما لا يتحقق معه مقصد العفة الذي ينبع من حفظ النسل، الذي هو عماد المجتمع، وبه يقام الدين، فعن معقل بن يسار– رضي الله عنه–: قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–:(تزوجوا الودود الولود

---

(1) الخطيب، عبد الكريم يونس، التفسير القرآني للقرآن، دار الفكر العربي، (د.ط) – القاهرة، (681/2).

(2) سورة الضحى، (93/الآية10).

(3) سورة الجن، (51/ الآية56).

(4) الموافقات، (20/2).

فإني مكاثر بكم الأمم)[1]، ومن هذا فإن الأصل إقدام الشباب على الزواج لا إعراضهم عنه بسبب التكاليف المرتفعة له، مما يهدد المجتمع المسلم ووجوده، فيما تتكاثر الأمراض التي تقضي على بنيان المجتمع بسبب الزنا ووجود النسل غير الشرعي، بالإضافة إلى خواء الناس من العاطفة على المدى البعيد ممن وجدوا بطريق غير مشروع، فهم لا يشعرون بانتماء لا لعائلة ولا لدين أو مجتمع، وبذلك تتهدد المقاصد كلها ويصير الانحراف سيد الحال وتضطرب العلاقات ويسود الدمار والفساد .

3. تأخر سن الزواج عند الشباب وارتفاع معدل العنوسة:

أ. تأخر سن الزواج عند الشباب من كلا الجنسين:

رغب الإسلام في الزواج وحث الناس على التبكير فيه و ذلك هو الأصل- تبكير الزواج- وعدم تأخيره عن وقته، فعن عائشة – رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم: (النكاح من سنتي، فمن لم يعمل بسنتي فليس مني ،وتزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم، ومن كان ذا طول فلينكح ومن لم يجد فعليه بالصيام، فإن الصوم له وجاء)[2]، والزواج صيانة للدين وتحصينٌ للمسلمين من الشيطان ونزغه ،فإذا كان الشاب أو الفتاة على خلق ودين ورغبا في العفاف فقد شرع في حقهم الزواج وطُلب من أوليائهم أن يقوموا بتزويجهم، فعن أبي هريرة –رضي الله- عنه قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: (إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فانكحوه، ألا تفعلوا تكن فتنة في الأرض

---

(1) المستدرك على الصحيحين ، كتاب النكاح (162/2) ،صححه الألباني وذكره في السلسلة الصحيحة حديث رقم(2383)، والحديث مفرق في الكتاب رقمه 3، (498/5)، وتخريجه كما أشار إليه الألباني –رحمه الله- في كتاب آداب الزفاف،قال فيه: حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي والمحاملي في " الأمالي" من حديث معقل بن يسار،وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ورواه أحمد وسعيد بن منصور والطبراني في " الأوسط " كما في "زوائده " والبيهقي من حديث أنس وصححه ابن حبان وقال الهيثمي: "إسناده حسن " ...،الألباني، محمد ناصر الدين، آداب الزفاف في السنة المطهرة، المكتب الإسلامي، 1409هـ، بيروت، (صفحة 60).

(2) سنن ابن ماجة ،كتاب النكاح ، باب ما جاء في فضل النكاح (592/1)، قال الألباني- رحمه الله- : إسناده ضعيف، رجاله ثقات، غير عيسى بن ميمون – وهو المدني مولى القاسم بن محمد – وهو ضعيف كما في "التقريب"، وقال الألباني: قلت: لكن الحديث صحيح، فقد جاء مفرقا في أحاديث، حديث رقم (2383)،(497/5 -498).

وفساد عريض)[1]، وعن أبي هريرة –رضي الله عنه– عن النبي–صلى الله عليه وسلم– قال : (تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها وجمالها ولدينها ،فاظفر بذات الدين تربت يداك)[2]، وقال تعالى: ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[3]، قال الشعراوي – رحمه الله –: في تفسير هذه الآية الكريمة: " والأيِّم من الرجال مَنْ لا زوجةَ له، والأيِّم من النساء مَنْ لا زوجَ لها، ونلحظ أن الأمر في ﴿ أَنْكِحُواْ ﴾ جاء هكذا بهمزة القَطْع، مع أن الأمر للواحد (انكح) بهمزة الوصل، ذلك لأن الأمر هنا (أنكحوا) ليس للمفرد الذي سينكح الأيِّم، إنما لغيره أنْ يُنكحه، والمراد أمر أولياء الأمور ومَنْ عندهم رجال ليس لهم زوجات، أو نساء ليس لَهُنَّ أزواج: عَجِّلوا بزواج هؤلاء، ويسِّروا لهم هذه المسألة، ولا تتشددوا في نفقات الزواج حتى تُعِفُّوا أبناءكم وبناتكم، وإذا لم تعينوهم فلا أقلَّ من عدم التشدد والمغالاة"[4] .

فعلى الرغم من هذه الأهمية للزواج ودوره في حفظ المجتمع من المفاسد والأمراض الاجتماعية، يُظهر واقع العادات والأعراف والتقاليد غير المشروعة في الزواج في محافظة القدس، أنها تنافي المصالح المتحققة من تشريع الزواج وتبكيره، وذلك لما يترتب عليها من تكاليف باهظة، تثقل كاهل الشباب وأوليائهم، وتعيق مشاريع الزواج وتحطم آمال الشباب من كلا الجنسين فيه .

وقد تقدم في الدراسة الحديث عن خطورة هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها، ومن أخطر ما ترتب على هذه الظاهرة بروز مشكلة **تأخر سن الزواج**، والمقصود بها: تأخر الشباب من الجنسين عن الزواج إلى ما بعد السن المعروفة للزواج بحديها الأعلى والأدنى[5].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين (2/164–165) حسنه الألباني–رحمه الله– في السلسلة الصحيحة، حديث رقم (1022)(3/20).

(2) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، وقوله(تعالى): (وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا وكان ربك قديرا) ،(7/ص7–8).

(3) سورة النور ،(24/الآية32).

(4) الشعراوي، محمد متولي، تفسير الشعراوي"الخواطر"، مطابع أخبار اليوم (د.ط)،1997م، (د.م.ن)،(16/10261).

(5) محمد سعيد درويش، مرجع سابق، (صفحة 31).

فالتكاليف المرتفعة للزواج في محافظة القدس تشكل العائق أمام الرغبة الشديدة للشباب من كلا الجنسين في الزواج، فتواجد الرغبة للزواج مع التكاليف المرتفعة له يعد حرماناً للشباب من هذه الرغبة رغم الحاجة الشديدة إليها، وهي مشكلة خطيرة تجلب كثيراً من المفاسد والأضرار على الأمة جمعاء بكل فئاتها، على الرغم من معرفة الناس بالأصل المعمول به قديماً وهو التبكير في الزواج، فمتى دعت الحاجة الشاب إلى الزواج أو خشي على نفسه الفتن لجأ إلى الزواج، دون أن يكون هناك ما يعيقه أو ينغص عليه رغبته .

وقد سبق أن قلنا أن الشهوة الجنسية فطرة في كل إنسان، ولتلبيتها يجب المسارعة إلى الزواج، لأن حرمان الشباب من الزواج يعني اللجوء إلى اتباع سبل الشيطان أو الوقوع في الزنا، بما يورث الوبال على الأمة ويهدم المجتمع، ويستدعي غضب الله –عز وجل– والعقوبة بالزوال والهلاك، عن ابن عباس– رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم –: (إذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله)[1]، فمع تمسك الأولياء بالكثير من الأعراف والعادات والتقاليد غير المشروعة التي تعيق الزواج المبكر الذي حث عليه الإسلام، فكثير من الشباب من كلا الجنسين في المحافظة يصبحون عرضة للآثام والمفاسد وقد يقعون في الفواحش، وهذه أخطار مدمرة سببها الرئيس ارتفاع تكاليف الزواج .

لأن الوضع العام في المحافظة يؤكد سوء الحالة الاقتصادية للشباب وعجز الكثير منهم عن توفير تكاليف متطلبات الزواج المرتفعة التي تعددت مظاهرها، سواء في المهر الذي يصل إلى مقادير مرتفعة جداً بالقياس مع الدخل المحدود للشباب عامة، أوتكاليف الحفلات السابقة واللاحقة للزواج، أوالولائم واستئجار القاعات أوشراء الهدايا وغيرها من المتطلبات التي يتطلبها حب الظهور والمظاهر، فالشاب بحاجة إلى مبالغ كبيرة تمكنه من تلبية هذه المتطلبات بالإضافة إلى فترة زمنية من عمره لتوفير هذه التكاليف .

وتشير الإحصائيات إلى أن الشباب – الذكور– يصرف نظره عن الزواج مؤقتاً في سبيل توفير الأموال التي تؤهله إلى الإقدام او التفكير في الزواج، وعليه فإن الشاب المقبل على الزواج يلجأ إلى

---

(1) المستدرك على الصحيحين، كتاب البيوع، (43/2)، قال الألباني– رحمه الله– حديث صحيح، الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزياداته الفتح الكبير، المكتب الإسلامي، ط3، 1408هـ/1988م، بيروت ودمشق، حديث رقم (679)،(م1/ص 178).

العمل والادخار إذا لم يكن لديه من يساعده على الزواج أو كان وليه فقيراً، وقد تمتد هذه الفترة لسنوات عديدة قبل جمع المال الكافي لتلبية هذه النفقات، مما يأتي على حساب عمره فيؤخر عنه الزواج لسنوات عديدة، والتأخير هذا مقياسه العمر الوسيط عند الزواج الأول كما تذكره الإحصائيات، حيث تمتد فترة جمع نفقات الزواج إلى سنوات تتراوح ما بين 5- 10 سنوات، إذا أخذنا بالحسبان قلة الوظائف والدخل المحدود وربما تمتد لفترة زمنية أكبر ،فالحال أن المقبل على الزواج يعد لزواجه قبل سنوات عديدة من التوجه إلى الزواج، وتمر السنين دون أن يشعر الشاب بذلك فيجد نفسه مر في سن العشرين وصولاً إلى 25 وربما 30 سنة دون أن يتزوج، وكذلك الفتاة تمكث في بيت والدها دون زواج، حتى يتقدم لها شاب لخطبتها بما يؤثر على سن الزواج لديها، إذا ما عرفنا أن التوجه العام للشباب عند التقدم للزواج يرغبون بفتيات أصغر منهم سناً، فتقل فرص الفتيات ممن كبر سنهن في تقدم أحد الرجال لخطبتهن .

فعلى سبيل المثال، يقدم الشاب إذا كان سنه 25 سنة على طلب يد فتاة يتراوح سنها ما بين 18-20 سنة، وتقل فرص توجهه لطلب يد فتاة يتراوح سنها ما بين 21-25 سنة، وكذلك الأمر بالنسبة للفئات العمرية الأكبر سناً، وتتأثر بذلك الفتيات أكثر من الرجال؛ لأن الرجل مهما بلغ من السن فإنه قد يجد فتاة أصغر منه لخطبتها بينما تقل فرص الفتاة في الزواج كلما تقدم سنها.

ولما تقدم فإن لهذه الظاهرة أثر عظيم على المقبلين على الزواج حيث تأثر سن الزواج لدى الجنسين بذلك، وارتفع العمر الوسيط للزواج في محافظة القدس عما كان عليه سابقاً، وأصبح هناك تأخر واضح في سن الزواج لدى كثير من شباب المحافظة من كلا الجنسين عند عقد الزواج لأول مرة .

ففي الماضي- أي قبل 10 سنوات- كان سن الزواج للذكر يتراوح ما بين 18-20 سنة، والأنثى ما بين 16-18 سنة، بينما نجد الآن أن العمر الوسيط للزواج في محافظة القدس يتراوح ما بين 25 سنة للذكور و19.8 سنة للإناث [1]، وهذا المعدل في ارتفاع، ويمكن استقراؤه في المجتمع بوضوح، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة، بالإضافة إلى أسباب تعد انعكاساً للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المحافظة .

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، العمر الوسيط في الأراضي الفلسطينية عند الزواج الأول حسب المحافظة والجنس، 2011م، نقلاً عن الموقع الرسمي كما زودني به الجهاز المركزي للإحصاء .

وهذا ما تؤكده الإحصائيات في السنوات الأخيرة ،كما يظهر ذلك في جدول معدل الزواج الخام[1] في المحافظة حتى عام2011م، والجدول اللاحق الذي يبين عدد عقود الزواج وفق الفئات العمرية، كما يظهر ارتفاعاً في العمر الوسيط عند عقد الزواج لأول مرة بالمقارنة مع السنوات السابقة، بالإضافة إلى انخفاض حاد في عدد عقود الزواج بشكل عام، حيث يظهر ذلك من خلال معدل عقود الزواج في محافظة القدس خلال الفترة 2000 م-2011 م[2]:

الجدول(2 : 2) معدل الزواج الخام في محافظة القدس في السنوات 2000 م- 2011م[3]:

السنة	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م
المعدل	7.0	7.5	7.3	7.3	7.0	7.1	7.1	8.1	7.9	7.7	4.8	3.6

يظهر الجدول أعلاه انخفاضاً كبيراً في معدل الزواج الخام في محافظة القدس، حيث انخفض معدل الزواج الخام من 7 في العام 2000م إلى 3.6 في العام 2011م كما يبينه الجدول السابق ولا تتوفر الإحصائية للعام 2012م إلا أنه يمكن استنتاج معدلها من عدد العازبين من الجنسين .

(1) الزواج الخام: عدد حالات الزواج لكل1000من السكان في منتصف العام، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012م، الفلسطينيون في نهاية عام،2012م، رام الله – فلسطين،(صفحة 28).

(2) مركز الإحصاء الفلسطيني، الموقع الرسمي، إحصائيات الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية لعام 2011م حسب احصائيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، ولا تتوفر إحصائية لمعدل الزواج الخام في محافظة القدس لسنة 2012م.

(3) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، المؤشرات الاجتماعية في محافظة القدس لعام 2002م، المؤشرات السكانية، نقلاً عن الموقع الرسمي .

الجدول (3: 2)عدد عقود الزواج في محافظة القدس وفق الفئة العمرية للجنسين في السنوات 2001م-2002 م[1]:

عمر الزوج	عمر الزوجة								مجموع 2002م	مجموع 2001م
	14-10	19-15	20-24	25-29	30-34	35-39	+40			
19-15	6	136	7	-	-	-	-		149	174
24-20	53	866	234	11	2	-	-		1,166	1,170
29-25	20	368	333	59	4	1	-		785	806
34-30	3	49	73	57	13	3	2		200	196
39-35	1	3	34	30	16	9	4		97	75
44-40	-	2	3	16	11	5	2		39	41
49-45	-	-	4	5	7	8	4		28	23
+50	-	2	1	4	9	13	13		42	40
مجموع 2002	83	1,426	689	182	62	39	25		2,506	
مجموع 2001	83	1,451	680	201	58	30	22			2,525

الجدول (4: 2) عدد عقود الزواج في محافظة القدس **وفق الفئات العمرية** للجنسين في السنوات 2008م- 2011م [2]:

Total			المجموع	Age Groups of Bride					فئات عمر الزوجة		فئات عمر الزوج Age Groups of Groom	
2008	2009	2010	2011	+40	39-35	34-30	29-25	24-20	19-15	14-10		
150	152	77	47	0	0	0	0	5	39	3	19-15	
1,184	1,125	718	562	2	0	1	9	166	378	6	24-20	
1,066	1,118	694	490	0	0	5	50	215	216	4	29-25	
302	298	201	165	0	2	7	40	74	42	0	34-30	
93	78	73	47	1	1	12	16	13	4	0	39-35	
132	136	81	86	25	15	31	8	7	0	0	+40	
			1,397	28	18	56	123	480	679	13	2011	المجموع Total
		1,844		23	30	47	163	576	974	31	2010	
	2,907			29	44	90	237	876	1,588	43	2009	
2,927				30	46	94	235	874	1,597	51	2008	

(1) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، المؤشرات الاجتماعية في محافظة القدس لعام 2002م، المؤشرات السكانية، نقلاً عن الموقع الرسمي .

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012م، كتاب القدس الإحصائي السنوي 2012م، رقم " 14،رام الله – فلسطين (صفحة 59)..

في الجدولين المتقدمين أعلاه يظهر أعداد العقود وفق الفئات العمرية في المحافظة خلال السنوات 2001م – 2002م، والسنوات مابين 2008م–2011م، حيث يظهر عدد العقود لكل فئة عمرية من الذكور والإناث، ويظهر انخفاضاً في عدد العقود لدى الفئات العمرية الصغيرة، وتعاظمها عند الفئات الأكبر سناً.

الجدول (5: 2) أعداد عقود الزواج المسلجة لدى المحكمة الشرعية في القدس وتصديقات عقود الزواج المجراة خارج المحكمة الشرعية والزواج المكرر من سنة 2000 م–2004م [1]:

الرقم	السنة	أنواع الزواج			المجموع
		الزواج العادي	التصديق	المكرر	
1	2000م	2166	99	104	2369
2	2001م	2396	89	105	2590
3	2002م	2033	61	84	2178
4	2003م	1873	51	64	1988
5	2004م	1856	94	45	1995

[1] التقرير الإحصائي السنوي لعام 2004م، الصادر عن دائرة قاضي القضاة في المملكة الاردنية الهاشمية، العدد التاسع،جدول رقم(5) من التقرير الإحصائي، أنواع الزواج في محكمة القدس الشرعية،صفحة 134.

الجدول (6: 2)عدد عقود الزواج في محافظة القدس في الفترة 2005م- 2012م.[1] :

الرقم	السنة	عدد العقود وفق المحكمة الشرعية في القدس [2]	عدد عقود الزواج وفق كتاب القدس الاحصائي السنوي وكتاب الفلسطينيون في نهاية 2012م الإحصائي[3]
1	2005م	1867	2522
2	2006م	2133	2554
3	2007م	لايوجد[4]	2945
4	2008م	لايوجد[5]	2927
5	2009م	2386	2907
6	2010م	2473	1844
7	2011م	1397	1397
8	2012م	2714	لا يوجد[6]

(1) أعداد عقود الزواج في الجدول وفق إحصائيات المحكمة الشرعية في القدس، وما عدا ذلك مما لم تتوافر احصائياته لدى المحاكم الشرعية تم أخذه من كتاب القدس الاحصائي السنوي الصادر من قبل دولة فلسطين وتم الإشارة إلى ذلك في الجدول .

(2) مصدر هذه الأرقام المحكمة الشرعية في القدس فقط دون محاكم المحافظة التابعة لقضاء الشرعي الفلسطيني لأنها إحصائيات غير متوفرة.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،كتاب القدس الاحصائي السنوي 2012م،صفحة 61، والكتاب الإحصائي: الفلسطينيون في نهاية عام 2012م "ص 34، وكتاب القدس الإحصائي السنوي رقم 13 صفحة 150 .

(4) لم يتم تزويدي بهذه البيانات من المحاكم الشرعية لأنها غير معدة للنشر .

(5) لم يتم تزويدي بهذه البيانات من المحاكم الشرعية لأنها غير معدة للنشر.

(6) غير متوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويوضح الرسم البياني التالي انخفاض عدد عقود الزواج في السنوات 2000 م–2012 م، إذا ما أخذنا بالحسبان معدل النمو السكاني في المحافظة حيث بلغ في آخر الإحصائيات لسنة 2011م، 1.90 [1]:

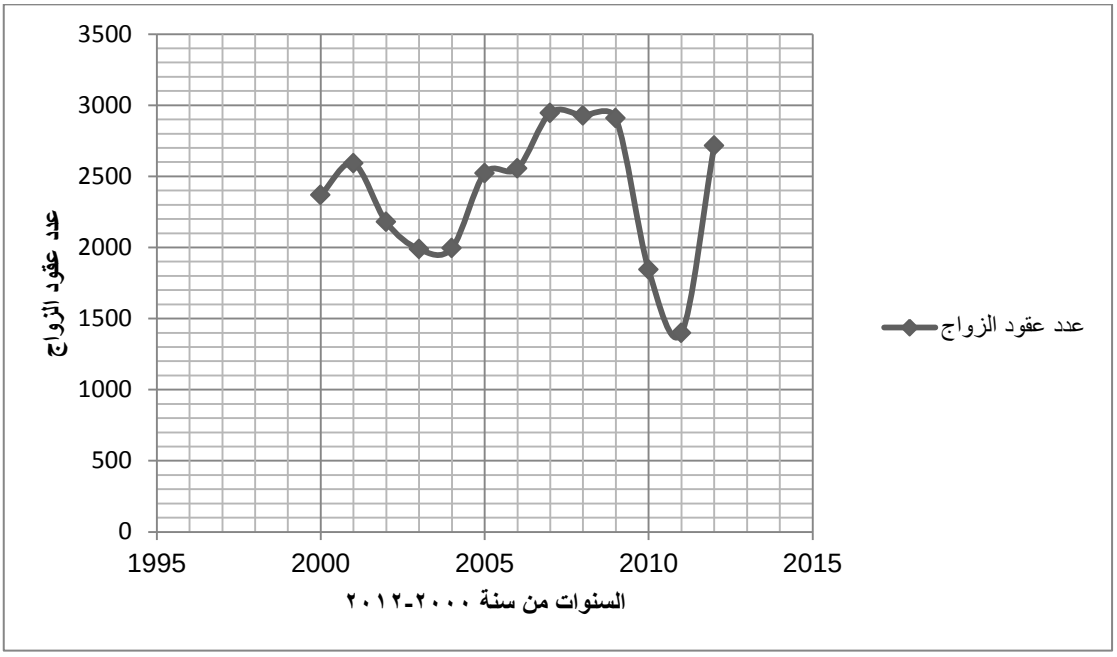

الشكل (2:2)عدد عقود الزواج في السنوات ما بين 2000م–2012م:

يظهر الرسم البياني السابق والجداول السابقة انخفاضاً واضحاً في عدد عقود الزواج وارتفاعاً في العمر الوسيط، وتأخر سن الزواج عن معدله العام في العقود المسجلة لدى المحاكم الشرعية التي عقدت في الفترة مابين سنة 2000 م–2012م، هذا الانخفاض أدى الى ارتفاع المؤشر في سن الزواج، حيث ارتفع سن الزواج بالنسبة إلى معدل النمو السكاني والتزايد في أعداد السكان، ليصبح العمر الوسيط للزواج أكبر .

وحقيقة الأمر أن هذه المشكلة يشترك فيها الذكور والإناث، وهي مشكلة خطيرة قد تُبرز ظاهرة العنوسة كاحد إفرازات ظاهرة تأخر سن الزواج، وهذا ما تؤكده الدراسات وما سيتم بيانه .

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات مختارة في محافظة القدس حسب السنة، نقلاً عن الموقع الرسمي للجهاز .

ب. ارتفاع معدل العنوسة :

تعتبر ظاهرة ارتفاع معدل العنوسة من أهم وأخطر ما يترتب على ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس من الآثار السلبية الاجتماعية، حيث إن العنوسة في العرف العام مشكلة تخصُ الإناث دون الذكور حيث يغلب في إطلاقها على النساء، فيقال امرأة عانس ولا يقال رجل عانس، فالرجل إن لم يتزوج يكون عازفاً عن الزواج في المفهوم العام، أما في اللغة فالعنوسة يشترك في معناها الرجل والمرأة، وهي:**من(عنست)** البنت البكر عنسا وعنوسا وعناسا، طال مكثها في بيت أهلها بعد إدراكها ولم تتزوج، فهي عانس (ج) عُنْسٌ وعِنَسٌ وعوانس والرجل أسن ولم يتزوج، فهو أيضا عانس وأكثر ما يستعمل في النساء[1].

والجدير بالذكر أن فلسطين بشكل عام تظهر في التقارير والإحصائيات العربية في العالم العربي على أنها صاحبة النسبة الأقل في معدل العنوسة، والنسبة الأعلى في الزواج المبكر، إذ تشير تقارير كثيرة أن معدل العنوسة في فلسطين تشكل 1%، إلا أن هذه النسبة التي يتم تناقلها عبر وسائل الإعلام غير دقيقة كذلك لم يعد صحيحاً أن فلسطين صاحبة أكبر نسبة في الزواج المبكر– لما سبق الإشارة إليه في معدل الزواج الخام والفئة العمرية– حيث إن الإحصائية الاخيرة تؤكد أن نسبة العنوسة في فلسطين عامة تبلغ 30%[2]، ولا يوجد إحصائية خاصة بمحافظة القدس للعام 2012 م، إلا أن هذه النسبة تشمل الكل الفلسطيني بالنسبة للمرأة، حيث تشكل النساء ما يقرب من نصف عدد السكان في فلسطين بنسبة 49.2%، من إجمالي عدد السكان المقدر بـ4.2 مليون فرد نهاية عام 2011م[3]، وتشير الإحصاءات أن "ثلاث نساء من كل عشرة نساء فلسطينيات هن عوانس(أو لم يتزوجن أبداً)"[4]، وتشير الإحصائية الأخيرة بما يخص محافظة القدس إلى أن نسبة من لم يتزوج أبداً من

---

(1) المعجم الوسيط، (2/ 631).

(2) نقلاً عن شبكة فراس الإعلامية، فلسطين:30 % نسبة العنوسة، والأرامل 6 %، والمطلقات 1.3 %، الإحصائية عن جهاز الإحصاء المركزي، (رام الله)، تاريخ المشاهدة 2013/3/6م .

(3) (المرجع السابق، نفسه).

(4) (المرجع السابق، نفسه).

الجنسين في المحافظة عام 2010م توزعت على النحو التالي: لم يتزوج أبدًا[1]، بواقع 43.3 % للذكور، مقابل 39.1 % للإناث، في حين بلغت نسبة الأفراد المتزوجين بواقع52.6% للذكور مقابل 51.2 % للإناث[2]، وهذا مؤشر ينذر بخطورة وسوء الأوضاع في المحافظة .

والحقيقة أن ازدياد نسبة النساء غير المتزوجات يؤثر سلباً على أخلاق المجتمع، وينذر بالفساد والدمار للمجتمع، فقد سبق وأن أشرت إلى مشكلة الاضمحلال الأخلاقي الناجم عن عدم الزواج، وما يتبعه من مظاهر الانحلال والانحطاط التدريجي في أخلاق المرأة، التي تعتبر من أشد الفتن على الشباب، فعن أسامة بن زيد–رضي الله عنهما–عن النبي – صلى الله عليه وسلم– قال:(ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء)[3]، وعلق المحقق على الحديث،قال: «(فتنة): سببا للفتنة وذلك بتكليف الرجال من النفقة ما لا يطيق أحيانا وبإغرائهن وإمالتهن عن الحق إذا خرجن واختلطن بالرجال لا سيما إذ كن سافرات متبرجات؛ (أضر): أكثر ضررا وأشد فسادا لدينهم ودنياهم»[4]،فالنساء ممن لم يتزوجن ابداً هُن أكثر عرضة من غيرهن للوقوع في الفاحشة، لسد وتلبية الحاجة الفطرية وتغذية الغريزة الجنسية بعيداً عن شرع الله–عز وجل–.

---

(1) (من سن 12سنة فأكثر)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012م، كتاب القدس الإحصائي السنوي 2012م رقم "14"، رام الله – فلسطين (صفحة 59) لكن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لم يحدد سن العنوسة بشكل واضح في التقرير السابق، كما أنه لم تتم إفادتي بهذا السن، حيث كان رد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنه لا تتوفر لديهم هذه البيانات.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012م، كتاب القدس الإحصائي السنوي 2012م رقم " 14، رام الله – فلسطين (صفحة 59)

(3) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة وقوله تعالى: {إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ} [التغابن: 14]، حديث رقم 5096، (7 /8).

(4) (م. س .ن)(8/7 –9).

4. عزوف الشباب عن الزواج:

الزواج آية من آيات الله – عز و جل– وسبب من أسباب استقرار النفس والسكن الحسي والبدني والعاطفي والطمأنينة والأنس، قال تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1]، والزواج شطر الدين كما تقدم، فهو أغض للبصر وأحصن للفرج، وهو شطر العبادة، وفي الترغيب فيه آيات كريمة عديدة وأحاديث شريفة كثيرة منها:

أولاً : من القرآن الكريم:

أ. قوله تعالى: ﴿ يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وَبَثَّ مِنْهُما رِجالًا كَثِيراً وَنِساءً ﴾[2].

ب. وقوله تعالى:﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْها زَوْجَها لِيَسْكُنَ إِلَيْها ﴾[3].

ت. وقوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنا لَهُمْ أَزْواجاً وَذُرِّيَّةً﴾[4].

ث. وقوله تعالى:﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْواجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّباتِ﴾[5] .

ج. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْواجاً ﴾[6].

ح. وقوله تعالى:﴿ فاطِرُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً ﴾[7].

---

(1) سورة الروم، (30/ الآية21).

(2) سورة النساء، (4/الآية1).

(3) سورة الأعراف، (7 / الآية189).

(4) سورة الرعد، (13 /الآية 38).

(5) سورة النحل، (16/الآية 72).

(6) سورة فاطر، (35/الآية 11).

(7) سورة الشورى، (42/ الآية11).

ثانياً: من السنة الشريفة:

أ. عن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه –عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: (يا معشر الشباب من استطاع الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء)[1].

ب. وعن معقل بن يسار –رضي الله عنه–: قال:رسول الله – صلى الله عليه وسلم –:(تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم)[2].

ت. وعن عائشة – رضي الله عنها – قالت: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –:(النكاح من سنتي، فمن لم يعمل بسنتي فليس مني، وتزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم، ومن كان ذا طول فلينكح ومن لم يجد فعليه بالصيام، فإن الصوم له وجاء)[3].

ث. عن أبي هريرة –رضي الله– عنه قال: قالرسول الله – صلى الله عليه وسلم –:(إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فأنكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض)[4].

ج. عن ثوبان–رضي الله عنه– قال: لما أنزلت:﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[5]، قال: كنا مع رسول الله –صلى الله عليه وسلم– في بعض أسفاره، فقال: بعض

---

(1) صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب من لم يستطع الباءة فليصم،حديث رقم (5066)، (3/7).

(2) المستدرك على الصحيحين (162/2)، صححه الألباني وذكره في السلسلة الصحيحة حديث رقم(2383)، والحديث مفرق في الكتاب رقمه 3، (498/5)، .

(3) سنن ابن ماجة (592/1)، قال الألباني– رحمه الله– : إسناده ضعيف، رجاله ثقات ،غير عيسى بن ميمون – وهو المدني مولى القاسم بن محمد – وهو ضعيف كما في "التقريب "، وقال الألباني: قلت: لكن الحديث صحيح، فقد جاء مفرقا في أحاديث،حديث رقم (2383)،(497/5 –498)..

(4) المستدرك على الصحيحين(164/2–165)، حسنه الألباني–رحمه الله– في السلسلة الصحيحة، حديث رقم (1022)(20/3).

(5) سورة التوبة، (9 /الآية 34)

أصحابه قد نزل في الذهب والفضة ما نزل، فلو أنا علمنا أي المال خير اتخذناه، فقال:(أفضله لسانا ذاكرا، وقلبا شاكرا، وزوجة مؤمنة تعينه على إيمانه)[1].

وغير ذلك من الآيات والأحاديث التي تؤكد في مجملها على أهمية الزواج وفضله، وأن ترك الزواج والعزوف عنه خلافٌ للأصل، وفيه من المفاسد الكثيرة التي تعود أضرارها على المجتمع بكافة فئاته، ففي المحصلة يعد ترك الزواج من العوامل المؤدية إلى ضعف الأمة الإسلامية، وهذا ما يريده أعداء الدين من الأمة أن تتجه إليه .

وقد وضعت الشريعة الإسلامية ضوابطَ مالية تُفهم من خطاب الشارع الحكيم في آيات كريمة كثيرة حول تكاليف الزواج، وكافة النفقات من خلال النهي الصريح عن الإسراف والتبذير والأمر بحفظ الأموال بشكل عام والحث واالترغيب على الاقتصاد في الإنفاق، كذلك تخفيف وتيسير تكاليف مؤنة الزواج، والحقيقة المؤلمة أن تكاليف الزواج المرتفعة في محافظة القدس تعد العامل الرئيس في وجود هذه الظاهرة، فالزواج مع هذه المتطلبات المكلفة التي لا يستطيعها إلا فئة محدودة من الناس– الأغنياء– ممن يُعد قادراً على تحمل أعبائه وتبعاته في الحال وفي المستقبل، حيث إن فئة من الناس تستطيع تحمل تلك التكاليف لأنهم أغنياء، ولديهم من المقومات ما يُعدم عند غيرهم وهذه الفئة أقلية في المجتمع، وفئة أخرى من الناس مستعدة لإهراق كرامتها بالاستدانة واللجوء إلى القروض الربوية أو تحمل الشراء بالتقسيط، مما يجعل من هذه الفئة غير مستقرة في حياتها الزوجية بعد الزواج بسبب تراكم الديون على عاتقهم .

وفئة ثالثة من الناس تعتبر الأغلبية الساحقة لا تقبل على نفسها أن تُهان كرامتها، وغير مستعدة للاستدانة من أجل تلبية تكاليف الزواج المرتفعة، وهي فئة ليست بالقليلة في مجتمعنا، حيث إنهم اتجهوا إلى عدة أمور تخرجهم من أزمة التكاليف المرتفعة للزواج منها العزوف عن الزواج، لما يترتب عليه من تكاليف مرتفعة خاصة فيما يتعلق بالسكن وصعوبة توفيره، مما يشير إلى وضع مقلق، فضلاً

---

(1) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، من حديث ثوبان ،حديث رقم 22392(75/37)، تعليق شعيب الأرنؤوط : حسن لغيره وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الصحيح،قال الألباني –رحمه الله– صحيح لغيره، الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ط1، 1421هـ/2000م، الرياض .

عما يترتب على العزوف عن الزواج من مصائب ونوازل أخلاقية وأمراض اجتماعية وأثرٍ سلبي على نفوس الشباب من الجنسين وبخاصة على الإناث .

وتشكل هذه الظاهرة خطراً على أواصر المجتمع؛ لأن الزواج حاجة اجتماعية ضرورية، يلبي ماتطلبه الفطرة، والعزوف عنه يؤدي إلى الوقوع في المحرمات كالزنا والشذوذ وغيرها من الأمور المحرمة، والكثير من الأمراض النفسية والاجتماعية التي ترمي إلى مجتمع فيه من الانحطاط ما يعيشه المجتمع الغربي غير المسلم، من فساد اجتماعي وانحلال أخلاقي.

ولا توجد إحصائيات واضحة تبين أعداد العازفين عن الزواج في محافظة القدس، إلا أن الإحصائيات السابقة تدل على حجم هذه الظاهرة؛ إذ تشير إلى نسبة مرتفعة في أعداد من لم يتزوج أبداً من كلا الجنسين، وتوحي بخطورة الوضع لأن هذا المعدل في محافظة القدس مرتفع جداً وآخذ في الارتفاع، وتهدد الواقع الديموغرافي لمحافظة القدس في ظل الاحتلال الاسرائيلي الذي يسعى إلى هذا الأمر، بما يتطلب صحوة مجتمعية ووقفة جدية من أولياء الأمور في إيجاد حلول لهذه الظاهرة، والعمل على تيسير الزواج وتكاليفه أمام الشباب، والدعوة إلى الترغيب في الزواج بدلاً من التنفير منه قال: النبي– صلى الله عليه وسلم –:(كلكم راع وكلكم مسئول، فالإمام راع وهو مسئول، والرجل راع على أهله وهو مسئول، والمرأة راعية على بيت زوجها، وهي مسئولة، والعبد راع على مال سيده وهو مسئول، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول)[1]، وهذه المسؤولية تبدأ من الاتباع والالتزام بأوامر الشارع الحكيم، بترك التبذير والإسراف في النفقات وترك طلب المتطلبات المكلفة من الشباب من أجل الزواج، قال تعالى: ﴿وَلا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿26﴾ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾[2]، وقال جل شأنه: ﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾[3].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب{ قوا أنفسكم وأهليكم نارا }، رقم الحديث 5188، (7 /26–27)..

(2) سورة الإسراء،(17 /الآيات 26 – 27).

(3) سورة الإسراء، (17/الآية 29).

وعلى المسلم إدراك أن من صفاته الاعتدال في الإنفاق في وصف المسلمين، قال تعالى:﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾[1]، وعليه أن يعرف أن الفقر لا يعد مانعاً من التزويج، لأن الخطاب بالأمر في الإنكاح موجه للفقير والغني، قال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[2]، وعلى المسلمين أن يبادروا إلى الالتزام بهذه الأوامر والانتهاء عما فيه ضرر للمجتمع من جراء طلب المتطلبات المكلفة التي ترفع من تكاليف الزواج في المحافظة .

5. الطلاق قبل الدخول وبعده:

تعد مشكلة طلاق حديثي الزواج في محافظة القدس من أشد آثار ارتفاع تكاليف الزواج خطورة على الفرد والأسرة والمجتمع، ذلك أن الزواج ميثاق غليظ لا يربط بين جسدين فحسب بل يربط بين روحين وقلبين، وتوثق به أواصر المجتمع ويزيد من خلاله مشاعر الألفة والمودة بين الناس، لذا سماه الله – عز وجل– في القرآن الكريم بهذا الاسم، قال تعالى: ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾[3]، وقد تصل الحياة الزوجية يوماً إلى طريق مسدود بعد استنفاد كل وسائل الإصلاح بين الزوجين وتحدث الفرقة بالطلاق وغيره؛ وقد يكون هذا الحل الأخير إنهاءً لمشاكل يصعب الحياة معها، إلا أننا في هذه المسألة نبحث موضوع طلاق حديثي العهد بالزواج كأثر من آثار ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، خاصة وأن نسبة الطلاق بأنواعه في تزايد مستمر بين المتزوجين حديثاً أي بعد شهر أو شهرين من الدخول أو قبله أو خلال السنوات الأولى من الزواج وتزداد أهمية هذه الظاهرة بشكل خاص في ارتفاع نسبة الطلاق قبل الدخول، التي يرجع سببها في أغلب الحالات إلى عدم الاتفاق أو التوافق بين الطرفين على أمر من الأمور المالية والمادية التي تتعلق بمتطلبات الزواج، ويعد الطلاق في هذه المرحلة من أعظم ما يضُر الطرفين ويجرح المشاعر،

---

(1) سورة الفرقان، (25/الآية 67).

(2) سورة النور،(24 /الآية 32).

(3) سورة النساء، (4/الآية21).

بل إنه يكون سبباً في تنامى مشاعر ملؤها الحقد والكراهية للغير، التي تحرق في النفوس الفضائل وتمكن الشر منها، ومعه تتفكك أواصر المجتمع، كما أن نظرة الطرفين إلى الزواج قد تختلف بشكل سلبي تصل بالطرفين أو أحدهما إلى القناعة بعدم حاجته للزواج، أو قد يؤدي إلى واحد من الأمراض النفسية أو الأمراض الاجتماعية كالعنوسة أو العزوف عن الزواج وغيرها.

والحقيقة أن معدلات الطلاق بأنواعه في محافظة القدس آخذة في الارتفاعمع تعدد الأسباب، إلا أن ارتفاع معدل الطلاق قبل الدخول يعود سببه في الأغلب إلى خلاف مالي مع أولياء العروس، وهذا ما استقرأته من أقوال من استطلعت آرائهم في هذه المسألة، ومن خلال الاحتكاك المباشر مع مجريات قضايا الطلاق لدى المحاكم الشرعية، إذ نجد أن الطلاق قبل الدخول في معظم حالاته كان نتيجة المتطلبات المكلفة التي تطلب من الزوج ولم يوافق عليها أو لم يأتِ بها، بالإضافة إلى أسباب أُخرى كالغش وعدم الكفاءة، إلا أن الفئة العظمى ممن يقدمون على الطلاق قبل الدخول تكون بسبب تكاليف الزواج المرتفعة .

كما أن عدداً من حالات الطلاق بعد الدخول يعود سببها إلى تراكم ديون التكاليف المرتفعة للزواج؛ حيث يُرجع بعض الناس ممن استطلعت آراءهم أن سبب عدم استقرار الحياة الزوجية في بدايتها يكون نابعاً من خلافات مالية أو تقصير في الإنفاق من طرف الزوج على زوجته، وسبب هذا التقصير ما تراكم على كاهل الزوج من ديون كثيرة قد يعجز عن سدادها أو تمتد فترة سدادها لسنوات عديدة بعد الزواج تؤثر على طريقة إنفاق الزوج على زوجته فيعتبره الطرف الآخر تقصيراً ويكون الطلاق .

وقد ارتأيت بحث هذا الأمر كأثر من آثار ارتفاع تكاليف الزواج لتساويه في الأهمية مع ما يشير إليه العلماء من أسباب تدفع إلى الطلاق، لأن مشكلة الطلاق تستدعي العلاج ولا يكون علاجاً سليماً إلا بمعرفة مسببات المرض، وهذا ما سنعمل على معالجته في الفصول اللاحقة لهذا الفصل في هذه الدراسة .

والواقع أن ظن بعض الأولياء ممن قام ويقوم بالمغالاة في متطلبات وتكاليف الزواج والمهر بأن ذلك يحمي بناتهم من الغدر والظلم من قبل الزوج، وأن ذلك– يشكل عقبة في وجه من يهدد زوجته بالطلاق–هو ظنٌ خاطئ؛ لأنهم لا يدركون أن هذه التكاليف قد تكون السبب الفعلي الدافع لكثير من

حالات طلاق من تطلقوا بعد إجراء العقد وقبل الدخول، ولم تمنع الأمور والمتطلبات المكلفة الأزواج من الطلاق .

وتشير الإحصائيات أن أعلى نسبة طلاق في فلسطين هي في محافظة القدس، وفي المنطقة الشرقية تحديداً في منطقة العيزرية[1]، وتعود أسباب هذا الارتفاع في معدل الطلاق في المحافظة لأسباب اقتصادية بحتة، إذ يشكل ارتفاع تكاليف الزواج أحد أهم أضلاعها .

فبالنظر إلى الإحصائيات الأخيرة للعام 2012م، نجد أن نسبة الطلاق قبل الدخول في فلسطين عامة تشكل 42%[2]،من حالات الطلاق، وتشكل في محافظة القدس ما نسبته45.1% من حالات الطلاق قبل الدخول، بمعنى أن الطلاق تم لخلاف بين الطرفين وهما في بيتين مختلفين– في بيت أوليائهم – مما يستبعد الأسباب المعتادة للطلاق " كالخلافات الزوجية، أو تدخل الأهل في حياة أبنائهم، أو عدم الإنفاق، أو العجز الجنسي أو المشاكل الاخلاقية "وغيرها من الأسباب التي تأتي بعد الزواج والدخول وبناء الاسرة المستقلة، وغالباً ما تكون مشكلة الطلاق قبل الدخول والخلوة ناتجة عن عدم التوافق بين الطرفين في الأمور المالية المتعلقة في تكاليف ومتطلبات الزواج المرتبطة بالأمور الشكلية كالكسوة والأثاث والمسكن والحفلات والهدايا وغيرها من الأمور الشكلية كما تقدم.

---

(1) معدل الطلاق في فلسطين 16% بكل أنواعه ،وبلغت نسبة الطلاق قبل الدخول 42% من هذه النسبة كما يشير إليها القائم بأعمال قاضي القضاة الفلسطيني يوسف دعيس في حديثه مع شبكة أجيال الإذاعية، المادة المسجلة على الموقع تحت عنوان : دعيس : 4ألاف حالة طلاق في 2012م ، نقلاً عن الموقع الرسمي لشبكة أجيال الإذاعية، تاريخ المشاهدة 2012/3/1م .

(2) معدل الطلاق في فلسطين 16% بكل أنواعه، وبلغت نسبة الطلاق قبل الدخول 42% من هذه النسبة كما يشير إليها القائم بأعمال قاضي القضاة الفلسطيني يوسف دعيس في حديثه مع شبكة أجيال الاذاعية، المادة المسجلة على الموقع تحت عنوان : دعيس : 4ألاف حالة طلاق في 2012م ، نقلاً عن الموقع الرسمي لشبكة أجيال الإذاعية، تاريخ المشاهدة 2012/3/1م .

والحقيقة أن سجلات المحكمة الشرعية لا يُذكر فيها سبب الطلاق[1]، وبالرجوع إلى سجلات المحكمة الشرعية في القدس تبين أن عدد حالات الطلاق المسجلة في عام 2012م بلغ 381 حالة طلاق ،وهي على النحو التالي[2]:

53 طلاق رجعي – 172 طلاق بائن بينونة صغرى قبل الدخول – 151 بينونة صغرى بعد الدخول – 5 حالات طلاق بائن بينونة كبرى، بما يؤكد وجود هذه المشكلة كأثر من آثار ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة [3]، ومن الجدير بالذكر أن معدل الطلاق الخام في المحافظة في ارتفاع، كما تشير المعلومات إلى أن المعدل في العام 2011م بلغ (1.1)، بالمقارنة مع السنوات السابقة التي كانت قبل عام أي في 2010م (0.8) وهذه زيادة واضحة، ولا يوجد إحصائية توضح هذا المعدل في المحافظة للعام 2012 م [4]،[5] وهذا يستدعي وقفة جادة من طرف الأولياء تجاه تحمل مسؤولياتهم للحد من هذه المشكلة.

---

(1) يمكن الجزم بأن أكثر دوافع الطلاق قبل الدخول هي الخلاف على الأمور الشكلية من متطلبات الزواج، وهذا استنتجته بحكم تواجدي في المحاكم الشرعية كمحامٍ متدرب ، وخلال جلسات التدريب تمر حالات يكون الطلاق فيها قبل الدخول للسبب الذي ذكرته .

(2) نقلاً عن سجلات المحكمة الشرعية في القدس – شارع صلاح الدين ،الخاضعة لإدارة المملكة الاردنية الهاشمية، وقد تعذر الحصول على أعداد حالات الطلاق المسجلة في محكمة القدس الشرعية الخاضعة لإدارة دولة فلسطين حيث لم يتم تزويدي بالبيانات اللازمة ، كما ان هناك حالات من الطلاق قبل الدخول وبعده مسجلة لدى المحكمة الشرعية التابعة للإدارة الاسرائيلية والمحاكم المدنية الاسرائيلية ولم أتمكن من الوصول إليها لعدم سماحهم لي بالإطلاع عليها على الرغم من وجود خطاب من جامعة القدس بهذا الشان.

(3) نسب الطلاق في القدس في العام2012م على التوالي :14% رجعي،45.1% قبل الدخول و39.6% بعد الدخول بينونة صغرى 1.3 % بينونة كبيرى = 100%

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معدلات الطلاق الخام في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة (1997م– 2011م)، نقلاً عن الموقع الرسمي للجهاز، كما زودني به الجهاز، والإحصائيات تخلو من ذكر معلومات عن هذه النسب لسنة 2012م، لأنه لايوجد حتى الآن أي إحصائية واضحة بهذا الخصوص، أو أنها غير معدة للنشر .

(5) من الصعب الجزم بدقة نسبة الطلاق في سنة من السنوات، لأنها تقاس بالتناسب بين عدد العقود المسجلة وحالات الطلاق في نفس السنة، ولا يمكن القول بأن الطلاق الذي يتم في السنة موضع البحث والدراسة هو ذات السنة التي جرى فيها عقد الزواج ، فيمكن أن يكون الطلاق لعقود أجريت قبل السنة التي تُظهر نسبة عقود الزواج في نفس السنة بسنة أو سنتين وربما أكثر من ذلك، والإحصائيات المتوفرة لا تُفسر ذلك لأنه لا

والحقيقة أن مشكلة تأخر سن الزواج والعنوسة والعزوف عن الزواج، ومشكلة الطلاق قبل الدخول، وارتفاع معدل الطلاق في محافظة القدس، مشاكل يمكن اعتبارها مظاهر اجتماعية مرضية منفردة بحد ذاتها، يجدر بحثها في دراسات أخرى مستقلة عن هذه الدراسة، لأن لكل واحدة منها أسباباً عديدة ولها آثارها على الفرد والأسرة والمجتمع، في كل الاتجاهات، اجتماعية واقتصادية ودينية، ويمكن بحث سبل حلها وعلاجها تماماً كما يجري علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس في هذه الدراسة، ولابد أن أؤكد على أن بحثنا لهذه المظاهر في هذه الدراسة جاء مختصراً دون الخوض والحديث في تفاصيل جوانبها العديدة، التي ولو تحدثنا عنها بشكل مستفيض لما اتسع المجال لذكرها، حيث إن تفصيلها في الدراسة تستدعي أن تطول الدراسة وتتشعب بشكل كبير .

فذكرها بهذا الشكل المختصر يرجع إلى كون الدراسة تبحث ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، وقد وردت هذه المظاهر كأثر من آثار ارتفاع تكاليف الزواج الاجتماعية .

يتم تضمين تاريخ عقد الزواج في ورقة الطلاق ولا تُسجل في سجل المحاكم الشرعية، عدا عن عدم ذكر سبب الطلاق في وثيقة الطلاق.

الفصل الثالث

مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس

المبحث الأول: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج "في مقدمات الزواج".

المطلب الأول: مظاهر ارتفاع التكاليف في الخِطبة وعقد القران.

المطلب الثاني: غلاء المهور.

المطلب الثالث: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في شراء الكسوة«الجهاز».

المبحث الثاني: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في الوليمة والحفلات.

المطلب الأول: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في الوليمة.

المطلب الثاني: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في الحفلات وحجز القاعات.

المبحث الأول: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج «في مقدمات الزواج»:

المطلب الأول: مظاهر ارتفاع التكاليف في الخِطبة وعقد القران:

أولاً :في الخِطبة :

الخِطبة بكسر الخاء في اللغة من « (خطب) الخاء والطاء والباء أصلان: أحدهما الكلامُ بين اثنين، يقال خاطبهُ يُخاطِبه خِطاباً، والخِطبة من ذلك، وفي النِّكاح الطّلَب أن يزوّج... »[1].

أما في الاصطلاح؛ فالخِطبة هي: «طلب الرجل يد امرأة معينة للتزوج بها والتقدم إليها أو إلى ذويها ببيان حاله ، ومفاوضتهم في أمر العقد ومطالبه ومطالبهم بشأنه» [2].

وعرف قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة الثانية منه الخِطبة بأنها :«طلب التزويج أو الوعد به» [3].

فالخِطبة كما تقدم لا تزيد عن كونها وعداً بالزواج لا ينعقد بها النكاح، وهي ليست شرطاً من شروط انعقاد النكاح أو صحته، والغاية منها طلب النكاح والتعرف عن قرب إلى المخطوبة وهي بدورها تتعرف إلى خاطبها، ويعرض كلٌ منهما حاله ويبقى أن يتلقى الخاطب الإيجاب أو الرفض، والخِطبة مشروعة لكل مقبل على الزواج لقوله تعالى: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾[4]، وقد تعددت الحكم من مشروعية الخِطبة كأحد أهم مقدمات الزواج، فالحكمة من الخِطبة «الحرص على إقامة الزواج على أمتن الأسس، وأقوى المبادئ، لتتحقق الغاية الطيبة منه، وهي الدوام

---

(1) مقاييس اللغة ، مادة (خطب)، (198/2).

(2) أبو زهرة ،الأحوال الشخصية (صفحة 26).

(3) قانون الأحوال الشخصية الاردني المؤقت رقم 36لسنة 2010م، دائرة قاضي القضاة ،المادة 2صفحة .

(4) سورة البقرة، (2/الآية235).

والبقاء، وسعادة الأسرة، والاستقرار ومنع التصدع الداخلي، وحماية هذه الرابطة من النزاع والخلاف، لينشأ الأولاد في جو من الحب والألفة والود والسكينة واطمئنان كل طرف إلى الآخر»[1]، فالخِطبة شرعت من أجل التأكيد على تلك الغايات ومن أجل مستقبل يحفه الاستقرار والود والوئام بين الزوجين، وتأكيداً على أهمية حسن الاختيار.

حيث تعتبر فترة الخطوبة اختباراً للطرفين إذ يقوم كلٌ منهما بدراسة طبيعة الآخر، ويتحقق بذلك ما شرع من النظر إلى المخطوبة والخاطب، وتعتبر وقتاً إضافياً للنظر في أعماق شخصية الطرفين؛ لأن القادم حياة لا تُدخل بتسرع دون دراسة أو حسن اختيار ووعي بحال كل واحد منهما،« وقد شرعها الله قبل الارتباط بعقد الزوجية ليعرف كل من الزوجين صاحبه، ويكون الإقدام على الزواج على هدى وبصيرة»[2].

ويجدر التأكيد على أن الخِطبة مجرد وعد بالزواج فلا يعتبر هذا ملزماً لأيٍّ من الطرفين ، ولا يترتب عليه أي التزامات مالية أو مادية، إلا أن هناك أحكاماً شرعية تتعلق بالهبة وحكم العدول عنها، وما يجوز أن يسترده الخاطب من الهبات بعد العدول عن الخِطبة، وغيرها من الأحكام الشرعية، كأحكام ما يعطى للمخطوبة على حساب المهر من مصاغ ذهبي أو أموال أو كسوة، وللفقهاء آراء في موضوع الهبة والرجوع بها يمكن الاطلاع عليها في مظانها فهي ليست في صلب الدراسة [3].

وتفاصيل هاتين المسألتين كثيرة لا يتسع المقام هنا لذكرها لما دار بين الفقهاء من خلاف في بعض أحكام الهبة وغيرها من الأمور، وقد يترتب عليها– أي الخِطبة – آثار أدبية « كاستحباب الوفاء بالوعد» وأحكام أُخرى تتعلق بالعدول عنها، إذ إنه يجدر بالخاطب إن أراد العدول عن خطبته أن

---

(1) الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته (10/7).

(2) سيد سابق، فقه السنة، (25/2).

(3) يمكن مراجعة الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء السابع فيما يتعلق بالأحوال الشخصية(7/ 26ومابعدها).

تكون لأسباب عادلة وأن يسارع في العدول إن بدت له أسبابه لأن في ذلك مراعاة لحرمة البيوت وكرامة للفتاة [1] .

مع هذا فقد أخذت الخِطبة هذه الأيام اتجاهاً آخر غير الذي شرعت لأجله، سواء في مظهرها أو في غرضها وكيفيتها، ويغلب فيها الاتجاه إلى الأمور المحرمة، وتقليد الغرب غير المسلم، ويغلب عليها مظاهر التباهي والتفاخر وحب الظهور .

فكما أن للخِطبة مظاهر مشروعة، فإن لها في الوقت المعاصر مظاهر أخرى غير مشروعة، فمن المشروع: أن يلتقي الخاطب بمخطوبته ويزورها في بيت وليها، لكن لا يشرع لهما الخلوة، ويشرع له رؤيتها إلا أنه لا يشرع لهما إبداء العورة أو النظر إليها، ويشرع خروجهما من بيتها إلا أنها لا تخرج مع أجنبي بغير محرم حتى لو كان خطيبها ما لم يُعقد العقد، والهدايا كذلك مشروعة بأصلها وهي من الأمور المستحبة التي حث الشرع عليها إلا أن الإسراف والتبذير فيها محرمان، وهكذا من الأحكام الشرعية .

والحقيقة أن هناك الكثير من المخالفات الشرعية التي تجري في الخِطبة في محافظة القدس مما يرفع من تكاليف الزواج، حيث اتُخِذت بعض العادات والتقاليد التي يغلب فيها وعليها حب المظاهر والتفاخر والتباهي، ويغلب عليها أنها مرتفعة التكاليف بما يرفع من فاتورة نفقات الزواج في المحافظة .

فبعد تلقي الإيجاب بقبول الخِطبة من قبل ولي الفتاة، يتجه الخاطب مع مجموعة من أهله إلى بيت مخطوبته مصطحبين معهم الحلويات والفواكة والهدايا ؛وهذا منذ اللقاء الأول، ويبدأ بعدها مسلسل من الأمور التي تعد من مظاهر النفاق الاجتماعي، التي تستدعي ظهور الخاطب وكأنه كنز من المال، ويظهر أولياء المخطوبة بأنهم تُجار، وبين هذا وذاك ؛ طمع أولياء الفتاة، وحب الظهور من أولياء الطرفين، وتكثر الأعباء على الخاطبين وعلى الراغبين في الخِطبة أو الزواج من بعدهم [2] .

---

(1) فصل صاحب كتاب الفقه الإسلامي وأدلته هذه المسألة تفصيلاً جميلاً يسهل الاطلاع عليه، كما أنه ذكر المواد القانونية المتعلقة بالخِطبة والعدول عنها " في قانون الأحوال الشخصية " وذكر بالتفصيل آراء الفقهاء وبينها للقارئ (7/ صفحة 9 وما بعدها).

(2) هناك دراسة أعدها الباحث عطا الله ناصر بعنوان " أعراف وتقاليد الزواج بين العبادات و العادات " القدس نموذجاً " دراسة تحليلية " وهي رسالة ماجستير مقدمة لدى جامعة القدس باشراف د. حسين الدراويش، وقد ذكر فيها طبيعة الخِطبة وكيفية الإقدام عليها كما أنه أرفق في الرسالة دراسة تحليلية لكل عادات الزواج في

ثانياً: في عقد القران:

لاشك أن عدداً كبيراً من أهالي محافظة القدس يسارعون إلى عقد القران « كتب الكتاب » حرصاً منهم على سمعة أبنائهم وبناتهم، وبدعوى أن ذلك يسهم في تسهيل زيارة الخاطب لمخطوبته وخروجهما معاً دون حرج من أقوال الجيران والأقارب، وهذا أمر له إيجابياته وسلبياته لكنه من وجهة نظري أمرٌ فيه خير ما دام يحقق مصلحة للخاطِبَيْن.

وقد جرت عادة بعض العائلات في محافظة القدس على عقد القران بعد الخِطبة التي قد تطول وقد تقصر، والأغلب في هذا الأمر المسارعة إلى عقد القران بعد الخِطبة مباشرة.

وأشير هنا إلى أن ما يترتب على عقد الزواج هو غير ما يترتب على الخِطبة من الأحكام الشرعية سواءٌ في أحكام النفقات والهدايا ومايعطيه الزوج لزوجته قبل الدخول والخلوة على حساب المهر إذ في الحالة الأولى – الخطبة – يمكن استرداد ما أعطاه الخاطب لخطيبته وفقاً للأحكام الشرعية، أما في حالة عقد القران فالمرأة تعتبر زوجة له وتستحق بالعقد عدداً من الحقوق كحقها في الميراث ونسب المولود وحقها في المهر والنفقة، كما أن كل ما يتم تقديمه للزوجة قبل الزفاف يكون في الغالب على حساب المهر، إذ تنص المادة32 من قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم36، لسنة 2010م على أنه: إذا وقع العقد صحيحاً ترتبت عليه آثاره منذ انعقاده[1]، ونص قانون الأحوال الشخصية الأردني على آثار عقد الزواج في الباب الثالث منه، وجاء في الفصل الأول: المهر والجهاز في المواد 39 – 58 ، وفي الفصل الثاني النفقة الزوجية في المواد 59–71، وفي الفصل الثالث: المسكن والمتابعة في المواد 72–79[2] .

المحافظة إلا أنها لا تشير إلى تكاليف الزواج في المحافظة، ويمكن الاستئناس بما ورد في تلك الدراسة في ترتيب العادات والأعراف المتعلقة بالزواج، وهي دراسة طيبة ينقصها ذكر تفاصيل تكاليف الزواج في محافظة القدس وما يتطلبه من نفقات .

(1) قانون الأحوال الشخصية الأردني المؤقت رقم36 لسنة 2010م، دائرة قاضي القضاة، المادة 32.

(2) قانون الأحوال الشخصية الأردني المؤقت رقم36 لسنة 2010م، دائرة قاضي القضاة، المواد39–79.

والحقيقة أن ما سبق ذكره في الخِطبة من مظاهر مكلفة يمكن حملها على عقد القران، سواء فيما يتعلق بالهدايا، والشبكة، والملابس والحفلات بالإضافة إلى تقديم المهر كله أو جزء منه، وتفاصيل ذلك في المطالب التالية.

فمن مظاهر التكاليف المرتفعة في الخِطبة وعقد القران ما يلي :

الهدايا، والمصاغ الذهبي، والملابس :

أولاً :الهدايا :

يقوم الخاطب بشراء الهدايا لمخطوبته" سواء عُقد القران أم لم يعقد "[1]، حيث يصطحب معه في كل مرة يذهب فيها للقاء مخطوبته هدية يغلب عليها ارتفاع قيمتها؛ والدافع من ذلك إرضاء الفتاة من جانب وإشعاراً لها بالاهتمام من جانب آخر، مع أن سبل إشعارها بالاهتمام عديدة لا ينبغي حصرها في الأمور المادية فقط، كما أنها – أي المخطوبة – ترغب في إظهار ما يقدمه لها خاطبها من هدايا كنوع من المباهاة والمكايدة أمام الجيران والأقارب والأصدقاء.

ومن الهدايا التي يمكن أن يأخذها الخاطب لمخطوبته : الملابس، والمصاغ الذهبي، والهواتف النقالة التي يراعي فيها ارتفاع قيمتها وأن تكون من آخر الموديلات والصرعات، ويتم شراء الهدايا للمخطوبة بمناسبة تمر أثناء فترة الخطوبة، وبدون مناسبة، وكلما طالت هذه الفترة ازدادت فيها الهدايا.

ثانياً: المصاغ الذهبي « الشبكة »:

في بعض الأحيان يقدم الخاطب لمخطوبته مصاغاً ذهبياً لا يدخل في حساب المهر إن لم يكونا عقدا القران أو لم يصرح بذلك حين تقديمها، ويعرف هذا المصاغ بالشبكة، ويختلف مقداره بحسب يسر حال الخاطب، كما يتم تلبيس الخواتم " الدبل " وهذه هي العادة الغالبة في محافظة القدس .

---

(1) يطلق في العرف لفظ الخاطب والخطيبة أو حالهما " مخطوب ومخطوبة " مجازاً على من عَقَد قِرانه أيضاً مع أنه في الشرع يعتبر من عقد قرانهما زوجاً وزوجة .

ثالثاً: الملابس:

بعد موافقة أولياء الفتاة على الخِطبة وتحديد موعد عقد القران، يتم في اليوم اللاحق خروج الفتاة مع خطيبها وأمه وأمها ويذهبان لشراء ملابس للفتاة لإعدادها لحفل الخطوبة إن لم يكن العقد معقوداً، أو حفل كتب الكتاب «الصمدة » ان كان العقد قد تم، وتشمل هذه الملابس ما يتناسب معها من زينة و«اكسسوارات»، وهي مكلفة أيضاً، كما أنه يمكن للفتاة أن تستأجر بدلة الخطوبة من أحد معارض الملابس، بالإضافة إلى ما يقدمه لها العريس من ملابس كهدية.

وهذه النفقات التي جرى تفصيل ذكرها ناتجة عن العادات والتقاليد والأعراف غير الإسلامية، وهي غير مشروعة أصلاً، حيث يلزم الخاطب نفسه بهذه التكاليف، وتزداد كلما أراد أن تطول مدة الخِطبة، ويعد حفل الخطوبة قبل عقد القران من مظاهر التفاخر والتباهي بامتياز، أما بعد العقد ففيه جزء مشروع يتعلق بالإشهار إلا أنه يتجه إلى الناحية غير المشروعة إذا ما خالطها إسراف أو تبذير، أو مظهر من مظاهر التباهي والتفاخر المحرم.

والحقيقة ان تكاليف حفل خطوبة[1] متواضع في محافظة القدس، وما يصحبه من أمور يمكن أن يكلف في حده الأدنى أربعة آلاف إلى خمسة آلاف دينار أردني، وهذا مبلغ كبير بالقياس مع دخل الشباب في هذه الأيام، الذي قد يمكث في جمعه سنوات عديدة ، بالإضافة إلى اعتبار غلاء الأسعار التي سبق وأن أشرنا إليها في هذه الدراسة .

(1) الواقع أن حفل الخطوبة في معظم الأوقات يكون بعد كتب الكتاب، ويكون الغرض منه إشهار أمر الزواج إمهالاً للزوج فترة لتجهيز بيت الزوجية أو إتمام دراسة الفتاة، وقد تبقى الفتاة في بيت أهلها سنوات وقد أجري عقد الزواج، لذلك قد تتساوى تكاليف حفل الخطوبة مع تكاليف حفل الزفاف إذا ما كان في عاقة وتم دعوة الناس إليه، ففي هذه المرحلة يكون الزوج قدم المهر أو جزء منه لزوجته، ويشتري لها ملابساً للحفل ويقوم باستئجار قاعة الحفل وتزينيها وطباعة بطاقات الدعوة واستحضار أدوات الغناء (DJ) وغيرها من الأمور لذلك يمكن التأكيد على ارتفاع تكاليف هذا الحفل، أما إذا ما تم هذا الحفل في البيت فإنه يكون مختصراً ولا يجر هذه التكاليف.

المطلب الثاني: غلاء المهور:

لم يتدخل الإسلام ولم يحدد مقداراً أعلى للمهر، ولم يعمل أحدٌ من السلف الصالح أو الفقهاء على تحديده انطلاقاً من التزامهم باتباع هدي الإسلام وقوله تعالى: ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾[1]، واختلفوا في تحديد أقل المهر أو مهر المثل، وهذه قضية استفاض بحثها عند العلماء، وأُفرِدَت فيها أبحاث ودراسات كثيرة.

والحقيقة أن واقع هدي الإسلام في المهر والزواج يؤخذ منه جانب التيسير والترغيب في الزواج، لذلك رغب الإسلام بتخفيف المهر وتيسيره بعد أن حث على الزواج ورغب به، وكتب السنة الشريفة؛ والسيرة عامرة بالأحاديث والآثار التي تؤكد هذا الجانب وهي كثيرة جداً، منها ما ورد عن عائشة – رضي الله عنها –عن النبي – صلى الله عليه وسلم– قال: (أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة)[2].

لكن واقع الأمة اليوم أنها لا تهتدي بهدي الإسلام في هذه الأمور، ولا شك أن غلاء المهور له أسبابه، وما ينطبق على أسباب ارتفاع تكاليف الزواج سابقة الذكر يمكن حملها على موضوع غلاء المهور، وقد ارتأيت أن أفرد لهذه المسألة في مطلب مستقل،لأشير من خلاله إلى موضوع غلاء المهور كأحد مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج .

حيث يشكل المهر قدراً كبيراً من تكاليف الزواج، فالمهر الذهبي والنقدي وتوابعه من أثاث غرفة النوم، يصل إلى هذه النسبة المئوية ويزيد، فقد ازداد اقبال الأولياء على طلب مهر مرتفع من الأزواج وكأن المهر ثمن للفتاة، وقد بات الأمر ظاهرة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة، وقد أشار فضيلة قاضي القدس الشرعي الشيخ إياد العباسي إلى موضوع غلاء المهور كسبب من أسباب ارتفاع تكاليف الزواج حيث قال:« أن المهر في حقيقته الشرعية وفي فلسفته إنما هو رمز تقدير ورغبة من الرجل بالمرأة،

---

(1) سورة النساء، (4/الآية4).

(2) النسائي، سنن النسائي الكبرى، كتاب عشرة النساء، باب بركة المرأة، حديث رقم 9274 (5/ 402)، قال الألباني في السلسلة الضعيفة أنه حديث ضعيف، الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، مكتبة المعارف، ط2، 1408هـ/1988م، الرياض– المملكة العربية السعودية حديث رقم 1117 (243/3).

وإشعار حُب وبذل من الخاطب للمخطوبة، فمتى تمت المغالاة فيه والمبالغة في قدره خرج عن هذا المعنى، وأصبح عائقاً اجتماعياً، سبباً من أسباب الفساد والدمار والمشاكل التي لا تحمد عقباها [1]».

وبسؤاله عن المهر الغالب في محافظة القدس أجاب: « أن المهر في الغالب يقع في منطقة الوسط، أي وسط بين حالتي الإفراط والتفريط، أو ما بين حالتي قلة المهر والمغالاة فيه، وقال: هذا هو الأعم الأغلب في المهور، حيث يتم تسجيل المهر في الغالب **على النحو التالي:**

المهر المعجل: ليرة ذهبية واحدة، وأثاث بيت بقيمة ثلاثة آلاف دينار أردني ومصاغ ذهبي يتراوح ما بين مائتي غرام إلى ثلاثمائة غرام، المهر المؤجل :خمسة آلاف دينار أردني، وهذا المهر مقدور عليه لكثير من الناس، أي انه في حدود قدراتهم المالية والاقتصادية»[2] .

وبسؤاله عن المغالاة في المهور:

قال: «هذا الواقع – أي المهر الأغلب والأعم – لا يعني انعدام حالات المغالاة في المهور، حيث هناك حالات كثيرة يخرج فيها المهر عن القدر المعقول، حيث يصل المصاغ الذهبي إلى نصف كيلو، والمهر المؤجل إلى عشرة آلاف دينار أردني أو عشرين ألفاً، وأثاث البيت إلى ثمانية آلاف دينار اردني ... »[3]

وقد أعاد فضيلته الأسباب في ذلك إلى مثل ما ذكرت من الأسباب السابقة، وأضاف إليها، ان سبب المغالاة في المهر قد يرجع إلى تزويج الفتاة ممن هو أكبر منها سناً، بكثير من السنوات، أو تزويج الفتاة من شاب يعمل في الخارج، وقال: « هذا الأمر يكثر في منطقة بيت حنينا، حيث يعمل كثير منهم في أمريكا، ويتزوجون فتيات من القدس على مهور مرتفعة، ومن الأسباب أيضاً عدم الثقة بالشباب لعدم تحملهم المسؤولية، وخشية من فشل الزواج وخروج الفتاة منه مطلقة .

---

(1) من ورقة خصها فضيلة قاضي القدس الشرعي اياد العباسي، لهذه الدراسة ملحق رقم 1 .

(2) يرى 95% من الناس في استطلاع الرأي أن تكاليف المهر مرتفعة كما يرى 96%من الشباب من كلا الجنسين أن غلاء المهور أحد الأسباب التي أدت إلى عزوف الشباب عن الزواج، كذلك 61% يرون أن تكاليف المهر أحد المظاهر التي أدت إلى تأخر سن الزواج، لذلك فإن الناس لايرون هذه المهور مناسبة لقدراتهم المالية، والدليل على ذلك تقسيط المهر أو تسجيله مع تدوين ملاحظة " لم يقبض" أو ذكر القدر المقبوض منه .

(3) فضيلة قاضي القدس الشرعي اياد العباسي المحلق رقم (1).

والحقيقة أن الإسلام يراعي المصلحة ويدرء المفاسد، لذلك فإن غلاء المهور وإن كان الإسلام لا يتدخل في تحديد المهر إلا أنه لا يتفق أصلاً مع غلاء المهور، والإفراط في النفقات لأن ذلك يقف حجر عثرة في سبيل الزواج الذي تضافرت نصوص الشرع على الحث عليه والترغيب فيه»[1].

وقد رغب الإسلام في التيسير في المهور وعدم المغالاة فيها كما تقدم، فعن أبي العجفاء السلمي قال: سمعت عمر يقول: (ألا لا تغلوا صدق النساء، ألا لا تغلوا صدق النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولاكم بها النبي- صلى الله عليه وسلم- ما أصدق رسول الله -صلى الله عليه وسلم-امرأة من نسائه، ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية وإن الرجل ليبتلى بصدقة امرأته، وقال مرة : وإن الرجل ليغلي بصدقة امرأته حتى تكون لها عداوة في نفسه وحتى يقول كلفت إليك علق القربة، قال وكنت غلاما عربيا مولدا لم أدر ما علق القربة ...)[2]، وما ورد عن عائشة - رضي لله عنها -عن النبي - صلى الله عليه وسلم- قال:(أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة)[3].

---

(1) حسن، أسعد لطفي، الزواج في الإسلام، وأزواج النبي محمد عليه الصلاة والسلام، المطبعة البهية المصرية، ط1 1357هـ/1938م (د.م.ن)(صفحة 52).

(2) ابن حنبل، الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط2، 1420هـ /1999م، (د.م.ن)، .مسند عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- رقم285، قال المحقق في الهامش رقم1: حديث صحيح،... صحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي، (1/382-383).

(3) النسائي، سنن النسائي الكبرى، كتاب عشرة النساء، باب بركة المرأة، حديث رقم 9274 (5/ 402)، قال الألباني في السلسلة الضعيفة أنه حديث ضعيف، سلسلة الأحاديث الضعيفة حديث رقم 1117 (243/3).

المطلب الثالث: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في شراء الكسوة «الجهاز»:

من عادات وأعراف الناس في محافظة القدس شراء جهاز العروس من ملابس وزينة وأدوات ومواد التجميل قبل الزفاف، وهذا الجهاز ينقسم إلى قسيمن، جزء يتعلق بكسوة الزوجة وجهازها في بيتها بعد الزواج ويتم شراؤه بمجمله قبل الزواج، وجزء آخر يتعلق بملابس حفل الزفاف والحفلات السابقة له واللاحقة بعده، ويتم شراؤها دفعة واحدة أو في فترات متقطعة قبل موعد حفل الزفاف .

والواقع أن شراء هذه الملابس والزينة في الأصل مباح شرعاً، إلا أن المحرم وغير المشروع فيها يتمثل في المبالغة في إحضارها بكثرة وفي قيمتها المرتفعة، وفي هذا قال تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿32﴾ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [1].

1- فيما يتعلق بملابس «حفل الزفاف »:

سبق أن ذكرنا قيام الخاطب بشراء ملابس لخطيبته لغرض حفل الخطوبة وكتب الكتاب، وبالإضافة إلى تلك الملابس يتم شراء عدد من بدلات العروس والفساتين وتوابعها المخصصة من أجل حفل الزفاف والحفلات اللاحقة له، حيث جرت العادة أن يتم شراء بدلات وفساتين مختلفة وفق آخر الموديلات والصرعات بالإضافة الى استئجار البدلة البيضاء أو شرائها، وهي بمجموعها مكلفة جداً، فلا يقل ثمن أحد هذه الملابس عن خمسمائة دينار أردني، ولا تقل قيمة استئجار البدلة البيضاء عن ذات المبلغ وهذا الحد الأدنى إذا كان الفستان الأبيض استخدم قبل ذلك أما إذا كان الفستان الأبيض يعرض لأول مرة وتكون العروس أول من استأجرته فتزيد تكلفة استئجاره إلى الضعف أو أكثر، وبعض

[1] سورة الأعراف (7/ الآيتين32و 33).

الفتيات لا يرضون باستئجار الفستان الأبيض فيشترونه، ولا تقل قيمته عن ألف دينار أردني في الحد الأدنى [1].

والواقع أنه يتم شراء سبع أو خمس بدلات في الحد الأعلى أو ثلاثة فساتين في الحد الأدنى، وقليل من النساء من تقبل بالاكتفاء ببدلة أو فستان واحد– البدلة البيضاء –لعرسها .

ولا تكتفي العروس بالفساتين وحدها بل يتوجب على الزوج شراء العديد من الملحقات والكماليات – الاكسسوارات – المناسبة لكل فستان، ويتم أولاً اختيار اللون الأبيض للزي الرئيسي للعروس رمزاً للعفاف والنقاء، وتخصص فيه فقرات عديدة ويليه اللون الأحمر والأخضر والأسود وألوان أخرى حسب ذوق الفتاة في اختيار الملابس، أو تختار الألوان تقليداً لإحدى قريباتها أو صديقاتها وجاراتها.

وبسؤال عدد ممن تزوجوا مؤخراً عن موضوع تكاليف ملابس الحفل إذا ما كانت مرتفعة أم لا؟

أ- قال (ع .س .ع) من سلوان 26 عاماً – كانت خطوبته في منتصف عام 2012م وينوي إقامة حفل الزفاف في منتصف العام الجاري 2013 م – : «إن أسعار الأزياء في القدس مرتفعة جداً» خيالية لذلك سأقوم بشرائها من محافظة الخليل مع علمي بارتفاع أسعارها هناك أيضاً إلا أنها أقل نسبياً، قد أجد فساتين بسعر يتراوح ما بين 800–1500 شيقل .

ب- وقال (م .ج) من بيت حنينا 25 عاماً –كانت خطوبته في نهاية عام 2012 م– : ولم يحدد موعد زفافه حتى الآن: لأن مخطوبته تنتظر مجيء موديلات جديدة من بدلات الزفاف، حيث– وفق تعبيرها له –ان الأزياء الموجودة حالياً هي من موديلات العام السابق، وأن كثيراً من الفتيات لبسن هذه الأزياء وهي تريد التجديد، وبسؤاله عن أثمانها قال: أنه يدخر لهذا الغرض منذ عامين وقال : ممكن أن تتراوح قيمة الملابس ما بين 15–20 ألف شيقل " .

ت- وقالت (ر. و. د)ك –متزوجة– :أن أسعار الأزياء مرتفعة، إلا أن هذه هي العادات والأعراف، وسببها المقارنة بين فتيات العائلة .

---

[1] هذه الاسعار في الحد الأدنى وقد أخذتها من عدد من أصحاب معارض ملابس الأفراح، والحقيقة أن فئة عظمى من التُجار إذا ما عرفوا أن هذه الأزياء لغرض الزفاف، يضاعفون السعر عن سعره الحقيقي، وهذا استغلال وجشع لا ينكره أحد ممن يذهب إلى الأسواق ويرى بأم عينه كيف يتآمر بعض التجار على المقبلين على الزفاف ويقومون باستغلالهم، فهم في ذلك شركاء في تصعيب أمر الزواج على الشباب.

ث- وقال (ت . ش): من بيت حنينا أيضاً – مضى من عمره 26 عاماً، ولم يخطب حتى الآن أنه لم يجمع ثمن بدلات العرس في تعبيرٍ عن ارتفاع تكلفتها .

ج- وقالت: (س . ن) والدة لعروس عند سؤالها عن إمكانية الاكتفاء بفستان واحد لابنتها في عرسها أم لا : أنها- أي ابنتها- ليست أقل شأناً من فتيات قريباتها وأنها لن ترضى إلا بتطبيق عادة العائلة.

وقد ذُكر في دراسة حول عادات وأعراف الزواج في القدس أن بعض الأزواج كانوا يذهبون إلى الأردن لشراء الكسوة لرخص الأسعار هناك، ومنهم من كان يذهب إلى سوريا قديماً كما تشير الدراسة أنه كان يؤتى بالكسوة من العراق ومصر[1].

2- **ما يتعلق بكسوة الزوجة في بيت الزوجية " الجهاز"[2] :**

يقوم الزوج قبل الزفاف بالإضافة إلى ما سبق بشراء الكثير من ملابس الزوجة قبل أن يأتي بها إلى بيته «الكسوة أو الجهاز» وهذا أمر مشروع في أصله حيث تدخل الكسوة في النفقة الواجبة على الزوج لقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[3] ولما ورد في صحيح مسلم من قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :(... فاتقوا الله فى النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه. فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقد تركت فيكم ما لن

---

(1) ناصر، عطا الله خليل أحمد ،أعراف و تقاليد الزواج بين العبادات و العادات " القدس نموذجاً " دراسة تحليلية ،1429هـ/2008م ،القدس- فلسطين (صفحة 33).

(2) الجهاز: جهاز كلّ شيء: ما يحتاج إليه "جهاز العروس: ما تقوم بتحضيره من ثياب وغيره أثناء الاستعداد للزواج، معجم اللغة العربية المعاصرة، (ج هـ ز)(412/1)، في العرف المعاصر الجهاز يقتصر على الملابس وتوابعها، أما قديماً فجهاز العروس يشمل الملابس والأثاث وغيرها من الأمور، وهو المقصود في المواد القانونية في قانون الأحوال الشخصية الأردني المعمول به في المحكمة الشرعية في القدس في المادة الرابعة الفقرة (ج) والمادة 57 الفقرة (أ)و(ب) و(ج)منه .

(3) سورة البقرة، (2/الآية 233).

تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله....)[1]، فالأصل مشروع والمخالفة تقع فيما عليه الحال هذه الأيام، من زيادة عن حد المعقول والمعروف والمشروع في شراء الكسوة .

حيث يحضر الزوج الكسوة الصيفية والشتوية معاً والأحذية بأكملها، ويشتري على سبيل المثال الجلابيب بعدة ألوان مع توابعها، والقمصان والفساتين والسراويل وملابس النوم والملابس العملية للبيت والملابس المناسبة للمناسبات العائلية والسهرات وغيرها، ولا تكتفي العروس بقطعة واحدة من كل نوع أو بشراء الملابس الصيفية مثلاً دون الشتوية إذا كان زفافها في الصيف بل تشتريها دفعة واحدة وتشتري العديد منها، حتى يمتلئ دولاب العروس بكل الملابس التي تحتاجها لكل وقت دون مراعاة تغيُّر هيئة الفتاة بعد الزواج والحمل مما يجعل كثيراً من تلك الملابس غير صالحة لها مع ازدياد وزنها أو نقصانه، بل إن الفتيات لا يرغبن بالملابس التي انتهت – موضتها- ويسارعن لشراء ما يستحدث في الأسواق من موديلات، بما يعني أن تلك الملابس التي تشتريها قبل الزفاف هي عبء لا داعي له، فبإمكانها شراء ما تحتاجه في وقته دون الحاجة إلى إثقال كاهل الزوج بتكاليف هذه الملابس وإضافتها إلى فاتورة تكاليف الزواج .

والحقيقة أن تكلفة الملابس إذا كان شراؤها دفعة واحدة تكون مكلفة جداً، خاصة وأن التجار وأصحاب معارض الملابس لا يراعون ظروف أحد- وهذا ما عليه الكثير منهم – حيث يقومون بطلب أسعار عالية ومكلفة تزداد عن السعر الحقيقي للسلعة بعدة أضعاف إذا ما عرفوا أن ما يشتريه الزوج مخصص لعروس، كذلك فإن بعضاً من التجار إذا وجد انجذاباً للفتاة تجاه قطعة من الملابس رفع سعرها لأنه يدرك أن الفتاة لن تخرج من معرضه دون شرائها.

والواقع أن مسؤولية ارتفاع تكاليف الكسوة يتحملها الزوج والعروس وأم العروس بالإضافة إلى أصحاب المعارض ومحلات الملابس، فالزوج يستحيي أن يقول لا تشتري ذلك الثوب لأنه مكلف جداً وهذا حياء في غير موضعه، كما أن أم العروس ترغب في كل ما غلا ثمنه أحياناً كنوع من المكايدة، حيث

---

(1) النيسابوي، مسلم بن الحجاج ابو الحسن القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي،(د.ط)، بيروت، كتاب الحج، باب حجة النبي –صلى الله عليه وسلم- الحديث طويل: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم جميعا عن حاتم قال أبو بكر حدثنا حاتم بن إسماعيل المدني عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : دخلنا على جابر بن عبدالله فسأل عن القوم ... {آخره }. فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمُ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ، لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ، فَنَاوَلُوهُ دَلْوًا فَشَرِبَ مِنْهُ "(886/2).

إن حديث بعض النساء يكثر حول جهاز بناتها مقارنة بجهاز قريباتهن وجيرانهن، وهذا أحد مظاهر حب التباهي والتفاخر وحب الظهور .

ولا يقف أمر الجهاز أو الكسوة على الملابس والأحذية فقط، بل يتعدى ذلك ليدخل فيه مواد التجميل وأدواتها، حيث تعد هذه الأمور وفقاً للعرف من جهاز العروس، فيشترونها جميعها بأعداد وأشكال وألوان كثيرة، من أجل استخدامها ووضعها أمام الناس في غرفة نوم العروس، وهذه المواد تكلفتها مرتفعة أيضاً، إذ يراعى فيها أن تكون من شركة أجنبية ومن – ماركة مشهورة – والحقيقة أن الفتاة لو استخدمت هذه المواد يومياً لن تنتهي منها وقد تنتهي صلاحية هذه المواد قبل استخدامها، والأصل أن تشتري الفتاة ما تحتاجه وما ستستخدمه فقط، وليس مجرد الشراء كما يحصل هذه الأيام [1].

(1) من الطبيعي شراء الكسوة للزوجة، لكن الحاصل أن العروس تشتري ملابس لاتستخدم إلا في يوم واحد أو في مناسبات خاصة، إذ إن معظم ما تشتريه العروس لحفل الزفاف من ملابس تستخدم فقط في حفل الزفاف ولا تصلح لمناسبات أخرى، والحقيقة أن معيار ارتفاع تكاليف هذه الملابس هو من خلال بذل القيمة المرتفعة لها إذا يتعدى سعر الفسان مبلغ ال500 دولار أو أكثر،أما الناحية الأخرى تتعلق بشراء الملابس الصيفية والشتوية في الذات الوقت، ولا تقتصر النساء على شراء قطعة أو قطعتين بل إن الملابس التي تشتريها الفتيات تحتاج لحقيبتين أو ثلاث حقائب كبيرة حتى تتسع لها، وقد أشار 97% ممن استطلعت آرائهم إلى ان تكاليف الزواج مرتفعة وهي أعلى من طاقة المقبلين على الزواج، أما المعيار الثالث: يتعلق بجشع التجار والربح الفاحش الذي يأخذونه .

المبحث الثاني: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في الوليمة والحفلات:

المطلب الأول: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في الوليمة:

الوليمة هي: طعام العرس والإملاك، وقيل هي كل طعام صنع لعرس وغيره[1]، وتعد الولائم من أكثر مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس انتشاراً، والحقيقة أن الولائم المرتبطة بالزواج تتعدد في مناسبات الزواج كلها وفق العادات والأعراف المتبعة في محافظة القدس، ويقوم بها الطرفان – أهل الزوج وأهل الزوجة –، سواء كلها أم جزء منها، فلكل مناسبة حسب إمكانيات الطرفين ورغباتهم، فعند العقد يولم الزوج وهذا منتشر في المحافظة، حيث يولم وليمة صغيرة يدعى إليها فئة من أقارب الطرفين، الأخوة والأخوات والأعمام والأخوال والخالات والعمات، وعند الزفاف تكون الدعوة أعم وأكبر تشمل الأقارب والأصدقاء والجيران من طرفي العرس .

وقبل يوم الزفاف يُعد العريس – أو أهله– عشاء المباركة للرجال، كذلك يُعد أولياء العروس –وفقاً لعادات بعض العائلات– ولائم عديدة أقل في عدد المدعوين في الولائم التي يُعِدها الزوج، كوليمة التعارف ووليمة " عبرة البيت "أو ما يُعرف بالتوصيلة، وهذه الأخيرة يُعدُّ فيها أصنافٌ كثيرة وعديدة من الطعام والكعك والحلويات، وهي مكلفة جداً يقوم بها أولياء العروس، ويتفاوت الناس في هذه الولائم من حيث الالتزام وعدمه بحسب حال أولياء العروس والزوج، حيث يمكن أن يكتفي الطرفان بوليمة البناء «كتب الكتاب » ووليمة الزفاف، أو بواحدة منها إذا كان موعد الزفاف قريباً .

ثم تَلي وليمة الزفاف عدة ولائم بعد العرس – فيما يعرف بالسُبحة – وبعد الزفاف أيضاً فيما يُعرف بالسابع ويمكن عمل واحدة منهما – إما السبحة وإما السابع– ويقوم بها جهة العريس .

---

(1) ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية (د.ط)، 2000م، بيروت .(440/10).

وتؤكد الدراسات والاستطلاعات على أن ما يزيد عن 90%[1]من أهالي محافظة القدس يحافظون على هذه العادة المتأصلة لديهم من الشرع الشريف ومن سنة النبي –صلى الله عليه وسلم – فقد روى البخاري عن أنس –رضي الله عنه– قال : سأل النبي– صلى الله عليه وسلم– عبد الرحمن بن عوف– رضي الله عنه– وتزوج امرأة من الأنصار كم أصدقتها؟ قال: "وزن نواة من ذهب".، وعن حميد سمعت أنسا قال: لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الأنصار فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال: أقاسمك مالي وأنزل لك عن إحدى امرأتي، قال :بارك الله لك في أهلك ومالك ،فخرج إلى السوق فباع واشترى، فأصاب شيئا من أقط وسمن، فتزوج فقال النبي –صلى الله عليه وسلم–: (أولم ولو بشاة)[2].

وقد كانت الوليمة فيما مضى يسيرة على معظم الناس، ولا يثقل أحدهم نفسه بالديون من أجل إقامة هذه الولائم، حيث كل الناس يعرفون بعضهم ويتفاضلون بينهم بمقاييس معتبرة شرعاً كالدين والنسب والكفاءة، بينما انقلب هذا المقياس بين الناس ولم يعد كمقياسهم في الماضي، ففي هذه الأيام إن لم يجد أولياء العروس في زوج ابنتهم ما يتباهون فيه اتخذوا عادات وأعرافاً للتباهي والتفاخر من بينها الوليمة، وكذلك الأمر عند أولياء الزوج، وتلك إحدى سبل التفاخر والمباهاة .

وقد اتخذ الناس في هذا الأمر المشروع في أصله أموراً محظورة تعد من مآخذ هذه الولائم، إذ إن فئة عظمى من الناس تدعو إليها مدعوين كُثُر، ويكون فيها كثيرٌ من الإسراف والتبذير والبذخ والترف، وقد يدعى إليها الأغنياء دون الفقراء، أو يُعَدُ طعامٌ كثير يزيد عن حاجة المدعوين، فيلقى معظمه بعد انتهاء الوليمة في القمامة ليكون طعاماً للقطط ويذهب معظمه هدراً بغير فائدة.

وتجمع فئة عُظمى من الناس على غلاء متطلبات الولائم المختلفة، ووليمة الزفاف بشكل خاص، حيث يستخدم فيها كميات كبيرة من اللحوم والأرز والمكسرات والجميد، ويضاف إليها الحلويات والفواكه والمشروبات بالإضافة إلى استئجار قاعتين لهذا الغرض واحدة للنساء وأُخرى للرجال، إذ" يقوم أهل العريس في يوم الوليمة بذبح الذبائح، وكلٌ يذبح حسب مركزه ووزنه الاجتماعي، وبعض العائلات في القدس لا تولم، وتكتفي بما يقدم من حلويات ومشروبات في القاعات ، وتقع الوليمة غالباً قبل حفل الزفاف وليلة العرس، وقلما تجد وليمة تقع بعد العرس، والأصل في المسلم أن يلبي هذه الدعوة "[3].

---

(1) أعراف وتقاليد الزواج بين العادات والعبادات " القدس نموذجاً" (صفحة 35).

(2) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الوليمة ولو بشاة، حديث رقم 5167، (24/7).

(3) أعراف وتقاليد الزواج بين العادات والعبادات " القدس نموذجاً" (صفحة 35) بتصرف.

المطلب الثاني: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في الحفلات وحجز القاعات:

تعد الأفراح في فلسطين بشكل عام وفي محافظة القدس خاصة من أكثر المناسبات التي يقام فيها حفلات اللهو والسهرات ابتهاجاً وفرحاً بمناسبة الزواج، فالأقارب والجيران والأصدقاء يشاركون العروسان الفرح والسرور، ويهنئونهم بزواجهم ويتمنون لهما الحياة السعيدة وأن يرزقهما الله الذرية الصالحة، ويشارك في هذه الاحتفالات الناس من المعارف والأقارب، النساء والرجال، لكن الحظ الأكبر يكون في احتفالات النساء وسهراتهن، وهي كذلك تحوز على التكاليف الأكبر من فاتورة تكاليف الزواج في محافظة القدس، نظراً لما يترتب عليها من نفقات ومتطلبات ونظراً لتعدد الحفلات بهذه المناسبة. والحفلات تُقام بحسب حال الزوج ووفق طلب أولياء العروس وموعد حفل الزفاف، إن كان على الفور أو بعد إمهال.

والحفلات التي يقيمها الناس بمناسبة الزفاف في محافظة القدس هي حفل الخطوبة، وحفل ما يعرف بالصمدة – حفل كتب الكتاب – وتحل واحدة مكان الأُخرى بحسب وقت إجراء العقد" ومدة الخِطبة بالنسبة لإجراء العقد، أو إجراء العقد وموعد حفل الزفاف [1] .

ففي الخِطبة يقوم أهل الخاطب بالاتفاق مع أولياء المخطوبة بتحديد يوم للاحتفال بالخطوبة، وقد يكون هذا الحفل في بيت العروس، أو يتم حجز قاعة غالباً لهذا الغرض، ثم يليه حفل الزفاف وفق الآلية التي أشرت إليها في الهامش، ثم بعد حفل الزفاف يكون هناك حفل السبحة يكون في عصر اليوم الثاني بعد الدخول، وبعد يوم أو يومين من الزفاف يقام حفل المباركة للنساء، **والحفلات هي على النحو التالي :**

---

(1) يتحكم بهذه الحفلات رغبة الطرفين بالعقد أو فترة الخِطبة ؛ فمثلاً اذا لم يعقد الخاطب عقد الزواج وأراد أن تطول فترة الخِطبة فإنه يقوم بعمل حفل الخطوبة ويقوم بتوزيع الدعوات وحجز القاعة ومستلزماتها، ويقوم بتلبيس الدبل، وهذه الصورة يقوم بها فئة قليلة جدا من الناس في المحافظة، خاصة في منطقة بيت حنينا، كذلك بعض الناس وهم فئة كبيرة يقومون بالبناء على المخطوبة ويقومون بحفل يطلق عليه اسم الخطوبة أو الصمدة، وقد لا يقام هذا الحفل إذا كان موعد الزفاف قريباً، ويستبدل بحفل ضيق يسمى حفل كتب الكتاب، وهي مناسبات نسائية لا يكون فيها الرجال.

أ- حفل الخطوبة(يمكن الاستعاضة عنه أو الغاؤه) .

ب-حفل كتب الكتاب" الصمدة" (بدل الخِطبة) .

ت- حفل الشمع أو(الحناء) وفقاً لعادات بعض أهالي المحافظة.

ث-حفل الزفاف .

ج-حفل السبحة " الصباحية " عند بعض أهالي المحافظة.

ح- حفل المباركة بعد الزفاف بيومين .

وتعتبر تكاليف الحفلات مرتفعة جداً، ناهيك عن المخالفات الشرعية الكثيرة فيها، إذ يستخدم فيها المعازف والغناء، ويصحبها الاختلاط أحياناً والإسراف والتبذير في المتطلبات، كذلك تكاليف حجز قاعات وقصور الأفراح وصالات الفنادق، وهي مكلفة جداً تشكل ما نسبتها 20%- 30% من تكاليف الزواج في محافظة القدس .

وتفاصيل هذه المتطلبات المكلفة كما يلي:

1-حجز القاعات :

قديماً كانت حفلات الزواج رغم تعددها تجري في البيوت، أما الآن تعتبر القاعة حاجة ضرورية لايمكن الاستغناء عنها بحسب آراء العديد من الناس في محافظة القدس لضيق المساحة في البيوت ولتزايد عدد الناس، لكن تكاليف القاعات تعد مشكلة بل عائقاً أمام الشباب المقبل على الزواج، وتعد أحد أهم أركان ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

فأجرة القاعات في محافظة القدس مرتفعة، بل الأكثر كلفة قياساً مع غيرها من المحافظات الفلسطينية، وبخاصة تلك القاعات التي تقع داخل حدود ما يسمى "بلدية القدس"، ولا تقل تكلفة حجز القاعة في المحافظة ليوم واحد عن ثمانية آلاف شيقل إذا كانت داخل القدس وتزيد التكلفة عن ذلك إذا كان هناك مميزات للقاعة كأن تكون القاعة في أحد الفنادق أو قصور وصالات الأفراح المشهورة أو

فيها إضاءة فريدة أو ميزات تتعلق بدخول القاعة[1]، والحد الأدنى في تكلفة القاعات خارج حدود بلدية القدس تتراوح ما بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف شيقل لليوم الواحد، أو بالأحرى لبضع ساعات من اليوم، وقلَّ من يستأجر القاعة ليوم واحد بل يقوم الزوج باستئجار القاعة لثلاثة أيام أو أربعة وربما أكثر[2] .

حيث يقوم الزوج بحجز القاعة قبل الزفاف لحفل الخطوبة أو كتب الكتاب ثم حفل الشمع للنساء ثم قاعة لمباركة الرجال وتقديم طعام العشاء لهم ويكون وقتها قبل ليلة الزفاف بليلة، وقاعة لوليمة الزفاف، ثم واحدة لحفل الزفاف، ثم قاعة للسبحة " الصبحية " بعد الدخول، واحدة للنساء وواحدة للرجال، وقاعة لمباركة النساء، وقلَّ من يكتفي بحجز القاعة للوليمة وحفل الزفاف فقط، أي أن الزوج يحجز القاعة لثلاثة أيام على الأقل .

2- تزيين القاعة:

لا تتوقف النفقات على القاعات على أجرة القاعة لليلة الواحدة، بل إن هناك تكاليف إضافية تنفق على تزيين القاعات بالزهور والأقمشة الملونة والأضواء والشموع وآلات نفث فقاعات الماء والصابون والأدخنة، بما لا يقل عن ألفي شيقل جديد، أي ما يعادل: خمسمائة دولاراً تقريباً، في الحد الأدنى للزينة، كما أن هناك من يقوم بوضع زينة من الأزهار الطبيعية حيث ترتفع تكلفة الزينة إلى الضعف .

---

(1) بعض قاعات الأفراح تضيف مايسمى بميزات على مظاهر الفرح في قاعة الفرح إذ إن بعضها مجهز برافعة كهربائية ينزل العروسان من خلالها وسط دخان وفقاعات ملونة، وبعضهم أعد القاعة لتهبط سيارة العروسين من الأعلى، وبعض الصالات تقوم بزف العروسين على الطريقة الهندية، وفرقة الزفة ... وغيرها مما يسمونه ميِّزات، وهذه الأمور ترفع من تكلفة استئجار القاعة أو الصالة .

(2) يختلف الناس في عدد أيام حجز القاعات وفقاً للمناسبة، فعلى سبيل المثال قد يتم حجز القاعة لحفل الشمع أو الحناء ليوم قبل الزفاف وليوم الزفاف وبذلك يكون قد حجزها ليومين إذا حجزها لحفل السبحة" الصباحية" فبذا يكون ثلاثة أيام، ولمباركة النساء يكون اليوم الرابع، بالإضافة إلى حجز قاعة الرجال ليوم قبل الزفاف ما يعرف بمباركة الرجال، ويوم الزفاف لوليمة الزفاف وبالمجموع تصبح عدد أيام حجز القاعة ستة أيام.

3- أداة العزف والغناء« DJ » والفرق الموسيقية:

يقوم العريس بالإضافة إلى ما سبق باستئجار أجهزة موسيقية لقاعات حفل النساء وهي أجهزة تشمل موزعاً موسيقياً ومكبرات صوت كبيرة يتم إحضارها لغرض الاحتفال، وقد تتراوح أُجرتها ما بين ألف شيقل أو أكثر أي ما يعادل ثلاثمائة دولار، بالإضافة إلى استقدام أحد المطربين أو الفرق الموسيقية المشهورة وفرق الدبكة الشعبية للرجال وهذا أمر مكلف إذ تصل أجرة المطرب إلى آلاف الدنانير وفقاً لشهرته، وعدا عن هذه التكلفة المرتفعة فإن هذا الأمر يسبب إزعاج الناس في الليل بالأصوات المرتفعة، بالإضافة إلى ما يجري فيها من مخالفات شرعية وارتكاب للمحرمات كشرب الخمر مثلاً .

4- الإضاءة:

يتم تجهيز قاعات وصالات الأفراح بأبراج الإضاءة المتحركة، بالإضافة إلى أضواء تستقدم مع الزينة لتزين الممرات وخشبة جلوس العروسين، كما أن أضواء مماثلة يتم استخدامها لحفل سهرة الرجال " العويدة " وهي بمجملها مكلفة تزيد من أعباء تكاليف الزواج على كاهل الشباب عدا عما يحيطها من مخالفات شرعية.

5- التصوير الفتوغرافي والفيديو:

يتم في الغالب استئجار من يقوم بتصوير الحفلات المتعلقة بالزواج من بدايتها حتى نهايتها صوراً تذكارية، بالإضافة إلى تصوير حي "فيديو" يتم من خلاله تصوير مباركة الرجال وزفة العرس وحفل الزفاف بكل تفاصيله، كذلك التصوير في أحد الاستديوهات أو الحدائق العامة والمتنزهات كما أشرت سابقاً.

وتكاليف التصوير تعد مرتفعة بمجموعها في محافظة القدس، فالتصوير يكون في كل الحفلات أحياناً وتشترطه العروس في معظم الأوقات، وبسؤال العديد من أصحاب "استديوهات" التصوير في محافظة القدس عن تكاليف التصوير قالوا أن تكلفة التصوير تختلف حسب الحال أو المطلوب، إذ تكون كلفة التصوير في الحد الأدنى ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف شيقل حسب آلات التصوير وطريقته واستخدام المونتاج وعدمه، ووفقا لعدد الصور التي يستخرجها الزوج مطبوعة، فالحد الأدنى لما يستخرجه العريس مئة صورة تذكارية بتكلفة خمسة شواقل للصورة العادية في الحد الأدنى وتتراوح تكلفة الصورة

بحسب نوعية الأوراق المستخدمة للطباعة وجودتها ومقاييسها، وتكون كلفة الصورة الواحدة على ورق جودة عالية مع " منتجتها " بتكلفة تتراوح ما بين عشرة أو خمسة عشر شاقلاً على الأقل، بالإضافة إلى وضعها في ألبوم صور وطباعتها بأحجام مختلفة وتسجيلها على أقراص مدمجة "CD" ثم استخراج أشرطة فيديو الأصل للحفلات وتسجيلها على أقراص DVD، والواقع أن تكلفة التصوير مرتفعة جداً، ولا تستغني عنها الفتيات في الأغلب .

6- صالون تزيين النساء " الماشطة ":

في جميع حفلات الزفاف إلا نادراً تقوم الفتاة بالتوجه إلى أحد أشهر صالونات التزيين لتزيين نفسها وإعدادها لحفلات الزواج سواء للخطبة أو لكتب الكتاب أو الزفاف والسبحة والمباركة من أجل أن تقوم ماشطة بعمل آخر صرعات الموضة في التسريحات و"المكياج" للعروس، إذ تختلف أجرة الماشطة بحسب المناسبة.

وتعد تكلفة تزيين العروس وإعدادها لحفل الزفاف الأكثر تكلفة من بين المناسبات، حيث إن العروس في الغالب تقوم باستئجار بدلة الزفاف من ذات الصالون، وتضاف قيمة استئجار البدلة " الفستان الأبيض " إلى قيمة الزينة والتجميل وتصفيف الشعر، إذ كان الحد الأدنى لأجرة الزينة والتمشيطة فقط هي خمسمائة شيقل للعروس إذا كان في صالون عادي أقل شهرة، وبدلة الزفاف التي لا تقل قيمة استئجارها عن ألفي شيقل في حدها الأدنى، وقد تصل قيمة ما يُدفع لهذا الغرض إلى عشرة آلاف شيقل أو أكثر، وأقل ما يدفع للصالونات من أجل التمشيطة وفستان الزفاف أربعة آلاف شيقل[1] .

---

(1) بعد مراجعة تفاصيل تكاليف الصالونات وذلك بسؤال أكثر من صالون تزيين في محافظة القدس تمت إجابتي بأنها تختلف تكاليف البدلة البيضاء مع التمشيطة والتزيين من صالون إلى آخر، فسعر التسريحة يتراوح ما بين 150-500شيقل،ويضاف إليها قيمة "المكياج" إذ تصل إلى 1000شيقل في بعض الصالونات، أما أسعار الفساتين فتختلف بحسب "الموديل" واستخدام الفستان، فإن كان الفستان يعرض للمرة الأولى تكون كلفة استئجاره مرتفعة تصل إلى 4000 شيقل، أما إذا اشترتها فقد تتخطى العشرة آلاف شيقل، أما الفستان الذي سبق استعماله لعروس أخرى تنخفض قيمته وتتراوح ما بين 2000 شيقل إلى 3000 آلاف شيقل.

7- طباعة بطاقات الدعوة لحفل الخطوبة:

في معظم الأوقات يقوم العريس بتوزيع بطاقات دعوة لحضور الزفاف على الأقارب والمعارف والأصدقاء ويتراوح عدد بطاقات الدعوة بحسب الحالة المادية للزوج وبحسب مركزه وعائلته، وفي أغلب الأوقات تقوم الفتاة مع خطيبها باختيار شكل بطاقة الدعوة لحفل خطوبتهما، ويحرص كل منهما على أن يكون شكله ونمطه فاخراً مكلفاً إلا فئة قليلة من الناس، وتحسب القيمة في هذه البطاقات بثمن البطاقة الواحدة وقد يصل ثمن بطاقة الدعوة إلى خمسة دولارات، ويتم دعوة عدد كبير من الناس لهذه المناسبة .

8- زفة العرس وتزيين سيارة العروسين:

من العادات الدخيلة على المجتمع الفلسطيني ومحافظة القدس خاصة زفة العرس بطوابير من السيارات، حيث يعد أصل هذه العادة غربياً بامتياز فعادة زفة العرس بالسيارات وتزينها نراها في الغرب بمظاهر عديدة، وهي أمور مكلفة تضاف إلى نفقات تكاليف الزواج في محافظة القدس، بالإضافة إلى مافيها من مخالفات لكثير من أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تتعدد فيها مظاهر التفاخر والتباهي والإسراف والتبذير، ففي العادة يقوم أقارب العريس والعروس وأصدقاؤهما ومعارفهما بالسير بسياراتهم في الطرقات انطلاقاً من بيت العروس إلى قاعة حفل الزفاف، وتكون سيارة العروسين المستأجرة في أغلب الأوقات من أفخم أنواع السيارات ويكون قد سبق تزينها بالأزهار والأقمشة الملونة وتسير وأمامها سيارة التصوير وعدد من السيارات ويكون خلفها عدد آخر من السيارات أيضاً ،-وفي ذات الوقت – يقوم الأصدقاء بإطلاق المفرقعات والألعاب النارية ورش الرغوة والفقاعات على سيارة العروسين وعلى المارة، ثم يوقف الشباب الركب وينزل بعضهم راقصاً في الشوارع مهملين ما يسببه هذا الأمر من أزمة مرورية خانقة وإزعاج للآخرين وتعطيل مصالحهم، ويتنافس الناس في هذه الأمور فمنهم من يستأجر بالإضافة إلى السيارة الفارهة الفخمة عدداً من الخيول تسير مع الزفة.

9- إطلاق المفرقعات والألعاب النارية(واستخدام الأسلحة):

من الأمور السلبية المكلفة التي تبذل في الأعراس إطلاق المفرقعات والألعاب النارية، واستخدام الأسلحة النارية لإطلاق الرصاص في السماء ابتهاجاً بالعريس، فهذا الأمر فيه من السلبيات الكثيرة التي تدعو الناس إلى ضرورة السعي إلى وقف هذه الظاهرة ومنعها في الأعراس وسائر الحفلات، لما في ذلك من إضاعة للمال، وإضرار بالناس والنفس وإزعاج للآخرين، ولما يترتب عليها من تكاليف باهظة ومخالفات شرعية، تعد من التبذير المحرم، حيث قمت بإجراء بحث دقيق حول هذا الأمر للوقوف على تكاليف هذه الأمور ووجدت أن سعر القطعة الواحدة من المفرقعات النارية تختلف من واحدة إلى أخرى وفقاً لنوعها وما تقوم بإصداره، فبعض الألعاب النارية تصدر ضوءاً بلون واحد وصوتاً مرتفعاً وتتكون العبوة من هذا النوع من 15-20 مفرقعة وثمن هذا النوع يتراوح مابين 50-100شيقل للعبوة، ويتحكم بالسعر النوع ومنطقة البيع ووقته ومدى ملاحقة الشرطة لهذه البضاعة[1]، فهي في معظم الأوقات تباع سراً ويكون سعرها أعلى من ذلك، أما عن الكميات التي تؤخذ من هذه النوع الذي يصدر اللون الأخضر والصوت المرتفع، أو لون من دون صوت –الأكثر استخداماً في الأفراح والمناسبات – فإن العرس الواحد يأخذ كمية قيمتها مابين 500- 5000 شيقل؛ وهذا بشكل عام وقد تتجاوز هذه القيمة لتصل إلى عشرة آلاف شيقل أو أكثر، والضابط في هذه المسألة حال الزوج المالية.

أما الأنواع الأخرى فهي كثيرة تصدر ألواناً متعددة وأشكالاً هندسية مختلفة كبيرة وصغيرة- كالتي تستخدمها الدول المستقلة في ذكرها استقلالها- وهذا النوع تكلفته مرتفعة جداً قد تصل سعر العبوة إلى 1000 شيقل،ولا تستخدم في الأفراح لأنها تحتاج إلى ترخيص لإطلاقها ومنصة إطلاق كذلك إلى شخص مختص، ويجب أن يكون يصحب المنصة مسعف وسيارة إسعاف ونادراً ما يقوم أحد من العامة باستخدام هذا النوع[2].

---

(1) هذه الأسعار وفقاً لأقوال أحد التجار في منطقة بيت حنينا، وقد سألت أكثر من تاجر حول هذا الموضوع، وكانت هذه إجاباتهم .

(2) هذه المعلومات من التجار في مختلف مناطق محافظة القدس ولا تتوافر لديهم هذه الأنواع، وتتراوح سعر الواحدة ما بين 100-1000شيقل، وهي تحمل الشكل الكروي ولها فوهات بحسب الرسم أو الشكل الذي

أما فيما يتعلق بإطلاق الرصاص فهو لا يختلف كثيراً عن أسعار المفرقعات والألعاب النارية، إلا أنها أكثر خطورة من الألعاب النارية وقد تقلب الأفراح إلى أحزان، وتشترك هذه الأمور بأنها أحد مظاهر التباهي والتفاخر المنهي عنه، وقد وجه سؤال إلى فضيلة الأستاذ الدكتور حسام الدين عفانة حول بيع وشراء الألعاب النارية فأجاب :« قال أهل العلم إن الأصل في البيع والشراء الإباحة، ويدخل في ذلك المتاجرة في الألعاب النارية لو أنها استعملت بطريق مأمون ولم يترتب عليها ضرر وأذى وترويع للناس وإسراف وتبذير وبما أن كل المفاسد السابقة قد وجدت في الألعاب النارية فإن الحكم ينتقل من الإباحة إلى التحريم فشراء الألعاب النارية واستعمالها مباح أدى إلى الحرام وما أدى إلى الحرام فهو حرام وقد قرر العلماء أن للوسائل أحكام المقاصد، قال الإمام العز بن عبد السلام –رحمة الله عليه–: [للوسائل أحكام المقاصد فالوسيلة إلى أفضل المقاصد هي أفضل الوسائل والوسيلة إلى أرذل المقاصد هي أرذل الوسائل][1] فوسيلة المحرم محرمة، أي إن ما أدى إلى الحرام فهو حرام ...»[2] وقال :« إن إنفاق الأموال في شراء الألعاب النارية يعتبر إنفاقاً للمال فيما لا ينفع ويعد من باب إضاعة المال وقد نهانا الله جل جلاله عن إضاعة المال كما ثبت في الحديث أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: (إن الله كره لكم ثلاثاً قيل وقال وإضاعة المال وكثرة السؤال)[3]، قال الإمام النووي [وأما إضاعة المال فهو صرفه في غير وجوهه الشرعية، وتعريضه للتلف، وسبب النهي أنه إفساد، والله لا يحب المفسدين][4].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: [قوله: (وإضاعة المال) تقدم في الاستقراض أن الأكثر حملوه على الإسراف في الإنفاق، وقيده بعضهم بالإنفاق في الحرام، والأقوى أنه ما أنفق في غير وجهه المأذون

سيضيء في السماء، ونظراً لخطورتها لا تباع دون ترخيص ولا تطلق إلا تحت إشراف وأذن من الجهات المختصة في حكومة الاحتلال.

(1) العز بن عبد السلام، شيخ الإسلام عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام، القواعد الكبرى" الموسوم بـ قواعد الأحكام في إصلاح الأنام "، تحقيق: د.نزيه كمال حمّاد، ود. عثمان جمعة ضميرية، دار القلم – ط1421،1هـ/2000م، دمشق (74/1).

(2) عفانة، حسام الدين بن موسى، يسألونك، المكتبة العلمية ودار الطيب للطباعة والنشر،ط1427،1هـ/2006م القدس– أبوديس،(العدد 11، 143)

(3) صحيح البخاري، كتاب الزكاة،باب قول الله تعالى { لا يسألون الناس إلحافا } / البقرة 273 / ،حديث رقم(1477)،(م124/2/1).

(4) النووي، محيي الدين، يحيى بن شرف بن مرى بن حسن بن حسين بن حزام، صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالأزهر ط1347،1هـ/1929م، (د.م.ن)،(11/12).

فيه شرعاً سواء كانت دينية أو دنيوية فمنع منه، لأن الله تعالى جعل المال قياما لمصالح العباد، وفي تبذيرها تفويت تلك المصالح، إما في حق مضيعها وإما في حق غيره][1].

ويضاف إلى ذلك ما يترتب على إنفاق المال في شراء الألعاب النارية من إثقال لكاهل العائلة من نفقات لا حاجة لها وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني من حصار وتضييق»[2].

10- متفرقات في تكاليف الزواج في محافظة القدس:

من الأمور التي تضاف إلى نفقات وتكاليف الزواج في المحافظة عدد من الأمور التي تعد بمجموعها مكلفة منها:

1. تزيين بيت الزوجية وغرفة النوم وأحبال الإنارة .
2. استئجار وسائل نقل للمدعوين .
3. شهر العسل في أحد الفنادق أو في دولة من الدول الأوروبية.

هذه بمجملها أهم مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، وهي مكلفة جداً كما رأينا، وهي سبب رئيس في مشاكل الشباب من كلا الجنسين فيما يتعلق بالزواج .

---

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الأدب، (408/10)

(2) عفانة، حسام الدين بن موسى، يسألونك، (العدد11/ 143)

الفصل الرابع

هدي الإسلام في التيسير في باب الزواج من الكتاب الكريم والسنة الشريفة

المبحث الأول هدي الإسلام في الخِطبة وعقد النكاح .

المبحث الثاني: هدي الإسلام في تيسير المهر والوليمة.

المطلب الأول: هدي الإسلام في تيسير المهر .

المطلب الثاني: هدي الإسلام في تيسير الوليمة.

المبحث الأول: هدي الإسلام في الخِطبة وعقد النكاح:

تقدم في الفصل الثالث من هذه الدراسة التعريف بمفهوم الخِطبة لغةً واصطلاحاً، وأشير إلى التكييف الفقهي لها وما يترتب عليها وفي هذا المطلب نبين هدي الإسلام في الخِطبة والمخالفات الشرعية فيها، وبيان أحكامها.

روي عن عائشة –رضي الله عنها– أن رسول الله– صلى الله عليه وسلم – قال:(إن من يمن المرأة تيسير خِطبتها وتيسير صداقها وتيسير رحمها)[1].

وتيسير الخِطبة كما يشير شراح الحديث أنه يكون « بسهولة سؤال الخاطب أولياءها نكاحها وإجابتهم بسهولة بلا توقف ولا اشتراط »[2] .

وقد قدمت بهذا الحديث لأوجه القارئ الكريم وأولياء الأمور إلى المقصود من تيسير الخِطبة، وللتنبيه إلى أن معظم متطلبات الخطوبة هذه الأيام تعد من الصعوبات والعوائق التي تؤثر على مجريات الخِطبة وعقد القران.

وتجدر الإشارة بعد ذلك إلى أن الزواج في الإسلام قُربة من القربات التي حث الشارع الحكيم عليها – والقربات بشكل عام في الإسلام يحفها الكثير من التيسير وهذا هو الأصل– والزواج لأهميته عُد شطراً للدين لما فيه من اتباع لسنة النبي – صلى الله عليه وسلم – وهديه، وتحقيقاً للعفة، فهو أغضُ للبصر وأحصنُ للفرج كما ورد في الأحاديث الشريفة المتقدمة في الدراسة.

وقد عُدَّ الزواج من أغلظ العقود التي يجدر بالمسلم تعظيمها، فيتحرى في مجرياته إرضاء الله– عز وجل– واكتساب الحسنات .

لذلك حُفَّ الزواج بعدد من المقدمات الهامة التي تمهد لقيام الزواج على أسس متينه سليمة، وأن من أهم ما شرعه الله كمقدمة من مقدماته «الخِطبة » وقد أشرنا فيما تقدم إلى أهميتها وإلى عظم حِكَمها،

---

(1) مسند الإمام أحمد(41 /27)، قال الشيخ الألباني:(حسن) حديث رقم: 2235 الألباني، صحيح الجامع (صفحة 444).

(2) المناوي، الإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف، التيسير بشرح الجامع الصغير، مكتبة الإمام الشافعي، ط1408،3هـ/1988م، الرياض،(7139/1).

حيث إن تلك المقدمات تهدف في مجملها إلى سلامة بناء الأسرة على أسس سليمة، ولضمان الاستقرار في مستقبل هذه النواة التي ستكون جزءاً من المجتمع، وقد اتخذ الناس في هذه الأيام عاداتٍ وتقاليد مخالفة للشرع تستهدف سلامة العلاقة الزوجية على الأمد البعيد لما فيها من أمور تتسم بالمادية البحتة التي تُبنى عليها العلاقة بين الزوجين –حيث كما بينا سابقاً – اختلفت نظرة الناس وأصبحت تركز على الأمور المادية كالمال والجاه بدلاً من الدين والأخلاق، ووقعت تلك الأمور في قلوبهم وأصبح مقياس التفاضل في نظرهم – إلا من رحم ربي– والواقع أن الخِطبة في الزمن المعاصر قد تتم قبل العقد وبعده وفي العرف يكون من عقد العقد ومن لم يعقده في حكم المخطوب عرفاً لذلك قرنت بينهما في هذا المطلب .

والحقيقة أن الإسلام حرص منذ البداية على تيسير الزواج وتيسير مقدماته، ولم يأمر الناس بما يفعلونه الآن من مخالفات أو ما يطلبونه من متطلبات فاقت حد المعقول والمقبول، فالخِطبة في الإسلام كما سبق أن ذكرنا في تعريفها : هي طلب الرجل يد امرأة معينة للتزوج بها والتقدم إليها أو إلى ذويها ببيان حاله، ومفاوضتهم في أمر العقد ومطالبه ومطالبهم بشأنه [1].

فالتعريف كما نرى يخلو من كل تلك المظاهر التي يقوم بها الناس من إقامة الحفلات والولائم وما يقدم من هدايا وما ينفق من تكاليف تعد من باب التفاخر والتباهي وحب الظهور.

والواقع أن الإسلام لم يترك في تشريعاته المتعلقة بالزواج أمراً دون توجيه، والخِطبة وعقد القران أحد أهم هذه الأمور، فالعقد الوحيد الذي أحاطه الإسلام بعدد من المقدمات هو عقد الزواج وكل ذلك لضمان استمرار الزواج واستقراره، وقد جعل الله تعالى أهم أساس في الزواج التقوى، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[2]، وأن من التقوى الاعتدال في مقدمات الزواج واتخاذ الأمور المشروعة فيها فقط وترك كل ما لا يعد من الإسلام من أمور مكلفة تخرج عن إطار المشروع سواء في الخِطبة أو في كتب الكتاب وما يليهما من أمور .

---

(1) أبو زهرة الأحوال الشخصية، (صفحة 26).

(2) سورة النساء، (4/الآية1) .

وقد كانت الخِطبة منذ تشريعها تقتصر على ما ورد في المفهوم الشرعي الذي أوردناه سابقاً في هذه الدراسة[1]، وقد وردت في السنة الشريفة المطهرة وآثار السلف الصالح الكثير من الشواهد التي تدل على بساطة هذه المقدمات ويُسرِها بشكلها المشروع الذي يلبى من خلاله الغرض الشرعي الذي شُرعت من أجله الخِطبة .

والواقع أنني من خلال البحث والتمحيص وقفت على أحاديث وآثار تتعلق بموضوع الخِطبة؛ ولا تدل بمجملها على مشروعية تلك الأمور التي جرت عليها العادات والأعراف هذه الأيام من احتفالات وسهرات تتعلق بالخِطبة وما ينفق فيها من نفقات، فالنصوص في الكتاب والسنة الشريفة فيما يتعلق بالخِطبة في الإسلام اقتصرت على بيان الأحكام الشرعية بما يضمن استقرار الحياة الزوجية، ومن تلك الأمور تلك التشريعات المرتبطة بالخِطبة وضوابطها.

أولاً : حكم الخِطبة:

الخِطبة مباحة شرعاً، ودليل مشروعيتها من الكتاب الكريم والسنة الشريفة، فمن القرآن الكريم قول الله تعالى:﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾[2]، ومن السنة الشريفة النبوية الشريفة عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم –:(إذا خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل)، قال: فخطبت امرأة فكنت أتخبأ لها، حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها، فتزوجتها)[3]،وقد جرت عادة

---

(1) طلب الرجل يد امرأة معينة للتزوج بها والتقدم إليها أو إلى ذويها ببيان حاله، ومفاوضتهم في أمر العقد ومطالبه ومطالبهم بشأنه، أبو زهرة ، محمد، الأحوال الشخصية، (صفحة 26).

(2) سورة البقرة، (2/الآية235)

(3) أحمد بن حنبل، المسند (3/ 334)، والحاكم في المستدرك (2/ 165) وقال: "صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي، وصححه الشيخ الألباني (السلسلة الصحيحة، حديث رقم 99، (204/1).

الناس منذ عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – على اتخاذ الخِطبة قبل الزواج، واستمرت حتى اليوم إلا أنها أحيطت بعدد من التطورات الاجتماعية، التي حولت الخِطبة وأخرجتها عن مقصدها الشرعي.

ثانياً :الحكمة من شروعية الخِطبة:

بين النبي الكريم – صلى الله عليه وسلم – هذا الحكمة الشرعية من الخطبة، من خلال إرشاده للصحابة الكرام –رضوان الله عليهم أجمعين– عندما كان يقدم أحدٌ منهم على خطبة أمرأة ليتزوجها، وقد شرعت الخِطبة من أجل استقرار الأسرة في المستقبل لما روي عن المغيرة بن شعبة قال: (خطبت امرأة ،فقال لي رسول الله–صلى الله عليه وسلم–: أنظرت إليها؟ قلت: لا، قال: فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما). [1]

فقد اختصر رسول الله– صلى الله عليه وسلم – في هذا الحديث المآل الذي يُرغب فيه من هذه المقدمات، وهي استمرار واستقرار الأسرة، والواقع المرير أن عدداً كبيراً من الناس في محافظة القدس ممن يقدمون على الخِطبة الآن يصطدمون بالتكاليف المرتفعة لمتطلبات الخِطبة، ونرى عدداً منهم يعدل عن خطبته وربما يعدل عن الزواج بعد العقد وقبل الدخول، وقد تؤدي تلك التكاليف أو المتطلبات إلى قِصر أمد الزواج، وإن كثيراً من حالات الطلاق المبكر كانت نتيجة تراكمات بدأت منذ الخِطبة قبل إجراء العقد واكتملت أركان التنافر بعد الزواج .

ثالثاً : النظر إلى المخطوبة :

من أهم ما شرعت من أجله الخِطبة النظر إلى المخطوبة وقد ورد في هذا الباب الكثير من الأحاديث الشريفة، حيث يسن النظر إلى المخطوبة بما يظهر منها عادة كالوجه والكفين والقدمين .

---

(1) مسند الإمام أحمد (88/30)صححه الألباني –رحمه الله– (السلسلة الصحيحة، حديث رقم96،(198/1). .

فقد ورد في البخاري عن سهل بن سعد – رضي الله عنه–: (أن امرأة جاءت إلى النبي– صلى الله عليه وسلم – قالت: يا رسول الله جئت لأهب لك نفسي، فصعد النظر إليها وصوبه ثم طأطأ رأسه...)[1] .

وروى مسلم عن أبى هريرة قال كنت عند النبى –صلى الله عليه وسلم– فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال له رسول الله – صلى الله عليه وسلم–(أنظرت إليها). قال لا. قال: (فاذهب فانظر إليها فإن فى أعين الأنصار شيئا) [2].

ولما روي عن جابر– رضي الله عنه – أنه قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –:(إذا خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل). قال: فخطبت امرأة فكنت أتخبأ لها، حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها، فتزوجتها)[3].

وما روي عن المغيرة بن شعبة قال : (خطبت امرأة،فقال لي رسول الله –صلى الله عليه وسلم: أنظرت إليها؟ قلت: لا، قال: فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما) [4].

رابعاً: المخالفات الشرعية في الخِطبة:

تقدمت الإشارة إلى أن الخِطبة ليست زواجاً وإنما هي وعد بالزواج، وبناء على ذلك فإن الخِطبة لا يترتب عليها شيء أو التزام، وأنه يمكن العدول عنها من قبل واحد من الطرفين لأنها وعد، وفي ذلك أحكام شرعية كثيرة يمكن مراجعتها في كتب الفقه .

---

(1) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب النظر إلى المرأة قبل التزويج ،حديث رقم 5126 ،(7 /14–15).

(2) صحيح مسلم ، كتاب النكاح، باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها،حديث رقم 1424، (1040/2).

(3) أحمد بن حنبل، المسند (3/ 334)، والحاكم في المستدرك (2/ 165) وقال: "صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي، وصححه الشيخ الألباني. (السلسلة الصحيحة رقم 99 (204/1).

(4) مسند الإمام أحمد (88/30)صححه الألباني –رحمه الله– (السلسلة الصحيحة، حديث رقم96،(198/1)

وقد اتخذت الخِطبة في هذه الأيام صفة أخرى غير الصفة الأصلية المشروعة، حيث تخطت الحدود، كما أنها خرجت عن إطار الحكمة الشرعية لها، وأصبحت الخِطبة مقصودة بحد ذاتها كأحد مظاهر البذخ والترف، وإحدى سبل إظهار التباهي والتفاخر، وقد سبق أن بينا ما يحصل من أمور مخالفة للشرع في الخِطبة هذه الأيام ،من حفلات ولهو وسهر ومن نفقات ما أنزل الله بها من سلطان، كما أن المخطوبة التي من المفترض أنها في حكم الأجنبية قبل العقد أصبحت تظهر بمظاهر لا تليق أمام المقدم على خطبتها مظهرة المفاتن والزينة، ويحتفل أولياء الطرفين بمناسبة الخِطبة ويظهر كلاهما أمام الناس قبل العقد في الحفلات دون مراعاة للأحكام الشرعية في الخروج والاختلاط والخلوة وتلبيس الخواتم .

والأحاديث الشريفة كلها لم تشر في شيء منها إلى مشروعية ما يُفعل في هذه الأيام في الحفلات والسهرات بمناسبة الخطوبة، بل إن تلك الحفلات تعد مخالفة للشرع ذلك أن المخطوبة في حكم الأجنبية و ظهورها في الحفلات غالباً يكون بزينتها و إظهار مفاتنها .

والحقيقة أن علماءنا الكرام أفتوا في حكم الاحتفال بالخطوبة، وكان رأيهم يتجه نحو عدم مشروعية تلك الحفلات وأنقل عن أحد المفتين قوله :« فإذا كان المراد بالاحتفال بالخطوبة ما اعتاده بعض الناس من الاجتماع لهذه المناسبة في حضور الخاطب والمخطوبة وبعض أهاليهما في مكان واحد، وقيام الخاطب بمصافحة مخطوبته وإلباسها شيئاً من الحلي، فهذا منكر لا يجوز، لما فيه من اختلاط الرجال بالنساء، ونظر بعضهم إلى بعض، والخاطب أجنبي عن المخطوبة يباح له أن ينظر إليها عند إرادة الخِطبة، ثم يمسك عن ذلك حتى يتم العقد، ولا يجوز له أن يمسها، ولا أن يلبسها الحلي، فالحاصل أن هذا العمل من العادات المنكرة التي انتشرت بين المسلمين بسبب جهلهم بأحكام الشريعة، ومسارعتهم في التشبه بغيرهم، وإن كان المراد أن أهل الخاطب وأهل المخطوبة أو نساء الجميع يحتفلون بهذه المناسبة في غير اختلاط مع توقي المنكرات من سماع الموسيقى، والغناء الفاحش، فلا حرج في ذلك، والأولى تركه، لما هو معلوم من أن الخِطبة مرحلة أولى قد يقع بعدها النكاح، وقد لا يقع، فتأخير هذا الاحتفال إلى حين تمام العقد أولى، خصوصاً أنه **لم يكن من هدي السلف الاحتفال بالخِطبة** »[1].

---

[1] الفقيه، عبد الله، الرؤية الشرعية للاحتفال بالخِطبة رقم الفتوى 20464، تاريخ الفتوى: 24 جمادي الأولى 1423هـ، نقلاً عن موقع الشبكة الإسلامية.

أما فيما يتعلق بعقد القران " كتب الكتاب " فلم يؤثر فيما أعلم من خلال البحث شيئاً مما يدل على مشروعية ما يقوم به الأولياء بمناسبة عقد القران، وقد ورد في الشرع من الأمور المرتبطة بالعقد فيما يتعلق بالولي والشهود وشروط العقد وأركانه، ولم أقف بعد بحث عميق بمقدار جهدي وفيما أعلم على ما يدل على جواز تلك المظاهر التي يقيمها الناس احتفالاً بعقد القران .

وغالباً فإن الآثار التي أحاطت بموضوع عقد القران لم تشر إلى شيء من مظاهر الفرح المعاصرة بمناسبة العقد، ذلك أن العقد كان فيما مضى يليه الزواج مباشرة ولا تفصل بينهما مدة في الأغلب مما مر أثناء الدراسة في الأحاديث وسيرة زواج السلف الصالح، ومن تلك الأحاديث الشريفة:

ما رواه البخاري في صحيحه عن عن سهل بن سعد –رضي الله عنه–: (أن امرأة جاءت رسول الله – صلى الله عليه وسلم– فقالت: يا رسول الله ،جئت لأهب لك نفسي، فنظر إليها رسول الله –صلى الله عليه وسلم – فصعد النظر إليها وصوبه ثم طأطأ رأسه، فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست، فقام رجل من أصحابه، فقال يا رسول الله: إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها، فقال: هل عندك من شيء ؟فقال:لا والله يا رسول الله، قال: اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئا، فذهب ثم رجع، فقال: لا والله يا رسول الله ما وجدت شيئا، قال: أنظر ولو خاتما من حديد، فذهب ثم رجع، فقال:لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد ولكن هذا إزاري، قال سهل– رضي الله عنه–: ما له رداء فلها نصفه، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– : ما تصنع بإزارك إن لبسته لم يكن عليها منه شيء وإن لبسته لم يكن عليك شيء، فجلس الرجل حتى طال مجلسه، ثم قام؛ فرآه رسول الله – صلى الله عليه وسلم–موليا فأمر به، فدعي؛ فلما جاء قال: ماذا معك من القرآن؟ قال :معي سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا عدها، قال: أتقرؤهن عن ظهر قلبك؟ قال: نعم، قال: اذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن)[1] .

ووجه الدلالة من هذا الحديث الذي تقدم أن الخِطبة والتمليك لتلك المرأة لم يتخط يوماً واحداً بل إن الخِطبة والزواج تمت كلها في جلسة واحدة، ويمكن أن نأخذ من هذا الحديث بمفهومه أن ما يجري في الخِطبة هذه الأيام هو أمر مخالف لهدي الإسلام في تيسير الزواج .

---

(1) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب النظر إلى المرأة قبل التزويج، حديث رقم 5126، (7 /14–15).

وروى أحمد بن حنبل في المسند أن رجلاً سمع علياً يقول : (أردت أن أخطب إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ابنته، فقلت: ما لي من شيء فكيف ؟ ثم ذكرت صلته وعائدته، فخطبتها إليه، فقال: هل لك من شيء ؟ " قلت: لا قال: " فأين درعك الحطمية[1] التي أعطيتك يوم كذا وكذا ؟ " قال: هي عندي . قال: "فأعطنيها " قال: فأعطيتها إياه) [2] .

ووجه الدلالة في هذا الحديث أن علي – رضي الله عنه – خطب فاطمة –رضي الله عنها –ولم يفعل فعل الناس هذه الأيام ،بل ان النبي – صلى الله عليه وسلم – يَسَّر خطبتها، ويّسَّر في صداقها ، فأين الناس من التمسك بهذا الهدي أم أن بناتهن أفضل من فاطمة الزهراء – رضي الله عنها–؟! .

من كل ما سبق نؤكد على ما أكد عليه منهج الإسلام القويم في تيسير الخِطبة وعقد القران، وتلك الشواهد وغيرها الكثير مما سأقدمه في المباحث القادمة فيما يتعلق بتيسير المهر، مرت بتأييد وإرشاد من النبي الكريم – صلى الله عليه وسلم – ولم يذكر فيها شيء من تلك الحفلات التي يجري العمل بها عرفاً بين الناس، لأن مقصد الشريعة من الزواج لم يعتبر شيئاً مما عليه الناس الآن من قيامهم بالإسراف والتبذير والصخب المصاحب لتلك الحفلات والمناسبات، قال تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [3]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [4].

فأين أولياء الأمور من هدي النبي–عليه الصلاة والسلام– وسنته المطهرة ؟! ولمَ كل هذا التكلف في متطلبات الزواج، مع علم الأولياء التام بأن تيسير الزواج فيه مصلحة لهم ولأبنائهم وبناتهم؟.

---

(1) الحطمية: قال ابن الأثير: هي التي تحطم السيوف، أي: تكسرها، وقيل: هي العريضة الثقيلة، وقيل: هي منسوبة إلى بطن من عبد القيس يقال لهم: حطمة بن محارب، كانوا يعملون الدروع، وهذا أشبه الأقوال(ابن الأثير، الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية(د.ط)، 1399هـ/1979م، بيروت، حرف الحاء، حرف الحاء مع الطاء صفحة 215. .

(2) مسند أحمد مسند علي بن أبي طالب–رضي الله عنه– حديث رقم (603)،(41/2)، حسن لغيره، قال شعيب الأرنؤوط: وهذا إسناد ضعيف لجهالة الرجل الذي سمع عليا، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير والد عبد الله بن أبي نجيح– واسمه يسار– فمن رجال مسلم،(41/2).

(3) سورة البقرة، (2/الآية185).

(4) سورة الحشر، (59/الآية7).

قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾[1]، قال الشعراوي [2] – رحمه الله – في تفسير هذه الآية:" أسوة: قدوة ونموذج سلوكي، والرسول –صلى الله عليه وسلم – مبلغ عن الله منهجه لصيانة حركة الإنسان في الحياة، وهو أيضا – صلى الله عليه وسلم – أسوة سلوك، فما أيسر أن يعظ الإنسان غيره وأن يتكلم بما يرضي الناس لكن المهم أن يعمل على وفق منطوق كلامه ومراده، وكذلك كان سيدنا رسول الله– صلى الله عليه وسلم – مبلغا وأسوة سلوكية[3]، وهذه الآية أصل في التأسي بنبي الرحمة، سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – في كل شيء ؛ ففي زواجه وزواج بناته وأصحابه أسوة حسنة، وهدي منير نقتبس منه هديه عليه الصلاة والسلام في تيسير الزواج، ونبني على هذا الأساس المتين علاجاً لكل مظاهر الفساد في هذه الأيام، خاصة ما يتعلق بموضوع دراستنا « ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس » .

فقد كان هدي النبي – صلى الله عليه وسلم – في الزواج الحث على تيسير وتسهيل أمره، وعدم المبالغة في متطلباته وتكاليفه، فكان الزواج فيما ورد من هدي الإسلام دليلاً على كونه يسيراً سهلاً يحقق مقاصده ويحصن الفروج ويحفظ الدين والعرض والنسل .

وقد وردت أحاديث كثيره في هدي النبي – صلى الله عليه وسلم – في الزواج بينت يسر أمره، فلا يوجد فيه ما ذكرنا من مظاهر غير مشروعة تجلب الكلفة والتكلف، فتكلفة الزواج في عهده – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه الكرام – رضوان الله عليهم أجمعين – لم تكن تزيد على الصداق والوليمة والإشهار دون إسراف أو تبذير، وقد كان من شأن هذه الأمور البسيطة أن تحافظ على استقرار الأسرة إذا بنيت على أساس حسن الاختيار الذي أشرنا إليه سابقاً .

حيث أكد استطلاع الرأي الذي أجريته لاستقراء آراء الناس حول هذه الظاهرة على أن سبب هذه المشكلة يكمن في الابتداع والابتعاد عن نهج النبي – صلى الله عليه وسلم –وهديه في الزواج، فإذا عرفنا علة ما نحن فيه فإنه من اليسير علينا أن نهتدي إلى علاج هذه الأسقام الاجتماعية بيسر،لنخرج من هذه الأزمة التي يعاني منها شبابنا من كلا الجنسين.

---

(1) سورة الأحزاب، (33/ الآية 21)

(2) محمد متولي الشعراوي، العالم الفقيه المفسِّر، من أبرز علماء العصر، وأحد دعائم الفكر الإسلامي الحديث بمصر، ولد في مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية بمصر. (1329هـ – 1911 توفي 1419هـ – 1998م).

(3) تفسير الشعراوي – الخواطر (11979/19) بتصرف.

المبحث الثاني: هدي الإسلام في تيسير المهر والوليمة:

المطلب الأول: هدي الإسلام في تيسير المهر:

المهر حق من حقوق المرأة على زوجها، وهو يعبر عن صدق الرجل في زواجه، وفيه إشارة إلى تقدير الزوج لزوجته وإشعاراً لها بالود، قال تعالى: ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً...﴾ [1] قال المفسرون: «والمقصود ب {صدقاتهن} هو المهور، و{نحلة} هي العطية...، إنه حق وأجر بضع؛ ولكن الله يريد أن يوضح لنا: أي فليكن إيتاء المهور للنساء نحلة، أي وازع دين لا حكم قضاء، والنحلة هي العطية...وهذه عطية قررها الله كرامة للنساء »[2].

وقد تقدمت الإشارة فيما سبق إلى أن المهر هذه الأيام ووفقاً لما جرت عليه عادة الناس في محافظة القدس يُشكل جزءاً هاماً و مقداراً كبيراً من نفقات وتكاليف الزواج، حيث إنه يُشكل نسبة تتراوح ما بين 60%إلى70 % من تكاليف الزواج[3]، وقد تقدم أيضاً تفاصيل المهر وفقاً لعادات الناس وأعرافهم ومقداره المشهور عندهم في المحافظة، وهناك بعض الحالات التي يزيد فيها المهر عن الحد المعروف، فمثلاً نجد بعض العائلات في منطقة بيت حنينا على وجه الخصوص –نجد أنها – الأكثر حظاً في نسبة المهر المرتفع وذلك يعود لوجود بعض المغتربين ممن يتزوجون من فتيات محافظة القدس ويخرجون إلى الغربة – الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً – ويتركون الزوجة وراءهم بعد العقد أو بعد الزفاف على أمل أن يُلحقها به بعد إتمام معاملات انتقالها إليه؛ وكثيراً ما تنتهي هذه الحالات

---

(1) سورة النساء، (4/الآية4).

(2) الشعراوي،(2009/4).

(3) المهر الغالب في محافظة القدس مصاغ ذهبي 300 غرام ذهبي عيار 21 قيراطاً، وغرفة نوم بقيمة 3000 دينار أردني، ومهر مؤخر بقيمة 3000–5000 دينار أردني أي ما قيمته في المجموع : 10000 دينار أردني للذهب + ثلاثة آلاف لغرفة النوم + ثلاثة آلاف مؤخر، ليصبح المجموع النهائي هو 16000 دينار أردني أي ما قيمته تقريباً 80 ألف شيقل على حساب أن الدينار الأردني يصرف بـ5.03 شيقل .

بالطلاق لذلك يضع الأولياء المهر المرتفع المقبوض كضمانة لحماية حق المرأة في حال هجرها الزوج أو طلقها .

وفي هذا المطلب البيان لهدي الإسلام في تيسير المهر، وذلك ببيان كل ما يتعلق في المهر من أحكام شرعية، وذكر عدد من الأحاديث التي تدل على على تيسير المهور .

أولاً : تعريف المهر:

وله أسماء: مهر، وصداق أو صدقة، ونِحْلة، وأجر، وفريضة، وحِبَاء، وعُقْر، وعلائق، وطَوْل، ونكاح[1].

عرف الحنفية المهر بأنه: اسم للمال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة البضع إما بالنسبة أو بالعقد ... وعرفه بعضهم بأنه اسم لما تستحقه المرأة بعقد النكاح أو الوطء [2].

وعرفه المالكية، في شرح ميارة الفاسي [3] : والمهر والصداق ما قد أصدقا وفي الكتاب بالمجاز أطلقا يعني أن العوض الذي يعطيه الزوج للزوجة ويصدقها إياه يسمى في العرف مهرا ويسمى صداقا... والصداق ما يبذله الزوج للزوجة في عقد النكاح وهو المهر [4] .

وعرفه الشافعية بأنه: الصداق: ... بفتح الصاد وكسرها ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهراً، كرضاع ورجوع شهود، يقال فيه :صدقة بفتح أوله وتثليث ثانيه وبضم أوله أو فتحه مع إسكان ثانيه فيهما وبضمهما، سمي بذلك لإشعاره بصدق رغبة باذله في النكاح الذي هو الأصل في إيجاب المهر،

---

(1) الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته (251/7).

(2) حاشية ابن عابدين (101/3).

(3) ميارة الفاسي: (ميارة) * (999 – 1072 هـ = 1590 – 1662 م) محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله، ميارة: فقيه مالكي من أهل فاس ،من كتبه (الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام) جزآن، و(الدر الثمين في شرح منظومة المرشد المعين) فقه، ويعرف بميارة الكبير/الزركلي الأعلام (11/6).

(4) ابن محمد المالكي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، شرح ميارة الفاسي، تحقيق:عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، (د.ط) 1420هـ/2000م، بيروت . لبنان .(245/1).

ويقال له أيضا: مهر ونحلة بكسر النون وضمها ،وفريضة وأجر وطول وعقر وعليقة وعطية وحباء ونكاح [1].

وعرفه الحنبلية بأنه: الصداق؛ يقال: أصدقت المرأة ومهرتها وأمهرتها وهو عوض يسمى في النكاح أو بعده[2].

ثانياً: حكم المهر:

المهر واجب على الزوج لزوجته بدلالة الأمر في قوله تعالى : ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً...﴾[3]، والنحلة –كما تقرر– ما يوهب بطيب نفس من الواهب، وأقوى من النص السابق في الدلالة على الوجوب قوله تعالى: ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[4]،فقد أمر النص بإيتاء الزوجات أجورهن، والأجور المهور، والأمر للوجوب ما لم يصرفه عنه صارف [5].

فالمهر واجب – كما تقدم – في كل نكاح والأدلة على ذلك مستنبطة من القرآن الكريم، والسنة الشريفة والإجماع .

---

(1) الأنصاري، شيخ الإسلام زكريا، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، تحقيق: محمد تامر، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ/2000م، بيروت .(200/3).

(2) البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، الروض المربع شرح زاد المستقنع في اختصار المقنع، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ط) بيروت– لبنان .(صفحة 346).

(3) سورة النساء، (4/الآية 4).

(4) سورة النساء، (4/الآية 24).

(5) الأشقر، عمرسليمان، أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة ،دارالنفائس،ط1418،1/1997م، الأردن (صفحة 255).

أ. أدلة وجوب المهر من القرآن الكريم :

- ✓ قوله تعالى: ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[1].
- ✓ وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [2].
- ✓ وقوله تعالى :﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾[3].

وقد قال الفقهاء بوجوبه–أي المهر– سواء ذكر أو لم يذكر – في العقد – لأنه ليس بشرط، فيجوز إخلاء النكاح عن تسميته وهذا بالاتفاق [4] .

---

(1) سورة النساء، (4/الآية24).

(2) سورة البقرة، (2/ الآية237).

(3) سورة البقرة، (236/2).

(4) الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع، دار الكتاب العربي، (د.ط) 1982م، بيروت. (278/2)، البجيرمي، سليمان بن عمر بن محمد، حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)، ال مكتبة الإسلامية (د.ط)تركيا،(413/3)،روضة الطالبين(249/7)،الشربيني/ محمد الخطيب، مغني المحتاج، دار الفكر،(د.ط) بيروت،3/ 229)، ابن قدامة، عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد، الكافي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، ط1418،1هـ/1997م، المهندسين–جيزة (4/ 353 وما بعدها).

ب. أدلة وجوب المهر من السنة الشريفة:

- ✓ عن عقبة بن عامر –رضي الله عنه– قال : قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: (أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج)[1].
- ✓ عن عقبة بن عامر –رضي الله عنه – أن النبي –صلى الله عليه وسلم– (قال لرجل: أترضى أن أزوجك فلانة؟ قال: نعم، وقال للمرأة: أترضين أن أزوجك فلانا؟ قالت: نعم، فزوج أحدهما صاحبه ولم يفرض لها صداقا ولم يعطها شيئا، وكان من شهد الحديبية له سهم بخيبر فلما حضرته الوفاة، قال: إن رسول الله–صلى الله عليه وسلم–زوجني فلانة ولم أفرض لها صداقا ولم أعطها شيئا، وإني أشهدكم أني أعطيتها صداقها سهمي بخيبر، فأخذت سهما فباعته بمائة ألف، قال: وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – خير الصداق أيسره)[2].
- ✓ عن أنس– رضي الله عنه–(أن عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب)[3].
- ✓ عن أنس بن مالك– رضي الله عنهما– أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–(أعتق صفية وجعل عتقها صداقها) [4].

وقد ورد الإجماع في وجوب المهر، فقد أجمع الصحابة–رضوان الله عليهم أجمعين–على وجوب المهر، ولم يرو عن أحد منهم رأيٌ مخالف، ولم يخلُ زواج من مهر في عهدهم، وعلى ذلك عمل المسلمون إلى يومنا هذا[5]، وغير ذلك الكثير من الأدلة الشرعية من الكتاب الكريم والسنة الشريفة ومن آثار السلف الصالح، وما عليه الناس حتى عصرنا هذا .

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح... حديث رقم 2721، (190/3–191).

(2) الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني، سبل السلام، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط4، 1379هـ/1960م (د.م .ن)(3 /152)، الحاكم، المستدرك، (182/2).

(3) صحيح البخاري، كتاب النكاح، حديث رقم 5148 (20/7).

(4) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب جعل صداق الأمة عتاقها، حديث رقم 5086 (6/7).

(5) بدائع الصنائع، (247/2)، النفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: رضا فرحات، مكتبة الثقافة الدينية، (د،ط)، (د،م،ن)(950/3)،الشربيني، محمد الخطيب، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر

ثالثاً: أكثر المهر وأقله:

دل قول الله تعالى: ﴿ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا ﴾[1] على أن لا حد لأكثر المهر، وهذا محل اتفاق بين أهل العلم، لا خلاف بينهم فيه [2]، أما الخلاف بين الفقهاء ففي تحديد أقل حد للمهر فمن الفقهاء من قال بتحديد مقدار لأقل المهر، وهم الحنفية حيث حددوه بعشرة دراهم [3]، وكذلك قال بتحديد أقل المهر المشهور –عندهم– أن أقل المهر ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما هو قيمة أحدهما[4]، ولم يحدد الشافعية حداً لأقل المهر ولا لأكثره [5] وكذلك الحنبلية [6].

رابعاً: حكم تحديد المهور:

إن المتتبع لآراء الفقهاء في مسألة تحديد المهور يجد أنهم اتباعاً لما ورد في الكتاب الكريم والسنة الشريفة لم يضعوا حداً لأكثر المهر، ولا يُعلم – على حد علمي – أن أحداً من قدامى الفقهاء قال بتحديد المهور،كذلك لا أعلم دليلاً من القرآن الكريم أو السنة الشريفة المطهرة يدل على تحديد المهور، بل إن الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة سابقة الذكر تشير إلى أن المهر حق صافٍ للمرأة

(د،ط)،1415هـ ،بيروت،(4/1)،المغني،(3/8)،(عياش، شفيق بن موسى، وعساف، محمد ،نظرات جلية في شرح قانون الأحوال الشخصية المعمول به في المحاكم الشرعية، جامعة القدس، كلية الدعوة وأصول الدين، الطبعة الأولى، 1422هـ،2000م– القدس،(ص 97) .

(1) سورة النساء، (4/الآية20)

(2) أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة، (صفحة 259).

(3) ابن نجيم، زين الدين الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (152/3).

(4) العبدري، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم، التاج والإكليل لمختصر خليل،دار الفكر،(د.ط)، 1398هـ/ بيروت.(508/3).

(5) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الحاوي في الفقه الشافعي، دار الكتب العلمية، ط1414،1هـ/1994م(د.م.ن)(400/9).

(6) المغني (5/8).

وأن الإنسان يقدمه لها وفقاً لحاله، كما أن الأدلة من السنة الشريفة المطهرة تُظهر تفاوتاً في المهور حتى بين زوجات النبي– صلى الله عليه وسلم – وكذلك بالنسبة لبناته –عليه الصلاة و السلام –كذلك وفقاً لما مر معنا من أدلة كتزويج النبي– صلى الله عليه وسلم–عدداً من الصحابة الكرام على مهور يسيرة متفاوتة، فزوج أحد الصحابة، رضوان الله عليهم، على سبيل المثال بسورة من القرآن الكريم وبخاتم من حديد، وقد تزوج أحد الصحابة على مهرٍ قدرهُ زنة نواة من الذهب وأقره النبي – صلى الله عليه وسلم –على ذلك، وغيرها من المهور.

والواقع أن الفقهاء قديماً وحديثاً بحثوا مسألة تحديد المهر كحكم شرعي وتوصلوا إلى أنه لا دليل شرعي من الكتاب الكريم أو السنة الشريفة يقول بجواز تحديد حدٍ أعلى للمهر وإلزام الناس به، أما إن اصطلح الناس فيما بينهم على ذلك فلا حرج من باب تيسير الزواج على الشباب، إذ إن الحال يستدعي مثل هذا الإجراء، وقد كانت فيما مضى الدولة الإسلامية تساعد الناس على الزواج حتى نهاية الدولة العثمانية، إذ ورد في قانون الزواج في الأناضول ما يدل على مساعدة الدولة للشباب في زيجاتهم بل إن الدولة كانت تحدد سناً أقصى للبقاء دون زواج حده خمس وعشرون سنة، ومن بعدها يكون عقوبات لكل من تأخر عن الزواج بغير سبب[1].

ومع غياب الدولة الإسلامية فإن الناس يمكنهم أن يصطلحوا على أمر ما ومن بينها المهور مع التأكيد على أن ذلك التحديد لا يأخذ مكانة الحكم الشرعي ويصح مخالفته في أي وقت.

خامساً: حكم المغالاة في المهور:

تقدمت الإشارة إلى عظيم الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، كما تقدم الحديث حول المغالاة في المهور وبيان كونه أحد مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة،

---

(1) قانون الزواج في الأناضول انظر الملحق رقم (2)، ولم أتوصل إلى اسم الكتاب إذ إن هذه الصفحات وصلتني عبر البريد الإلكتروني .

وكيف أن الحد المشار إليه في عقود الزواج رغم كونها في حد الاستطاعة إلا أنها مكلفة جداً تفوق في هذه الأيام القدرة المالية لدى الفئة العظمى من الشباب المقبل على الزواج.

والواقع أنني من خلال مراجعة عدد من الأحاديث وجدت دلالة واضحة في بعض الروايات تدل على أمرين اثنين وهما على النحو التالي :

أولاً : سنية تيسير تكاليف الزواج بما فيها المهر:

تدل الأحاديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وآثار السلف الصالح أن شريعة الإسلام في المهور تيسيرها وأن والتيسير في المهور سنة، كما أن فيها الحث على الترغيب في تخفيف ثقلها على كاهل الزوج من أجل تيسير الزواج والعمل على إعفاف الشباب وحثهم على الزواج من فتيات المسلمين لما في ذلك من آثار تنعكس إيجابياً على المجتمع وإن أول ما يدل دلالة واضحة على أهمية تيسير المهور ما ورد عن عائشة– رضي لله عنها –عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال : (أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة)[1].

وهذا حديث واضح في حثه على تخفيف مؤنة الزواج وتيسيرها، كذلك عن عائشة –رضي الله عنها– أن رسول الله–صلى الله عليه وسلم–قال: (إن من يمن المرأة تيسير خِطبتها وتيسير صداقها وتيسير رحمها)[2].

وما ورد في البخاري عن أنس– رضي الله–عنه قال :قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة فآخى النبي– صلى الله عليه وسلم– بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري، وكان سعد ذا غنى فقال لعبد الرحمن: أقاسمك مالي نصفين وأزوجك، قال: بارك الله لك في أهلك ومالك دلوني على السوق،فما رجع حتى

---

(1) النسائي ،سنن النسائي الكبرى، كتاب عشرة النساء ،باب بركة المرأة ،حديث رقم 9274 (5/ 402) ، اسناده متصل رجاله ثقات، وجاء في المستدرك : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، رقم الحديث (2657)، (2 / 178)، قال الألباني في السلسة الضعيفة أنه حديث ضعيف (243/3) .

(2) مسند الإمام أحمد (41 /27)، قال الشيخ الألباني : (حديث حسن) انظر حديث رقم : 2235 في صحيح الجامع(صفحة 444).

استفضل أقطا وسمنا فأتى به أهل منزله فمكثنا يسيرا أو ما شاء الله، فجاء وعليه وضر من صفرة[1] فقال له النبي–صلى الله عليه وسلم – مهيم [2] قال: يا رسول الله تزوجت امرأة من الأنصار قال : ما سقت إليها؟، قال:(نواة من ذهب أو وزن نواة من ذهب)، قال: (أولم ولو بشاة)[3].

وما روي عن عائشة– رضي الله عنها– قالت : قال لي رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: (من يمن المرأة تسهيل أمرها وقلة صداقها) قال عروة : وأنا أقول من عندي : ومن شؤمها تعسير أمرها وكثرة صداقها[4].

مما مضى نصل إلى أن السنة الشريفة في عدم التغالي في المهور، وأن خير المهور أيسرها، وأفضلها ما كان موافقا لصداق نساء النبي – صلى الله عليه وسلم –وبناته الأطهار.

وقد كان هدي النبي– صلى الله عليه وسلم–في زواجه وتزويج بناته وأصحابه– رضوان الله عليهم أجمعين–التيسير في مؤونة النكاح " المهر " أو" الصداق "،وقد وردت في ذلك أحاديث كثيرة صحيحة:

ما روي عن سهل بن سعد –رضي الله عنه– أن النبي– صلى الله عليه وسلم–قال لرجل: (تزوج ولو بخاتم من حديد)[5].

---

(1) وضر من صفرة :أي لطخ من خلوق او طيب له لون وكان ذلك من فعل العروس إذا بنى بأهله ويكون الوضر من الصفرة والحمرة والطيب، تفسير غريب ما فى الصحيحين البخارى ومسلم(صفحة 106).

(2) مهيم: ومعناه ما شأنك أو ما هذا وهي كلمة استفهام مبنية على السكون، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً:عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقم كتبه وأبوابه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه محب الدين الخطيب، دار المعرفة، (د.ط) 1379هـ، بيروت– لبنان، باب قوله الوليمة ولو بشاة (234/9).

(3) رواه البخاري، كتاب البيوع (52/3).

(4) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ/1993م، بيروت .(405/9) أخرجه أحمد (77/6 و91) ومن هذا الوجه وبهذه الزيادة أخرجه الحاكم (181/2) وقال:"صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبى، قال الألباني –رحمه الله– وهو عندى حسن للخلاف المعروف فى أسامة بن زيد وهو الليثى، وأما إن كان العدوى . وبه جزم الهيثمى (255/4) ولم يتبين لى مستنده، فهو ضعيف. والله أعلم، الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،المكتب الإسلامي، ط1399،1هـ/1979م،بيروت ودمشق،(350/6)..

(5) صحيح البخاري ، كتاب النكاح، باب المهر بالعروض وخاتم من حديد ، حديث رقم 5150، (20/7).

وما روي وعن أبي هريرة– رضي الله عنه– قال : جاء رجل إلى النبي– صلى الله عليه وسلم – فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار، فقال له النبي– صلى الله عليه وسلم – :(هل نظرت إليها؟ فإن في عيون الأنصار شيئا) قال: قد نظرت إليها قال : (على كم تزوجتها ؟) قال :على أربع أواق،فقال له النبي – صلى الله عليه وسلم –: (على أربع أواق ؟ كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك، ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب منه) قال :فبعث بعثا إلى بني عبس بعث ذلك الرجل فيهم)[1].

وعن أنس– رضي الله –عنه قال :قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة فآخى النبي– صلى الله عليه وسلم– بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري، وكان سعد ذا غنى فقال لعبد الرحمن: أقاسمك مالي نصفين وأزوجك، قال: بارك الله لك في أهلك ومالك دلوني على السوق، فما رجع حتى استفضل أقطا وسمنا فأتى به أهل منزله فمكثنا يسيرا أو ما شاء الله فجاء وعليه وضر من صفرة فقال له النبي، صلى الله عليه وسلم، مهيم [2] قال: يا رسول الله تزوجت امرأة من الأنصار قال : ما سقت إليها؟، قال:(نواة من ذهب أو وزن نواة من ذهب)، قال: (أولم ولو بشاة)[3].

وعن عائشة– رضي الله عنها– قالت : قال لي رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :(من يمن المرأة تسهيل أمرها وقلة صداقها) قال عروة : وأنا أقول من عندي : ومن شؤمها تعسير أمرها وكثرة صداقها[4].

وعن عائشة –رضي لله عنها–عن النبي– صلى الله عليه وسلم– قال: (أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة)[1].

---

(1) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها (1040/2).

(2) مهيم: ومعناه ما شأنك أو ما هذا وهي كلمة استفهام مبنية على السكون، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، باب قوله الوليمة ولو بشاة، (234/9).

(3) رواه البخاري، كتاب البيوع (52/3).

(4) صحيح ابن حبان،(405/9)، أخرجه أحمد (77/6 و91) ومن هذا الوجه وبهذه الزيادة أخرجه الحاكم (181/2) وقال:"صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبى، قال الألباني –رحمه الله– وهو عندى حسن للخلاف المعروف فى أسامة بن زيد وهو الليثى، وأما إن كان العدوى . وبه جزم الهيثمى (255/4) ولم يتبين لى مستنده، فهو ضعيف. والله أعلم،(350/6).

وعن عائشة– رضي الله عنها – أن رسول الله–صلى الله عليه وسلم –قال: (إن من يمن المرأة تيسير خِطبتها وتيسير صداقها وتيسير رحمها)[2].

وروى أحمد بن حنبل في المسند، أن رجلاً سمع علياً– رضي الله عنه– يقول: (أردت أن أخطب إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ابنته، فقلت: ما لي من شيء فكيف ؟ ثم ذكرت صلته وعائدته، فخطبتها إليه، فقال: "هل لك من شيء؟ " قلت: لا، قال: " فأين درعك الحطمية[3] التي أعطيتك يوم كذا وكذا ؟ " قال: هي عندي . قال: "فأعطنيها " قال: فأعطيتها إياه) [4] .

عن أبي العجفاء السلمي قال : قال عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–(لا تغالوا صداق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولاكم وأحقكم بها محمد النبي – صلى الله عليه وسلم – ما أصدق امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية، وإن الرجل ليثقل صدقة امرأته حتى يكون لها عداوة في نفسه، ويقول: قد كلفت إليك عتق القربة أو عرق القربة، وكنت رجلا عربيا مولدا ما أدري ما علق القربة أو عرق القربة[5].

---

(1) النسائي ،سنن النسائي الكبرى، كتاب عشرة النساء ،باب بركة المرأة ،حديث رقم 9274 (5/ 402)، وفي المستدرك : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، رقم الحديث (2657)، (2 / 178)، قال الألباني في السلسة الضعيفة أنه حديث ضعيف (243/3).

(2) مسند الإمام أحمد (41 /27)، قال الشيخ الألباني : (حديث حسن) انظر حديث رقم : 2235 في صحيح الجامع(صفحة 444).

(3) الحطمية: قال ابن الأثير: هي التي تحطم السيوف، أي: تكسرها، وقيل: هي العريضة الثقيلة، وقيل: هي منسوبة إلى بطن من عبد القيس يقال لهم: حطمة بن محارب، كانوا يعملون الدروع، وهذا أشبه الأقوال(ابن الأثير، الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ،النهاية في غريب الحديث و الأثر ،تحقيق محمود محمد الطناحي، طاهر أحمد الزاوي، مؤسسة التاريخ العربي دار إحياء التراث العربي،(د.ط) بيروت– لبنان .حرف الحاء، حرف الحاء مع الطاء (402/1).

(4) مسند أحمد مسند علي بن أبي طالب–رضي الله عنه– حديث رقم (603)،(41/2)، حسن لغيره، قال شعيب الأرنؤوط: وهذا إسناد ضعيف لجهالة الرجل الذي سمع عليا، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير والد عبد الله بن أبي نجيح– واسمه يسار– فمن رجال مسلم،(41/2).

(5) (علق القربة) حبل تعلق به . أي تحملت لأجلك كل شيء حتى علق القربة وهو حبلها الذي تعلق به (عرق القربة) أي تحملت كل شيء حتى عرقت كعرق القربة وهو سيلان مائها . وقيل أراد بعرق القربة عرق حاملها . وقيل أراد تحملت عرق القربة – وهو مستحيل . والمراد أنه تحمل الأمر الشديد الشبيه بها . ابن

وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال: سألت عائشة زوج النبي – صلى الله عليه وسلم – : كم كان صداق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ؟ قالت: كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشا، قالت: أتدري ما النش ؟ قال: قلت: نصف أوقية، فتلك خمسمائة درهم، فهذا صداق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لأزواجه [1].

هذا هديه عليه الصلاة والسلام، والروايات تدل على سنية تخفيف المهر وعدم المبالغة والمغالاة فيه؛ لأن ذلك خلاف ما قرره رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وعمل به أصحابه الكرام من بعده ،وقال ابن القيم[2]– رحمه الله – بعد أن ذكر جملة من الأحاديث في ذلك المعنى: فتضمنت هذه الأحاديث أن الصداق لا يتقدر أقله.... وأن المغالاة في المهر مكروهة في النكاح وأنها من قلة بركته وعسره[3].

ثانياً : كراهة المغالاة في المهور:

نهى النبي – صلى الله عليه وسلم – عن المغالاة في المهور، كما أن الفقهاء كرهوا أن يزيد المهر على مهور نساء النبي – صلى الله عليه وسلم – وقد كانت أحاديث النبي – صلى الله عليه وسلم – ،في النهي عن المغالاة في المهور صريحة بهذا الشأن ومنها:

ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، سنن ابن ماجه ،كتاب النكاح، باب صداق النساء (607/1) ، مسند عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– رقم285، قال المحقق الأرنؤوط : في الهامش رقم1: حديث صحيح،... صحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي . (382/1–383)..

(1) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك من قليل وكثير واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به (1042/2).

ابن قيم الجوزية: (691 –751هـ، 1292– 1350م)، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعدولد في دمشق وتتلمذ على يد ابن تيمية، من كتبه (إعلام الموقعين) و(الطرق الحكمية في السياسة الشرعية) و(شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل)، و(كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء) نقلاً عن الأعلام للزركلي : (56/6)..

(3) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ،زاد المعاد في هدي خير العباد ،مؤسسة الرسالة، ط 27 ، 1415هـ/1994م ، بيروت .(178/5).

عن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال : جاء رجل إلى النبي– صلى الله عليه وسلم –فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار، فقال له النبي – صلى الله عليه وسلم – :(هل نظرت إليها ؟ فإن في عيون الأنصار شيئا) قال: قد نظرت إليها قال: (على كم تزوجتها ؟) قال :على أربع أواق، فقال له النبي – صلى الله عليه وسلم –: (على أربع أواق ؟ كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك ،ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب منه) قال: فبعث بعثا إلى بني عبس بعث ذلك الرجل فيهم)[1]، هذا الحديث الصحيح يؤكد ما اتجهنا إليه من القول بكراهة المغالاة في المهور، وقد قيل تعليقاً على الحديث؛ أنكر النبي – صلى الله عليه وسلم – على من بالغ في المهر بما يقتضي كراهة ذلك [2]، وعليه فإن تحميل الإنسان نفسه ما لا يطيق من المهر فإنه يخالف السنة الشريفة وينكر عليه هذا الفعل بمقتضى الحديث .

عن أبي العجفاء السلمي قال: قال عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–: لا تغالوا صداق النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولاكم وأحقكم بها محمد النبي – صلى الله عليه وسلم– ما أصدق امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية[3]، وإن الرجل ليثقل صدقة امرأته حتى يكون لها عداوة في نفسه، ويقول: قد كلفت إليك عتق القربة أو عرق القربة، وكنت رجلا عربيا مولدا ما أدري ما علق القربة أو عرق القربة[4]، وقال ابن تيمية – رحمه الله – ويكره للرجل أن يصدق المرأة صداقا يضر به إن نقده، ويعجز عن وفائه إن كان دينا [5].

---

(1) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها، (1040/2).

(2) سليم، عمرو عبد المنعم، آداب الخِطبة والزفاف من الكتاب وصحيح السنة، دار الضياء للنشر والتوزيع، ط1421،1هـ/2000م، طنطا – مصر .(صفحة 53).

(3) القول بغلاء المهور هذه الأيام له علاقة بالحالة المالية للشباب المقبل على الزواج في محافظة القدس إذ يرون أن تكاليف المهر مرتفعة وفوق طاقتهم، و الحقيقة أن الواقع هذه الأيام استثنائي كون سعر الذهب في أعلى مستوياته خاصة في الأعوام الأخيرة 2008م حتى2012م، ومن هنا القول بغلاء المهور لا قياساً على مقدار المهر في عهد النبي– صلى الله عليه وسلم – أو حتى قبل السنوات العشرة الأخيرة .

(4) سنن ابن ماجه ،كتاب النكاح، باب صداق النساء (607/1) ، مسند عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– رقم285، قال المحقق الأرنؤوط: في الهامش رقم1: حديث صحيح،... صحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي. (383-382/1)..

(5) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم،الفتاوى الكبرى، محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1408،1هـ/1987هـ، (د.م.ن).(194/3).

المطلب الثاني: هدي الإسلام في تيسير الوليمة:

تقدم تعريف الوليمة في الاصطلاح وهي : طعام العرس والإملاك، وقيل هي كل طعام صنع لعرس وغيره[1]، وللولائم في الشريعة الإسلامية أحكام شرعية تضبطها من أجل تحقيق مقصد الشارع الحكيم منها، ومن الملاحظ في هذه الأيام أن الولائم أصبحت حملاً ثقيلاً على كاهل المقبلين على الزواج، وقد اتجه بعض الناس إلى ترك الوليمة خلافاً لأقل ما قيل في حكمها شرعاً كما سيأتي بيانه، وكذلك نجد أن الناس في الوليمة بين مسرف ومقتصد ومن خرج كلياً بالوليمة عن مقصدها الشرعي، وفي هذا المطلب سأبين حكم الوليمة شرعاً والحكمة المقصودة منها، وحكم المخالفات الشرعية التي اتخذها الناس كعادة في ولائمهم .

أولاً: حكم الوليمة:

الوليمة في الإسلام مشروعة، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوليمة سنة وفريق آخر على أنها واجبة وآراؤهم على النحو التالي:

ذهب **الحنفية** إلى أن الوليمة سنة مؤكدة أو أنها قريبة من الواجب [2]، وذهب **المالكية** إلى أن الوليمة مندوبة [3]، وذهب **الشافعية** إلى أن وليمة العرس سنة مؤكدة ، وفي قول أنها واجبة وهو المنصوص [4]، وقال الحنبلية إنها سنة مستحبة [5].

---

(1) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (440/10).

(2) ابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الفكر للطباعة والنشر،(د.ط) 1421هـ/2000م، بيروت(6/ 374).

(3) الجندي،خليل بن اسحاق، مختصر خليل، تحقيق: أحمد جاد، دار الحديث، ط1، 1426هـ/2005م، القاهرة، صفحة (110).

(4) الغمراوي، محمد الزهري، السراج الوهاج على متن المنهاج، دار المعرفة،(د.ط)بيروت،(صفحة 396)، المطيعي، محمد نجيب، تكملة المجموع شرح المهذب للشيرازي، مكتبة الإرشاد،(د.ط) جدة المملكة العربية السعودية،(75/18)، وهو الجزء الخامس من تكملة الشرح.

(5) ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد، المبدع شرح المقنع، دار عالم الكتب،(د.ط) س1423هـ/2003م، الرياض(166/7).

مما تقدم ندرك أن الوليمة وفق الأظهر أقوال الفقهاء وما اتفق عليه الجمهور أن وليمة العرس سنة مؤكدة لأدلة التالي ذكرها في مشروعية الوليمة، ومنها: ما رواه الإمام البخاري عن أنس– رضي الله عنه– قال: سأل النبي– صلى الله عليه وسلم–عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأة من الأنصار كم أصدقتها؟ قال: وزن نواة من ذهب وعن حميد سمعت أنسا قال: لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الأنصار فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال: أقاسمك مالي وأنزل لك عن إحدى امرأتي، قال:بارك الله لك في أهلك ومالك ،فخرج إلى السوق فباع واشترى، فأصاب شيئا من أقط وسمن، فتزوج فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أولم ولو بشاة) [1]،«فيسن عند الدخول بالمرأة أن يولم الزوج بما تطيب به نفسه ويقدر عليه مثله فإذا كان يقدر على أن يذبح لهم فيسن أن لا ينقص عن شاة لأنها أقل ما يطلب من القادر... »[2].

ثانياً: دليل مشروعية الوليمة:

دليل الوليمة من السنة النبوية المطهرة، وقد حفلت كتب السنة الشريفة والمتون بكثير من الأحاديث التي تدل على مشروعية الوليمة، وتلك الأحاديث كانت مستند الأئمة الفقهاء في آرائهم في حكم الوليمة ، **ومن تلك الأحاديث :**

1. ما رواه الإمام البخاري عن أنس– رضي الله عنه– قال: سأل النبي– صلى الله عليه وسلم–عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأة من الأنصار كم أصدقتها؟ قال: وزن نواة من ذهب وعن حميد سمعت أنسا قال: لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الأنصار فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال: أقاسمك مالي وأنزل لك عن إحدى امرأتي، قال:بارك الله لك في أهلك

---

(1) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الوليمة ولو بشاة، حديث رقم 5167، (24/7).

(2) الجزيري، عبد الرحمن، الفقه على المذاهب الأربعة، مكتبة الحقيقة، (د.ط)1425هـ/2004م، استانبول تركيا (32/3–33).

ومالك، فخرج إلى السوق فباع واشترى، فأصاب شيئا من أقط وسمن، فتزوج فقال النبي –صلى الله عليه وسلم –: (أولم ولو بشاة) [1].

2. عن ابن بريدة، عن أبيه قال: لما خطب علي –رضي الله عنه– فاطمة– رضي الله عنها– قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (إنه لا بد للعرس من وليمة)[2].

3. عن ابن مسعود قال: قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم –: (طعام أول يوم حق وطعام يوم الثاني سنة وطعام يوم الثالث سمعة ومن سمع، سمع الله به)[3].

ثالثاً: وقت الوليمة:

اختلف الفقهاء في وقت الوليمة ومبنى ذلك عندهم التفريق بين ما يصنع قبل الزفاف وما يصنع بعده، وسبب الاختلاف بين الفقهاء ما ورد عن النبي–صلى الله عليه وسلم – من أحاديث تدل مرة على أن وقتها قبل الزفاف ومرة على وجوبها بعده، والحقيقة أنني أميل إلى استحباب وقتها بعد الزفاف لما فعله رسول الله– صلى الله عليه وسلم – حيث تدل الروايات أنه أولم بعد الدخول في بعض الروايات؛ وكذلك إرشاده للصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف وكان قد تزوج بأن يولم ولو بشاة، وبعض الفقهاء ذهب إلى أن وقتها واسع فتصح قبل الزفاف وبعده وهي جائزة في الوقتين، ولكثرة الكلام في هذه المسألة أحيل القارئ الكريم إلى كتب الفقه والنظر في آراء الأئمة –رحمهم الله– [4].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الوليمة ولو بشاة، حديث رقم 5167، (24/7).

(2) مسند أحمد،(143/38)، صححه الألباني– رحمه الله– في صحيح الجامع حديث رقم 2419 (صفحة475).

(3) الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، بيروت،(3/ 403)قال الألباني –رحمه الله–: ضعيف، ضعيف الجامع الصغير وزياداته، حديث رقم3616، (صفحة529).

(4) الموسوعة الفقهية الكويتية، (249/45).

رابعاً :الحكمة من الوليمة:

للوليمة حكمة شرعية تفضي إلى« إشاعة الفرح وإدخال السرور على العروسين وأهليهما وعلى المدعوين، وفيها دعاء للزوجين، فكلها بركة إذا سارت على نهج الإسلام من البساطة والابتعاد عن المنكرات والتباهي والتفاخر الذي يمحق البركة ويمحو الحسنات، لذلك أكد الشارع على الترغيب فيها والتنويه بما لها من آثار اجتماعية بعيدة المدى في حياة الزوجين وفي إعلان النكاح والإشهاد عليه في نطاق واسع»[1].

خامساً: حكم تلبية الوليمة:

اختلف الفقهاء في حكم تلبية الوليمة على خمسة أقوال كما فصلها "إبراهيم بن علي بن عبيد العبيد" بعد أن عرض آراء الفقهاء وأدلتهم وهي على النحو التالي:«

القول الأول: وجوب إجابة الدعوة مطلقاً سواء كانت عرساً أو غيره.

القول الثاني: أن إجابة الدعوة سنة مطلقاً في العرس وغيره.

القول الثالث وهو قول الجمهور: لتفصيل وهو أن إجابة الدعوة تجب في العرس دون غيره.

القول الرابع: أن إجابة وليمة العرس فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين.

القول الخامس: أن إجابة الدعوة تسن في العرس وتباح في غيره.» [2].

---

(1) محمد سعيد درويش، مرجع سابق ،(صفحة 55) .

(2) العبيد، ابراهيم بن علي بن عبيد، بحث في إجابة الدعوة، مجلة الجامعة الإسلامية– المدينة المنورة العدد111، عمادة البحث العلمي– 1423 هـ / 2002 م.

وقد رجح العبيد في المسألة بقوله:« وهو التفصيل وأن الدعوة تجب إجابتها في العرس وتسن فيما عداه وهو قول جمهور أهل العلم وهذا القول أقوى في نظري لقوة أدلته ولأن فيه توسطاً بين القول الأول والثاني ولأن حمل حديث أبي هريرة وابن عمر والذي فيهما إطلاق العصيان على من لم يجب الدعوة على وليمة العرس فيه قوة ويكون كافياً في تخصيص وليمة العرس بالوجوب دون غيرها وذلك لأن حمل الوليمة على وليمة العرس هو قول أكثر أهل العلم وهو قول أكثر أهل اللغة فهذا يدل على أن هذا هو الغالب في استعمال هذا اللفظ والأحكام إنما تعلق بالغالب لا بالنادر الذي لا يقع إلا قليلاً...»[1].

وورد في الموسوعة الكويتية أن إجابة الوليمة واجبة عينا على كل من يدعى إليها[2]، والأدلة على ذلك كثيرة منها ما ورد في صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-قال: (إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها)[3] ، وعن نافع قال: سمعت عبد الله بن عمر، -رضي الله عنهما- يقول: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-(أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيتم لها)، قال: وكان عبد الله يأتي الدعوة في العرس وغير العرس وهو صائم)[4].

سادساً: مقدار الوليمة، وحكم الإسراف فيها:

ذهب الفقهاء « الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة » إلى أنه لا حد لأقل الوليمة، وتحصل السنة الشريفة بأي شيء أطعمه، ولو بمدين من شعير[5]، وقد ورد في شرح مسلم أنه يستحب للموسر أن لا

---

(1) (المرجع السابق، نفسه).

(2) الموسوعة الفقهية الكويتية، (39/30).

(3) رواه البخاري، كتاب النكاح، باب حق إجابة الوليمة والدعوة ومن أولم سبعة أيام ونحوه ولم يوقت النبي- صلى الله عليه وسلم- يوما ولا يومين، حديث رقم 5173، (24/7).

(4) رواه البخاري، كتاب النكاح، باب إجابة الداعي في العرس وغيره، حديث رقم 5179، (7/ 25).

(5) الموسوعة الفقهية الكويتية (250/45).

ينقص عن شاة ونقل القاضي[1] الإجماع على أنه لا حد لقدرها المجزئ بل بأي شيء أولم من الطعام حصلت الوليمة وقد ذكر مسلم بعد هذا وفي وليمة عرس صفية أنها كانت بغير لحم وفي وليمة زينب أشبعنا خبزا ولحما وكل هذا جائز تحصل به الوليمة لكن يستحب أن تكون على قدر حال الزوج قال القاضي واختلف السلف في تكرارها أكثر من يومين فكرهته طائفة ولم تكرهه طائفة قال واستحب أصحاب مالك للموسر كونها أسبوعا"[2].

وقد وردت أحاديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم – تدل على أنه أولم بشاة مرة وأولم بأقل من ذلك، فعن أنس قال: (ما أولم النبي –صلى الله عليه وسلم– على شيء من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة)[3]،وعن أنس:(أن رسول الله– صلى الله عليه وسلم – أعتق صفية وتزوجها وجعل عتقها صداقها وأولم عليها بحيس[4])[5].

وفي البخاري ايضاً: عن صفية بنت شيبة قالت: (أولم النبي– صلى الله عليه وسلم–على بعض نسائه بمدين من شعير)[6]، هذه الأحاديث وغيرها تؤكد على أن لا حد لأكثر الوليمة ولا حد لأقلها وأنها بحسب حال الزوج وقدرته المالية.

أما في أيامنا هذه فإن مظاهر الإسراف في الوليمة واضحة جداً، حيث إن معظم ما يجري في الولائم مرده البذخ والترف والتبذير، ولا تحقق مقاصد الشارع الحكيم منها، والحقيقة أن كثيراً من الولائم التي

---

(1) القاضي عياض (476– 544 هـ = 1083– 1149 م) عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل: عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته ،كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم، ولي قضاء سبتة، ومولده فيها، ثم قضاء غرناطة، وتوفي بمراكش مسموما، قيل: سمه يهودي ،من تصانيفه " الشفا بتعريف حقوق المصطفى "وترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الامام مالك ،و" شرح صحيح مسلم، نقلاً عن الزركلي، الأعلام، (5 /99).

(2) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المطبعة المصرية بالأزهر، ط1، 1347هـ/1929م، (د.م.ن)،(218/9).

(3) رواه البخاري ، كتاب النكاح ، باب الوليمة ولو بشاة ، حديث رقم 5168، (24/7).

(4) الحيس: أصله الخلط يقال حاس يحيس حيسا وبه الحيس وهو ما جمعت فيه أخلاط من أقط وسمن وتمر وما اتفق لهم، الحميدي، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد بن بن يصل الأزدي، تفسير غريب ما فى الصحيحين البخارى ومسلم، تحقيق: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة ط1– 1415هـ– 1995م، – القاهرة – مصر(صفحة 272).

(5) راه البخاري، كتاب النكاح، باب الوليمة ولو بشاة، حديث رقم 5269 (24/7).

(6) رواه البخاري، كتاب النكاح، باب من أولم بأقل من شاة، حديث، رقم 5172 (24/7).

يضيع فيها الطعام هدراً لزيادته عن الحد، وهذا حكمه حرام لأنه إسراف ولأن الله –عز وجل– نهى عنه، قال تعالى:﴿ ... وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (31) قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (32) قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [1].

ولا يجوز الإسراف في الولائم للنهي الوارد في الآية الكريمة السابقة، ولأن في ذلك إضاعة للمال، حيث إنه في معظم الأوقات يكون هناك فائض في الطعام لا يُستفاد منه ويلقى في القمامة، ولما يترتب على ذلك من مفاسد عظيمة تضر بالمقبلين على الزواج، وتضع حداً أمام مستقبل حياتهم فلا يقدم أحدهم على الزواج خوفاً من تبعات الزفاف والوليمة التي تشكل نسبة عالية من تكاليف الزواج في محافظة القدس، فمن المعروف أن أقل ما يُذبح في الولائم هذه الأيام يتراوح ما بين 15 إلى 20 من الشياه .

ولا يُكتفى بهذا فقط بل إن بعض الولائم هذه الأيام يدعى إليها الأغنياء وأصحاب المناصب والشخصيات المعتبرة دون الفقراء؛ وذلك من أجل مظهر أولياء العريس أمام الناس .

سابعاً: هدي الإسلام في الوليمة:

شرعت الوليمة لتحقيق الإشهار والتعارف والتآلف، وأن حكم الوليمة يدور ما بين المباح والمندوب والواجب، وقد تكون الوليمة حراماً إذا ما كانت من شر الولائم التي نبه النبي– صلى الله عليه وسلم – إليها ومن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة –رضي الله عنه–أنه كان يقول: (شر

---

[1] سورة الأعراف، (7/الآية31).

الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله –صلى الله عليه وسلم –)[1].

فمن الحديث السابق نصل إلى أن الوليمة في الإسلام « سنة فضيلة – وقد سبق أن قدمنا لحكم الوليمة في الشرع – التي دعا إليها الرسول – صلى الله عليه وسلم – وقلنا أنها وظيفة اجتماعية لها غاياتها ومراميها، وتلبيتها واجبة، وأساسها البساطة والتسهيل،وحسب القدرة والاستطاعةدون تبذير ولا إسراف، وألا يفرق في الدعوة بين صغير وكبير أو غني وفقير؛ ولأن غاياتها سامية ومراميها عامة، كان على أهل الفضل أن يساعدوا العروس في نفقاته ونفقات الزواج عامة وكل ذلك تبعاً لما سنه المعلم الأعظم والقدوة المثلى – صلى الله عليه وسلم .»[2].

وكان هديه عليه الصلاة والسلام التيسير في المهر فإن هديه أيضاً التيسير في الوليمة، وقد تقدمت في هذه الدراسة أحاديث تدل على مشروعية الوليمة، وحكمها ووقتها وحكم الإسراف فيها، وفي هذا المطلب أبين بعضاً من الأحاديث التي يؤخذ منها هدي النبي –صلى الله عليه وسلم– في وليمة النكاح .

ما روي عن أنس بن مالك –رضي الله عنه– قال: قدم النبي –صلى الله عليه وسلم– خيبر فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جمال صفية بنت حيي بن أخطب وقد قتل زوجها وكانت عروسا فاصطفاها رسول الله– صلى الله عليه وسلم –لنفسه فخرج بها حتى بلغنا سد الروحاء حلت، فبنى بها ثم صنع حيسا في نطع[3] صغير، ثم قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: آذن من حولك، فكانت تلك وليمة رسول الله، صلى الله عليه وسلم ،على صفية[4].

---

(1) صحيح البخاري كتاب النكاح، باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله، حديث رقم 5177، (25/7).

(2) محمد سعيد درويش، مرجع سابق،(صفحة 67).

(3) نطع: بساط من الاديم،الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تاج العروس، مادة "نطع"،(261/22).

(4) صحيح البخاري، باب هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرئها ولم ير الحسن بأسا أن يقبلها أو يباشرها، حديث رقم (2235)،(48/3).

وعن ابن بريدة، عن أبيه قال: لما خطب علي- رضي الله عنه- فاطمة -رضي الله عنها- قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (إنه لا بد للعرس من وليمة)[1].

وعن أنس -رضي الله عنه- قال: سأل النبي- صلى الله عليه وسلم- عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأة من الأنصار، كم أصدقتها؟ قال: وزن نواة من ذهب، وعن حميد سمعت أنسا قال: لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الأنصار فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال: أقاسمك مالي وأنزل لك عن إحدى امرأتي، قال :بارك الله لك في أهلك ومالك، فخرج إلى السوق فباع واشترى، فأصاب شيئا من أقط وسمن، فتزوج فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: (أولم ولو بشاة) [2].

وعن ابن مسعود -رضي الله عنه- قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:(طعام أول يوم حق وطعام يوم الثاني سنة وطعام يوم الثالث سمعة ومن سمع سمع الله به)[3].

من ذلك ندرك أن السنة الشريفة في الوليمة أنها تحصل في أي طعام سواء كانت شاة أو أكثر أو أقل من شاة، لكن بعض الفقهاء قالوا إنه يستحب ألا تقل عن الشاة ومن ذلك ما ورد في **المغني:** «ويستحب أن يولم بشاة إن أمكنه ذلك»[4].

وهذا من يسر الإسلام وتأكيدً على أن الوليمة تكون بحسب حال الزوج، وأن المقصود منها تحقيق السنة الشريفة في الوليمة وإشهار الزواج والصلة الاجتماعية .

---

(1) مسند أحمد(143/38)، صححه الألباني- رحمه الله-في صحيح الجامع حديث رقم 2419 (صفحة475).

(2) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الوليمة ولو بشاة ، حديث رقم 5167 ، (24/7).

(3) سنن الترمذي(3/ 403)، قال الألباني -رحمه الله-: ضعيف، ضعيف الجامع الصغير وزياداته، حديث رقم3616، (صفحة529).

(4) ابن قدامة، (106/8).

الفصل الخامس

دور المحاكم الشرعية والمؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية والمجتمع في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس .

المبحث الأول: دور المحاكم الشرعية والمؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية في علاج هذه الظاهرة .

المطلب الأول: دور الوقاية من خلال التشريعات.

المطلب الثاني: دور التوعية والنصح والإرشاد.

المبحث الثاني: دور المجتمع في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج .

المطلب الأول: الدور المطلوب من المجتمع في محافظة القدس من أجل علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج فيها.

المطلب الثاني: الخطوات العائلية العملية في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس وتيسير الزواج :

المطلب الثالث:إسهامات المؤسسات (جامعة القدس، مؤسسة عمارة الاقصى).

المبحث الثالث: سبل علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

المبحث الأول: دور المحاكم الشرعية والمؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية في علاج هذه الظاهرة:

المطلب الأول: دور الوقاية من خلال التشريعات:

ليس هناك دور أهم من دور المحاكم الشرعية من بين المؤسسات والهيئات الدينية التي تتمثل بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية أو الأوقاف الإسلامية في القدس ودار الإفتاء، في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج، حيث تعد المحاكم الشرعية هي العنوان الذي يُقبل عليه الناس عند الزواج، فهي المكان الذي يتوجه إليه أولياء الشباب من كلا الجنسين من أجل إجراء معاملة عقد الزواج واختيار المأذون الشرعي الذي يجري عقد الزواج، ومن هذه المهمة ندرك الدور الحقيقي للمحاكم الشرعية ومدى تأثيرها في وضع حد لارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

إن هذه الظاهرة بحاجة إلى علاج جذري مع ازدياد الآثار السلبية لها ومدى تأثيرها على المجتمع بما تلقيه من مظاهر اجتماعية مرضية لا يَسهُل حلها، إلا من خلال وضع المخططات الشاملة حيث تتعاضد المؤسسات والهيئات المسؤولة والمحاكم الشرعية أحد أهم أضلعها مع الأولياء من أجل العمل الجاد نحو علاج هذه الظاهرة حيث تقع على عاتقها، والسؤال الذي يدور في ذهن كل إنسان يبحث عن سبل علاج هذه الظاهرة من خلال المحاكم الشرعية يجد أنها تتمثل في الوجه الأول من خلال التشريعات:

إذ إن أحد أهم التشريعات التي وضعت في المحاكم الشرعية فيما يتعلق بالزواج قيام المحكمة الشرعية بإجراء عقود الزواج فيها أو من خلال أحد المأذونين الشرعيين الذي يعين من قبل المحكمة[1]، حيث

---

(1) المادة :36-أ- يجب على الخاطب مراجعة القاضي أو نائبه قبل إجراء عقد الزواج.ب- يوثق القاضي أو من يأذن له عقد الزواج بوثيقة رسمية .ج- إذا أجري عقد زواج ولم يوثق رسمياً يعاقب كل من العاقد والزوجين والشهود بالعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات وتغرم المحكمة كل واحد منهم بغرامة مقدارها 200 دينار.د-يعاقب كل مأذون لا يسجل العقد في الوثيقة الرسمية المعدة لذلك بالعقوبتين المنصوص عليهما في الفقرة (ج) من هذه المادة مع العزل من الوظيفة. هـ-يعين مأذونو توثيق عقود الزواج

يتم تغريم كل من لا يجري عقد الزواج عن طريق المحكمة الشرعية أو أحد مأذونيها، وهذا أمر هام يمكن المحكمة من توجيه تكاليف الزواج من خلال قانون الأحوال الشخصية، بما يدفع الناس إلى إجراء العقد تحت ناظري المحاكم الشرعية ، وتأتي أهمية هذا التشريع من أنها تضع حداً أمام الشروط المُكلفة المخالفة للشريعة الإسلامية كما أنها تحد من أطماع وتجاوزات الأولياء فيما يتعلق بالمهر، وذلك من خلال إجراء بعض التغييرات على عقود الزواج ومن أمثلة ذلك إلغاء فقرة توابع المهر في نموذج عقد الزواج بما يخفف من تكاليف الزواج في محافظة القدس.

كما أن المحكمة الشرعية في محافظة القدس تُجري العقد وفقاً لمواد قانون الأحوال الشخصية، حيث تعتبر تلك المواد مواداً جوهرية يمكن من خلالها توجيه تكاليف الزواج في المحافظة وهذه المواد هي:

المادة (2): من قانون الأحوال الشخصية الأردني: الخِطبة: طلب التزوج أو الوعد به[1].

المادة (3): لا ينعقد الزواج بالخِطبة ولا بالوعد ولا بقراءة الفاتحة ولا بقبض أي شيء على حساب المهر ولا بقبول الهدية [2] .

ومن خلال هذه المادة يمكن تنبيه الخاطبين إلى المخالفات الشرعية التي تجري بين الخاطبين بما يتعلق بالعادات والأعراف التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة : كإقامة حفل الخطوبة وإحضار الشبكة ودبلة الخطوبة وغيرها من الأمور التي بيناها سابقاً في مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج فيما يتعلق بالخِطبة .

المادة (11): يمنع إجراء العقد على امرأة إذا كان خاطبها يكبرها بأكثر من عشرين سنة إلا بعد أن يتحقق القاضي من رضاها واختيارها[3].

وتنظم أعمالهم وفق تعليمات يصدرها قاضي القضاة. قانون الاحوال الشخصية الاردني المؤقت رقم 36لسنة 2010،دائرة قاضي القضاة .

(1) المادة 2 : قانون الاحوال الشخصية الاردني المؤقت رقم 36لسنة 2010،دائرة قاضي القضاة .

(2) المادة 3 : ذاتها في قانون الأحوال الشخصية الأردني المعمول به في المحكمة الشرعية في القدس كذلك في المادة 3 في قانون الأحوال الشخصية الأردني (المؤقت) المعمول به في المحاكم الشرعية الفلسطينية رقم 61 لسنة 1976م .

(3) المادة 11: قانون الاحوال الشخصية الاردني المؤقت رقم 36لسنة 2010،دائرة قاضي القضاة .

هذه المادة وفقاً لقانون الاحوال الشخصية الأردني الجديد لعام 2010م تضع حداً امام طمع أولياء الأمور في تزويج بناتهم من رجل أكبر منهن سناً بفارق فاحش طمعاً منهم في مال الزوج، كذلك يحد من طلب المهور المرتفعة مقابل التغاضي عن سن الزوج .

كذلك المادة المادة (53):

أ- للزوج الزيادة في المهر بعد العقد وللمرأة الحط منه إذا كانا كاملي أهلية التصرف ويلحق ذلك بأصل العقد إذا قبل به الطرف الآخر في مجلس الزيادة أو الحط منه على أن يوثق ذلك رسمياً أمام القاضي .

ب-لا يعتد بالسند المتضمن إقرار الزوجة بقبض مهرها أو إبرائها زوجها منه إلا إذا تم توثيقه رسمياً .

المادة(54) :لا يجوز لأبوي الزوجة أو أحد أقاربها أن يأخذ من الزوج نقوداً أو أي شئ آخر مقابل تزويجها أو إتمام زفافها له، وللزوج استرداد ما أخذ منه عيناً إن كان قائماً أو قيمته إن كان هالكاً.

هذه المادة والتي سبقتها بفقرتيها (أ) و(ب) تضبط أمراً هاماً يتعلق بالمهر وهو في الفقرة (أ) أن تعديل المهر إذا كان لزيادته لا يتم إلا من خلال الزوج أما في حالة الحط منه فللمرأة إجراء ذلك بنفسها إذا قبل الطرف الآخر بذلك، كما أن المادة (ب) هي ضمانة لحفظ حق المرأة في مهرها إذا لم تقبض المهر ولم يوثق ذلك في وثيقة رسمية وهذا حجة على الأولياء ممن يدعون أن رفع تكاليف الزواج تحفظ حقوق بناتهن، أما المادة (54) فهي تؤكد أحقية المرأة بمهرها وما يعطى لها، كما أنه يضع حداً أمام طلب الولي شيئاً لنفسه مقابل التزويج وهذا يمنع عضل الولي لها عن الزواج .

كذلك ما ورد في الباب الثالث من قانون الأحوال الشخصية (**آثار عقد الزواج**): **الفصل الأول منه: المهر والجهاز**، المادة 39 وما بعدها حتى المادة 58 كلها تؤكد على حفظ حق المرأة، كما أنها تنص على أمر مهم يتعلق بمهر المثل وهذا أحد أهم ضوابط الاختلاف إن حصل في أي وقت ويضمن عدم الإضرار بالطرفين في حال النزاع إن لم يكن المهر قد سمي من قبل في العقد، والحقيقة أن معظم العقود هذه الأيام تسمى فيها المهور إلا نادراً، كذلك ما أشير في المواد فيما يتعلق بالجهاز وأنه جزء من المهر حيث إن العرف القائم أن الجهاز خارجٌ عن المهر يتم شراؤه وفقاً لطلب الفتاة وقد

أشرت في الدراسة إلى تكاليف الجهاز والكسوة وهي أحد الأعباء التي ترفع من تكاليف الزواج في محافظة القدس.

أما عن فعالية هذه التشريعات:

فإنه لا يخفى على أحد أن تكاليف الزواج في محافظة القدس تقع ضمن تراضي الطرفين، فإن بعض المواد القانونية لا تغير حال هذه التكاليف إذا كانت بالتراضي، وهذا مرده إلى قصور قانون الأحوال الشخصية في قدرته على وضع حدٍ أعلى لتكاليف الزواج، إذ إن أي تحديدٍ للمهر بحدٍ أعلى يعتبر مخالفاً للحكم الشرعي في عدم وجود حدٍ لأكثر المهر وأقله، حيث لا دليل يقوي من تشريع أمر كهذا، وقد يقول قائل كيف للمحاكم أن تثبت دورها في علاج هذه الظاهرة، قلت من خلال التوجيه والإرشاد والتوعية كما سنرى في المطلب التالي .

المطلب الثاني: دور التوعية والنصح والإرشاد:

قال تعالى: ﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[1]،" المعروف هو الأمر الذي تعارفته العقول ولم تختلف فيه الأفهام، وهو الذي يكون متفقا مع الفطرة الإنسانية التي لَا تختلف في الناس، والمنكر هو ما تضافرت العقول على إنكاره وقبحه، وهو مناقض للفطرة الإنسانية، وإن العقول من بدء الخليقة تضافرت على أمور أقرتها، وعلى أخرى أنكرتها، فلم تختلف العقول في مدح الصدق والعدل والحياء والعفة، ولم تختلف العقول في استنكار الظلم والكذب والفجور والاعتداء بكل ضروبه "[2] ولا شك أن جانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجدر انتهاجه في موضوع علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس نظراً للمعروف العظيم الذي يترتب على تيسير أمور الزواج والمنكرات الشديدة التي تنتج عن ارتفاع تكاليف

---

(1) سورة آل عمران، (3/الآية104).

(2) أبو زهرة، حمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، (د.ط) (د.م.ن).(1343/3).

الزواج في محافظة القدس وتصعيب أموره، حيث يتمثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذا الجانب، من خلال التوعية والإرشاد الديني فهو السبيل الأمثل والطريقة الأقوم أمام مواجهة ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، من خلال غرس وتقوية الوازع الديني في نفوس المسلمين وصون مناعتها أمام التقاليد والأعراف الفاسدة والمظاهر الزائفة، حيث تستمد المحاكم الشرعية سلطتها أو فلنقل مهمتها من هدي الإسلام، وهدي النبي– صلى الله عليه وسلم – حيث إن القائمين على المحاكم الشرعية هم القضاة من أهل العلم والدعاة وطلاب العلم الشرعي، وتشكل المحكمة الشرعية في محافظة القدس المرجعية الإسلامية التي تحافظ على القيم الإسلامية وهي التي تنشر الوعي الديني وتبين الأحكام الشرعية للمسلمين .

وتقع على عاتقها مسؤولية تعريف الناس بسماحة الدين الإسلامي، وتبيان أن الشريعة الإسلامية هي الأجدر بالاتباع وهي الضمانة للمرأة من أجل حفظ حقوقها لا الأعراف ولا التقاليد، وأن الإسلام هو طريق الحياة الزوجية السعيدة وبه تكون الأسرة المطمئنة المستقرة .

والحقيقة أن القضاة والمأذونين في المحاكم الشرعية يبينون للناس أن من يمن المرأة يسر مهرها وأن البركة تكمن في تخفيف تكاليف الزواج عن كاهل الشباب المقبلين على الزواج، وكذلك هم من يرشدون الناس إلى السبيل الحق وينبهونهم إلى المخاطر التي تترتب على المغالاة في المهور، والتكاليف المرتفعة للزواج، ويبينون لهم الأحكام الشرعية في الاحتفالات والسهرات، كذلك هدي الإسلام في الوليمة وغيرها من أمور الزفاف، كما أن القضاة يجيبون عن أسئلة الناس ممن يستفتونهم ويقدمون لهم النصح والإرشاد بما يضمن استقرار حياتهم، وقد تقدمت الإشارة إلى أن أحد أهم أسباب ارتفاع تكاليف الزواج يرجع إلى أسباب دينية.

فمهمة المحاكم الشرعية بالشراكة مع الهيئات الإسلامية المختلفة كوزارة الأوقاف ودار الإفتاء تقوم على أساس تقويم سلوك الناس، وتعميق الوازع الديني في نفوسهم وإرساء المباديء الأخلاقية عندهم وذلك من خلال تبيان ضوابط تكاليف الزواج بما لا يخرج به عن مقاصده الشرعية، وذلك بإعادة الناس إلى المسار الصحيح في مقياس التفاضل، وغرس هذه القيمة في النفوس في مختلف الأعمار عن طريق إعداد الفرد المسلم إعداداً يوافق الشريعة الإسلامية بحيث تخضع تصرفاته وسلوكياته في شتى أموره لقواعد الشريعة الإسلامية و لتكن تصرفات المسلم نابعة من الدين لا من أي شيء آخر غيره سواء كانت أعراف و تقاليد فاسدة أم مقاييس خاطئة أو مظاهر زائفة .

ويمكن للمحاكم الشرعية والهيئات الدينية أن تلعب دورها المجتمعي، بما يتناسب مع متطلبات فئات المجتمع المختلفة ومراعاة كل ما يتعلق بالفرد ومشاكله ومتطلباته، وأداء هذا الدور يمكن تحقيقه داخل المؤسسة وخارجها، من خلال تحين الفرص والمبادرة إلى النصيحة ونشر الوعي على أيدي الدعاة أو العلماء في كل وقت عبر الخطب على المنابر أو الندوات والمحاضرات أو عبر وسائل الإعلام ويراعى فيها أن تتضمن بياناً للمخاطر بذكر الأمور الواقعية كاستدلال الدعاة أو الموجه أياً كانت صفته بالإحصاءات التي تبين خطورة الموقف والآثار التي نتجت عن هذه التكاليف المرتفعة .

أما عن التساؤل الذي يجدر إجابته حول إذا ما كانت المحاكم الشرعية والمؤسسات الدينية تقوم بدورها أم لا؟ فقد أجيب عن هذه المسالة من ناحيتين في استطلاع الرأي؛ فالأغلبية العظمى ممن استطلعت آراءهم يقرون بقدرة المحاكم الشرعية على إبراز دورها أو أنه يمكن أن يكون لها دور في مواجهة هذه الظاهرة، إلا أنهم بعد هذا الإقرار؛ يقرون بعدم قيام هذه الهيئات والمؤسسات بما فيها المحاكم الشرعية ودار الإفتاء ووزارة الأوقاف بدورها المطلوب منها، وأن هذا الدور إن كان موجوداً فهو دور محدود لا يكاد يلمس في المجتمع.

أما عن الجمعيات الخيرية فإنه حسب علمي لا يوجد في محافظة القدس جمعيات خيرية تعنى بهذا الجانب، حيث توجهت بسؤال في وزارة الداخلية في الحكومة الفلسطينية عن وجود هذه الجمعيات وقد قيل لي أنه لا يوجد أي جمعية تُعنى بهذا الجانب .

ولا أعلم إذا ما كان هناك جمعيات تعمل دون ترخيص لم تدخل بياناتها في وزارة الداخلية، كما أن استطلاع الرأي أنكر هذا الجانب، ولم يُلمس دور الجمعيات الخيرية في القدس في هذا الموضوع، ولم أسمع من أي شخص قيام جمعية من الجمعيات الخيرية بمساعدته في الزواج أو حتى قيامها بدور توعوي، أو عقدت ندوة أو ألقيت محاضرة في هذا الشأن.

المبحث الثاني: دور المجتمع في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج:

المطلب الأول: الدور المطلوب من المجتمع في محافظة القدس من أجل علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج فيها:

المقصود بالمجتمع: الأسر والعائلات والمجتمع المحلي في محافظة القدس، أما عن دورهم فالمقصود فيه الإجراءات التي فعلوها أو يجدر بهم فعلها من أجل علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، **انطلاقاً** من مسؤليتهم الاجتماعية كأولياء لشباب من كلا الجنسين مقبلين على الزواج تتهددهم أخطار وأمراض اجتماعية خطيرة كالعنوسة والعزوف عن الزواج وتأخر سن الزواج انتهاءً بالوقوع في الزنا– والعياذ بالله – **واتباعاً** منهم لقوله تعالى :﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾[1] فالمجتمع في محافظة القدس هو مجتمع مسلم في أصله ميزه الله بميِّزات لا تتوفر في غيره من المجتمعات.

وانطلاقاً من هذه الآية الكريمة فإنَّ – المسلم بصفته فرداً في المجتمع– مطالب بأن يقيم أساس أعماله وأقواله وأعرافه وعاداته على طاعة الله تعالى وطاعة رسوله – صلى الله عليه وسلم – والانصياع لأمر الله – عز وجل– في كافة أموره وتحكيم شرعه في موضوع الزواج وتكاليفه من خلال تحقيق مقاصد الشرع من الزواج، ولا يتم ذلك إلا من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولا شك أن انتشار هذه الظاهرة تقع مسؤوليتها أساساً على كاهل هذا المجتمع الذي شَرَّعَ لأعراف فاسدة وسار وِفقَ تقاليد مُضرة، أضرت بأبنائه وأفسدتهم، ونغصت عليهم حياتهم، وهددت أمنهم الاجتماعي واستقرارهم الأسري، فالعائلات في محافظة القدس جزءٌ من هذه الظاهرة المرضية فهم باتباعهم التقاليد والعادات والأعراف والأهواء غير المشروعة يجنون على أنفسهم ويفسدون أبناءهم.

---

(1) سورة آل عمران، (3/الآية110).

إذا عُلم هذا فإنه يجدر بهم – أهالي محافظة القدس – القيام بدورهم من خلال اتباعهم لهدي الإسلام وامتناعهم عن التقاليد الفاسدة غير المشروعة، وذلك هو العلاج المطلوب والسبيل الأنجع لوقف هذه الظاهرة أو الحد منها، كذلك فإن المجتمع وأولياء الأمور يطلب منهم إظهار المسؤولية تجاه شباب المحافظة من كلا الجنسين تحقيقاً لما أمروا به من أمر بالمعروف ونهي عن المنكر، مع مراعاة دورهم في تحصين المجتمع من الأعراف والتقاليد والعادات الدخيلة، وعليهم توفير البئية الإسلامية التي لا تقبل إلا بما يتوافق مع روح ومقاصد الشريعة الإسلامية، وذلك لا يجتمع إلا من خلال العمل بكتاب الله تعالى وسنة رسول الله–صلى الله عليه وسلم –بفهم سلف الأمة في شتى مجالات الحياة بما فيها الزواج وما يرافقه من أمور، سواءٌ في الحفلات أو الولائم أوالمهور وغيرها .

ولا يقال: الناس فعلوا ذلك !! بل إن استحسان الناس للضلالة لا يعني شرعيتها، ولا أدلَّ على ذلك إلا ما رواه ابن مسعود – رضي الله عنه – قال : (إن الله نظر في قلوب العباد فلم يجد قلباً خيراً من قلب محمد – صلى الله عليه وسلم – فاصطفاه لنفسه وبعثه برسالته ، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلبه فوجد أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون عن دينه فما رآه المؤمنون حسناً، فهو عند الله حسن، وما رآه المؤمنون سيئا فهو عند الله سيء) [1].

فالعادات التي يراها المؤمنون بالاستناد إلى الكتاب والسنة الشريفة والفهم الصحيح هي العادات المعتبرة شرعاً وهي الأجدر بأن تقوم مقام الأعراف والعادات الوضعية الحالية المخالفة للكتاب الكريم والسنة الشريفة والهدي الإسلامي.

---

[1] الأصبهاني، أبو القاسم اسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي، الحجة في بيان المحجة و شرح عقيدة أهل السنة، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية (د.ط)، 1419هـ/1999م، الرياض– السعودية (429/2)، قال الألباني –رحمه الله–:حديث موقوف على ابن مسعود، إسناده حسن، السلسلة الضعيفة، رقم 533،(17/2).

المطلب الثاني: الخطوات العائلية العملية في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس وتيسير الزواج:

تعد إسهامات المجتمع في محافظة القدس في هذا الشأن قليلة جداً، فهي إما أن تكون محصورة في منطقة ما لا تتجاوزها، وإما أن تكون إسهامات عائلية لا تكاد تذكر، أو تأخذ شكل المساعدات المالية، أو التعاون بين أفراد العائلة أو الحمولة:

أولاً: إسهامات عائلية:

من خلال استطلاع آراء الناس التقيت ببعض من وجهاء العائلات المقدسية في محافظة القدس، وقد صرحوا لي عن مبادراتهم العائلية للمساهمة في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة ومن هذه العائلات:

عائلة العموري: حيث إنه كما قال لي السيد خالد ربحي العموري– أحد المبادرين وواحدٌ من وجهاء العائلة – قال : أن لديهم مبادرة في هذا الشان تتمثل بما يلي:

1. إنشاء صندوق للعائلة يضع فيه كل شخص ذكر مبلغاً من المال تستخدم لهذا الغرض وأغراض أُخرى .
2. يقوم صندوق العائلة بإقراض المتزوج مبلغاً من المال يسدده على سنوات بأقساط ميسرة دون فوائد.
3. يقوم أفراد العائلة بالإضافة إلى مساهماتهم في الصندوق بالمساهمة بمبلغ مالي " نقوط " للعريس، وهذا لا يعتبر قرضاً ولا ديناً في ذمة العريس .
4. يتكفل بعض من الموسرين بإحضار ما يمكن إحضاره من الأثاث أو الأجهزة الكهربائية كمساهمة في تيسير الزواج وتقدم هذه الأمور على شكل هدية للعريس .

5. تفعيل دور ديوان العائلة، ويقوم الديوان بأخذ رسوم مستقطعة من أفراد العائلة بشكل دوري لتغطية النفقات التشغيلية لديوان ويقام فيه المناسبات للرجال والنساء.

بعض العائلات الأخرى: أجرت بعض العائلات المقدسية خطوات جيدة تجاه التخفيف من تكاليف الزواج إلا أنها إسهامات ضعيفة، حيث إن بعضاً من أفراد العائلات التي هي امتداد لعائلات كبيرة في محافظة الخليل ممن يقيمون في محافظة القدس كعائلة التميمي والقواسمة وغيرهم؛ قاموا بإلغاء الوليمة " الحسب " وجعلوها وليمة بحسب يسر حال الزوج وعسره، كذلك فإنهم خففوا من مقدار المهر المقبوض مع تسجيل باقي المهر المعجل في وثيقة عقد الزواج، وبيان المقدار المقبوض منه، كذلك قامت بعض الأسر في بعض العائلات " أبناء الأعمام " بالمساهمة مع المقبلين على الزواج من شباب العائلة وذلك بتكفل أبناء العم بإحضار الأجهزة الكهربائية للعريس وقسم آخر يُسهم في غرفة النوم، وقسم يسهم بمبلغ مالي وهكذا من الأعمال الفردية غير المعممة في العائلة الأصل؛ إلا أنها لا تخفف من المتطلبات بل يتحمل هذه النفقات شخص آخر من العائلة، وهذا مأخذٌ على هذه الإسهامات.

ومن العائلات عائلة السلايمة: حيث قمت بالتواصل مع أحد وجهاء العائلة في منطقة الرام وأفادني أن للعائلة في منطقة محافظة القدس إسهامات تعين الأزواج الصغار على البدء بحياتهم الزوجية، حيث إن قسماً من العائلة يتحمل بعضاً من تكاليف الزواج، كشراء الأدوات الكهربائية والأثاث، وكذلك التخفيف عن العريس بافتتاح ديوان عائلة السلامية – مقره الرام– حيث يستوعب الديوان المناسبات، ويقتطع من أفراد العائلة مبلغاً شهرياً لهذا الشأن، وممن يقوم بعمل المناسبات في ديوان العائلة، آل دكيدك في منطقة باب حطة في القدس، وآل الرازم في الزعيم وآل الجولاني في الرام وغيرها من العائلات، وتقوم بعض العائلات بعقد القران في المسجد الأقصى المبارك لعدد من أبنائها، وتكون نفقات هذا المشروع من إسهامات أهل الخير في المنطقة وبمساعدة من مؤسسة عمارة الأقصى .

ومن أبرز الإسهامات العملية في علاج هذه الظاهرة (ما قامت به عائلات وحمائل قرية صور باهر في القدس):

إذ تعتبر هذه الإسهامات من المبادرات الحقيقة التي يمكن تكرارها، وهي من الأدوار العملية المستمرة، حيث اقتضت هذه المبادرة عمل ميثاق عائلي يشمل عائلات القرية إذ اتفقوا على عدد من البنود التي تعتبر بنوداً جوهرية تسهم في خفض تكاليف الزواج في المحافظة، وتيسير أمره على الشباب من كلا الجنسين، حيث تمتاز هذه الوثيقة أو الميثاق –كما أُطلق عليه –، بأنها تستمد شرعيتها من الشريعة الإسلامية وأحكامها، حيث اشتملت المبادرة على اثني عشر بنداً اتفقوا عليها ووقع عليها العلماء ووجهاء القرية وهي على النحو التالي باختصار[1]:

1. عدم المغالاة والمباهاة في المهور، وخاصة المصاغ الذهبي ... .
2. الوليمة يوم العرس سنة مرغب فيها؛ ندعو إلى عدم المبالغة في الوليمة واقتصارها على الأقربين من أهل العروسين، وأن لا يتكلف صاحب العرس ما لا يطيق، ويمكن اكرام الضيوف بالحلويات.
3. المحافظة على أصالة الأعراس بالامتناع عن إحضار الفرق الموسيقية وشراء المفرقعات واستخدامها .
4. التعهد بتربية أبنائهم على القيم والمثل والأخلاق الكريمة والتواضع والقناعة والمشاركة في الخير وترك ما من شأنه أن يفسد الود بين الناس .
5. التعهد بعدم إيذاء الجيران بأصوات الاحتفالات.
6. ترك عادة النقوط على الدفاتر حتى لا يعتبر ذلك ديناً ... .
7. تشجيع العرس الجماعي ... .
8. عدم دخول الأقارب والشباب الذكور على العروس بحجة النقوط ... .
9. عدم سير العروس في الزفة مكشوفة متبرجة ينظر إليها الناس .

---

(1) الملحق رقم (3) البنود الكاملة ونص الميثاق " ميثاق أفراح صور باهر– القدس الشريف ".

10. التعهد بإخلاء الأفراح من المنكرات والسفور والفجور وشرب الخمور .

11. دعوة العروسين للتفقه في دينهم ومعرفة كل واحد واجباته نحو الآخر .

12. تتعهد كل حمولة " عائلة "من خلال مختارها ووجهائها وأفخاذها وفروعها بتنفيذ كل ما جاء في الميثاق وحض أبناء عائلاتهم على الالتزام به .

هذا الميثاق أثبت نجاحه وقد سار عليه عدد كبير من أهالي القرية وأبنائهم، ويعتبر هذا الميثاق الأكثر جدية من بين المواثيق التي أعلن عنها في المحافظات الفلسطينية جمعاء .

كذلك تم الاتفاق على ميثاق شبيه للأفراح في العيسوية:

حيث وقَّعت شخصيات ووجهاء بلدة العيسوية وسط القدس المحتلة "ميثاق أفراح" ينص على عدم استخدام المفرقعات في أي مناسبة، باعتبارها ظاهرة سلبية ممكن أن تلحق الضرر لمستخدمها، إضافة إلى التكلفة العالية التي يضطر صاحب الفرح دفعها مقابل الحصول عليها، وأكدوا أن شراءها يعتبر دعماً لاقتصاد الاحتلال ،جاء ذلك في لقاء شخصيات ووجهاء البلدة لبحث انتشار ظاهرة استخدام المفرقعات والألعاب النارية في مدينة القدس في الأفراح والأعراس والمناسبات، وأكد وجهاء البلدة أنهم سيغادرون المناسبات التي تُستخدم فيها المفرقعات أو يتم خلالها إشهار السلاح، وتقرر خلال الاجتماع عمل لجان توعوية في العيسوية للتنبيه حول أضرار ومخاطر المفرقعات، كما أُقترِح خلال الاجتماع إيجاد صندوقٍ لدعم العريس بدلا من مصاريف المفرقعات[1].

والحقيقة أن هذا الميثاق لم ينل الاهتمام الكافي ولم يتم التعامل معه بجدية ولم يُفعَل، حيث إن كثيراً من الأفراح في العيسوية تخالف هذا الميثاق وكأن لم يكن ، وهذا مرده إلى ضعف الالتزام من قبل الوجهاء والأفراد ،وهذا المأخذ يمكن حمله على شتى المواثيق التي عنيت بهذا الشأن.

---

(1) نقلاً عن موقع : مؤسسة القدس الدولية، توقيع ميثاق أفراح في بلدة العيسوية تاريخ المشاهدة 2012/12/11م.

المطلب الثالث: إسهامات المؤسسات (جامعة القدس، مؤسسة عمارة الاقصى):

تقوم بعض المؤسسات بإجراء عقود الزواج تحت رعايتها في المسجد الأقصى المبارك، وتكون نفقات هذا المشروع من إسهامات أهل الخير والعائلات ومؤسسة عمارة الأقصى[1].

ويتضمن المشروع العديد من المراسم التي من خلالها رسمت البسمة والفرحة على وجه العروسين، وهي:

1): كفالة حافلتين لأهل العروسين للوصول إلى المسجد الأقصى المبارك.

2): تقدم المؤسسة كلمتها عبر أحد الإخوة الموجودين هناك.

3): يقوم الشيخ بإلقاء كلمة قبل مراسم العقد يبين من خلالها أهمية الزواج والألفة بين المجتمع الإسلامي.

4): يقوم المأذون الشرعي بعقد القران بحضور أهل العروسين.

5): يقوم الأخوة في المؤسسة بتقديم الهدية للعروسين ودروع تذكارية.

6): تصوير مراسم عقد القران ونشرها في مواقع الانترنت بموافقة العروسين لتحفيز الشباب على هذه الخطوة.

وهذا المشروع يخفف من النفقات في تكاليف الزواج ، حيث إنه يمكن إلغاء الكثير من مظاهر الزفاف الفاسدة، وتخفيف أعباء استئجار القاعات وإقامة الحفلات، لكن العائق الذي يواجه هذا المشروع يتمثل في امتناع الأغلبية العظمى من الناس عن الاستغناء عن العادات والأعراف التي عليها معظم العائلات في المحافظة .

---

(1) قام الشيخ عكرمة صبري بافتتاح هذا المشروع ، قامت المؤسسة بداية شهر 2010/11 بحملة إعلانية في الصحف والمواقع للإعلان عن مشروع عقد القران في المسجد الأقصى المبارك وحثّ الشباب على ذلك. كما وأنشأت حلقات وصل عديدة بين الشباب والمؤسسة عبر الموقع الخاصWWW.AQSAI.COM\QIRAN، وشبكات التواصل الاجتماعية.

كذلك قامت جامعة القدس –أبو ديس – باحتضان عرس جماعي لتسعة شبان وتسعِ شابات من مدن القدس ورام الله وجنين وقلقيلية اختاروا أن تكون ليلة العمر من القدس وأن يكون زفافهم فلسطينيا شعبياً بعيداً عن التكاليف العالية، أما العريس العاشر وصل متأخرا بسبب الحواجز، وقد تم توزيع الهدايا على العرسان، كما أن نفقات الوليمة تكفلت بها بعض المطاعم في المحافظة[1].

إلا أن هذه المبادرات يؤخذ عليها الأعداد القليلة للأشخاص الذين يمكن أن يدخل في هذا العرس الجماعي، كما أنها مناسبات موسمية لا تتكرر باستمرار، بالإضافة إلى مافيها من مخالفات شرعية كالاختلاط وغيرها .

(1) جويحان ، ديالا ، القدس تتحلى بإقامة عرس جماعي على مسرح جامعتها ،نقلاً عن موقع المدار .http://www.almadar.co.il

المبحث الثالث: سبل علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس:

قال تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[1].

عالج الإسلام من خلال تشريعاته كل المشكلات التي قد تواجه المجتمع الإسلامي على مر الزمان، إذ إن الإسلام دين شامل كامل لم يترك شيئاً إلا وبينه ولا مرضاً إلا ووضع لنا علاجه سواء بالتحصين أو ببيان خطورته ووضع لنا الدواء الفعال الذي من شأنه إنهاء أي مرض اجتماعي ، ومن بين هذه الأمور والأمراض ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج التي يعاني منها الشباب من كلا الجنسين في محافظة القدس وغيرها من المحافظات، وقد وقفنا من خلال هذه الدراسة على المسببات التي أدت لوجود هذه الظاهرة وآثارها السلبية على المجتمع وهذا يعتبر أولى الخطوات في سبيل حل أي مشكلة؛ لأن علاج المشاكل بشكل عام يكون في الحد من المسببات ووقفها .

والحقيقة أن بُعد الناس عن الدين وتحكيمهم الأعراف والعادات والتقاليد غير المشروعة كانت السبب الرئيس في كل ما يعانيه المجتمع الآن من أمراض، سواء أمراض اجتماعية أو مشاكل اقتصادية أو أزماتٍ سياسية، فبُعد الناس عن الدين يعتبر نقطة ضعف تنخر في جسم هذا المجتمع المسلم .

وأن **أول السبل** لإنهاء هذه الظاهرة تكون بتذكير الناس بالدين وحثهم على تحكيمهم إياه في شتى أمورهم والعودة إلى أحكامه في كل حاجاتهم وتطبيقها، ودعوتهم إلى الالتزام بالكتاب والسنة الشريفة والهدي الإسلامي وما كان عليه سلفنا الصالح –رضوان الله عليهم أجمعين– .

ومن ثم بعد هذا التذكير والوعظ والإرشاد يأتي دور الإنكار على المفسدين أهل الزيغ والضلال وقمعهم، وتنبيه الناس من شرور شياطين الإنس، الذين يلبسون على المسلمين أحكام دينهم ويجعلونهم

---

(1) سورة الأنعام، (6/ الآية 153).

يرضون بواقعهم، بحجج التيسير على الناس وعدم التشدد أو التشديد على أنفسهم، قال تعالى:﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾[1].

عن زيد بن أرقم –رضي اللَّه عنه– قال : قام رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خما بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر؛ ثم قال : (أما بعد ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ...)[2].

فحال الضنك الذي يشعره الناس سببه البعد عن الدين وترك الالتزام بما فيه من هدى ونور لو لزمه الناس لما تعسوا، « فلزوم التقاليد الاجتماعية المتعفنة وقلة العلم بالدين،من الأخطار التي تهدد كيان الأسرة ...، فنرى كثيراً من هذه التقاليد التي لم يشرعها الله سبحانه وتعالى تحل محل الدين في كثير من بلاد المسلمين، ومما مَكن لها السيطرة؛ الجهل وتخلف الوعي الإسلامي، فالعادات والتقاليد متمكنة تمكناً راسخاً، بحيث ينضاف إليها تخلف الوعي الإسلامي والجهل بأحكام الإسلام ،وهذه الأمور تختلف من مكان إلى مكان، لكنها في كل مكان تسيء في عملية بناء الأسرة بناءً متيناً أو تؤثر في محاولة الإبقاء عليها أمام هذه الأعراف، فالتقاليد الاجتماعية المتعفنة راسخة وظاهرة وكثيرة ومعروفة مع الجهل بالدين، فتسيطر على الناس التقاليد والأحوال الاجتماعية بسبب الجهل بالشريعة الإسلامية»[3].

وهذه المهمة يجدر أن يتكفل بها الدعاة والعلماء وأرباب الأسر وكبار العائلات ووجهاؤهم وقد تقدم ذكر تجارب ناجحة توحي بتحمل القائمين عليها لمسؤولياتهم تجاه دينهم وتجاه أبنائهم وبناتهم، وعليهم

---

(1) سورة الأعراف، (7/ الآية 3).

(2) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل علي بن أبي طالب– رضي الله عنه –رقم الحديث (2408)، (1873/4).

(3) المقدم محمد أحمد إسماعيل ،دروس الشيخ محمد إسماعيل المقدم،دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية www.islamweb.net.

أولاً بيان فضل الأسرة وفضل الزواج وأهميته وبيان فوائده وحث الناس على الزواج وتزويج أبنائهم وترغيبهم في تيسير أمور الزواج، وبيان أن من يسر وبركة المرأة يسر صداقها وتخفيف نفقة زواجها.

أما **ثاني السبل** لعلاج هذه الظاهرة فهو الشعور بالمسؤولية من قبل الأولياء والمجتمع بكل مكوناته ومؤسساته ،آباء وأبناء أمهات وبنات، علماء ودعاة، كلٌ من موقعه ؛ لما رواه عبد الله بن مسعود– رضي الله عنه– قال: النبي –صلى الله عليه وسلم– : (كلكم راع وكلكم مسئول، فالإمام راع وهو مسئول والرجل راع على أهله وهو مسئول، والمرأة راعية على بيت زوجها وهي مسئولة، والعبد راع على مال سيده وهو مسئول، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول)[1]، فمسؤولية الأولياء في علاج هذه الظاهرة تكون بشعورهم بواجبهم تجاه أبنائهم من أجل تحصينهم وإعفافهم، ودرء المفاسد عنهم، والوقوف إلى جانبهم في محنتهم حيث كثرت الفتن .

كذلك فالشعور بالمسؤولية مطلوب من النساء (الأمهات ، والبنات)فهن مسؤولات عن كل ما يجري من عادات وتقاليد فاسدة بدعاوى المباهاة والتفاخر وحب الظهور، وقد بينا في الدراسة أن معظم التكاليف المكلفة في الزواج في محافظة القدس تأتي تلبية لرغبة أم العروس أو العروس نفسها .

وعلى الدعاة والعلماء أيضاً مسؤولية؛ فعليهم توجيه الناس وإرشادهم ووضعهم أمام الواقع الذي ينتظرهم إن استمروا على حالهم في طلب المتطلبات المكلفة من الشباب من أجل تزوجهم من بناتهم، ويكفي أن يبين لهم عبر وسائل التوعية الإحصاءات التي تقمدت في الدراسة وما سيؤول إليه الوضع حال استمر هذا الأمر على ما هو عليه، والمخاطر المترتبة عليه في المستقبل القريب، حيث نعيش بعضاً من مفاسد هذه التكاليف والآثار السلبية التي ذكرتها في الدراسة تؤكد ما أشير إليه.

هذه السبل الأهم التي يسهل تطبيقها وهي لا تحتاج من الفرد المسلم سوى التزام بواجبه وأن يكون هو قدوة لغيره.

---

[1] صحيح البخاري، كتاب النكاح،باب { قوا أنفسكم وأهليكم نارا }، رقم الحديث 5188، (7 /26–27).

أما السبل الأخرى فهي تعد من المقترحات لعلاج هذه الظاهرة وهي على النحو التالي:

1. إن معظم المشكلات التي يعانيها المجتمع في محافظة القدس يتحمل مسؤوليتها الاحتلال، إذ إنه- كما تقدم- يعيق الحياة الاجتماعية والاقتصادية ويدمر الأخلاق ويفسد كل شيء ويسهم في بطالة الشباب وعجزهم عن تكوين ذاتهم، وإن علاج هذه المعاناة يكون بإنهاء الاحتلال .
2. الدعوة إلى تبكير الزواج مع تسهيل أمره على الشباب، وعدم الالتفات إلى الدعوات التي تحث على تأخير سن الزواج بدعاوى فاسدة هدفها إفساد المجتمع وتمييع أخلاقه .
3. إحياء العادات والتقاليد المستنبطة من الدين الإسلامي والتي لا تخرج عن رعايته، ومن ذلك إلغاء كل ما يخالف الدين الإسلامي كالحد من الإسراف في الوليمة، والكسوة والحد من عدد الحفلات التي تقام بسبب الزواج، والامتناع عن مظاهر المباهاة والتفاخر في هذه المناسبة .
4. حث العائلات على تزويج الشباب من كلا الجنسين وعدم وضع العقبات أمام رغبتهم في الزواج إذا توافرت الكفاءة .
5. إنشاء قاعات عامة على نفقة الحكومة أو البلدية أو أهل الخير أو العائلات من أهالي محافظة القدس لتخفيف عن الناس معاناة حجز القاعات، وتكون قيمة استئجارها بأسعار رمزية تستخدم في نفقات تشغيل هذه القاعات .
6. الإتفاق بين العائلات على تيسير الزواج كما هو الحال في ميثاق أفراح صور باهر الذي أشرنا إليه .
7. قيام المحاكم الشرعية والهيئات الإسلامية ووزارة الأوقاف بدورها، حيث يمكن لها أن توجه الناس إلى تيسير الزواج من خلال التوجيه والتوعية .
8. التعاون بين أولياء أمور الفتيات والمقبلين على الزواج من الشباب وتحمل شيء من تكاليف الزواج، سواء بتخفيف المهر أو تقليل نفقات الزواج .
9. دعوة التجار إلى عمل تسهيلات للمقبلين على الزواج وتقسيط سداد أثمان السلع لهم وعدم استغلال حاجة العرسان ومراعاتِ حاجاتهم .
10. تقديم شقق سكنية للشباب حديثي الزواج بأجرة يسيرة لمدة معينة تسهل عليهم إخلاء ذمتهم من الديون .

11. عمل الأعراس الجماعية ضمن الإطار الشرعي، أي أعراس خالية من الاختلاط يتم فيها الفصل بين الرجال والنساء ويستخدم فيها المشروع من أدوات العزف، والتزام هدي الإسلام في الفرح والسرور .
12. توعية الفتيات بحقوقهن ومنع الأولياء من التحكم في زواجهن مقابل أموال يأخذها الأولياء لأنفسهم .
13. حث الفتيات على الاحتشام وعدم ظهورهن بمظهر غير لائق أمام الناس، وتوعيتهم إلى مخاطر التبرج والاختلاط ومفاسدهما.
14. الحد من المغالاة في المهور وإيجاد الصياغة المناسبة لهذا الأمر، سواء بتشريع قانون أو بتحديد حدٍ لمهر المثل بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي للشباب وحال المجتمع .
15. قصر الوليمة على عدد من الناس لتحقيق الإشهار ولتحقيق السنة الشريفة في الوليمة.
16. إلغاء كل المظاهر التي لا تساعد المجتمع على إعفاف أفراده، ومن تلك العادات والأعراف والمظاهر التي يجب إلغاؤها(الزفة وإحضار الفرق الموسيقية وإطلاق المفرقعات والألعاب النارية والمباهاة والتفاخر في القاعات والصالات وقصور الأفراح، والإكثار من جهاز العروس، والإكثار من بدلات العروس في صالة الأفراح التي قد تصل إلى سبع بدلات عند بعض العائلات) وذلك من خلال اتفاق العائلات فيما بينها على إلغاء كافة هذه المظاهر بالتراضي والوقوف معاً في وجه من يخالف هذه الاتفاقات والتفاهمات وتفعيل دور مقاطعة المناسبات التي يكثر فيها الترف والمغالاة.
17. الحث على تعدد الزوجات للقضاء على مشكلة العنوسة ودفع الناس إلى تيسير أمر الزواج .
18. قيام الحكومة أو من يمثلها والمؤسسات الأهلية غير الحكومية ببذل ما يساعد الشباب على الزواج، فعلى الحكومة أن توفر الوظائف للشباب وأن تحسن من وضعهم الاقتصادي،كذلك يجدر بالمؤسسات الأهلية أن تسهم في علاج هذه المشكلة برصد تبرعات تصرف في مساعدة الشباب على الزواج .
19. على الدعاة لفت انتباه الناس إلى خطورة الموقف وإلى فضيلة تيسير الزواج في كل مناسبة وعبر وسائل الاعلام بأنواعها، وعليهم بيان الحال في كل وقت ولا يكفون عن ذلك مالم تنهي هذه الظاهرة .

20. العمل على تفعيل القرض الحسن والسداد الميسر، وهذه الفضيلة مفقودة لو فعلت لكان الناس بخير .

21. تفعيل دور العائلات من خلال إنشاء صناديق دع الأزواج الشابة.

22. الاتصال بلجان الزكاة لبحث مدى إمكانية صرف الزكاة للمساهمة في نفقات الزواج.

هذا ولا تعدم الوسائل التي من شأنها التيسير على الناس في الزواج وأكتفي بهذا القدر من المقترحات، وأسأل الله العلي العظيم أن يحصن شبابنا وفتياتنا وأن ييسر لهم سبل العفاف.

الفصل السادس

تحليل الاستبيان حول ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عينة الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل الدراسة.

المبحث الثالث: الاستبانة وإجراءات الاستمارة.

المبحث الأول: عينة الدراسة:

أولاً: اختيار عينة الدراسة:

قام الباحث باختيار عينة الدراسة بأسلوب العينة العشوائية البسيطة المكونة من الشباب من كلا الجنسين من مختلف الأعمار كذلك عينة من أولياء الأمور – الآباء والأمهات – ومن مختلف الحالات الاجتماعية، وكانت العينة المستهدفة من سكان محافظة القدس .

وقد تم توزيع (400) استمارة بشكل عشوائي وزعت على الفئات المستهدفة في الفترة الزمنية من النصف الأخير للعام 1433هـ – 2012م، وقد روعي في اختيار العينة أن يكونوا ممن لديهم الوعي بما سيسألون عنه في استطلاع الرأي، أي أن معظم العينة كانت من المتعلمين،

وقد جمع من الاستمارات (300) استمارة بعد استبعاد(14)استمارة .

ثانياً: وصف أفراد عينة الدراسة:

إن أفراد عينة الدراسة تميزوا بعدة خصائص في ضوء المتغيرات التي حددتها الدراسة ويمكن عرضها فيما يلي:

أ- نوعية المشاركين:

يمثل متغير نوعية المشاركين عاملاً مؤثراً في التنوع في الاستجابات ما بين الذكور والإناث على اختلاف أعمارهم وحالاتهم الاجتماعية ممن شاركوا في الاستجابة لاستطلاع الرأي حول ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.

المشاركون وفق جنسهم:

الجدول (1 : 1: 6)توزيع أفراد عينة الدراسة وفق جنس المشاركين:

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	164	%55
انثى	136	%45
المجموع	300	%100

يلاحظ من الجدول (1: 1 : 6) أن النسبة متقاربة ما بين الذكور والإناث، حيث شكل عدد الذكور ما نسبته 55% من أفراد العينة أما الإناث فقد بلغت نسبتهم 45% ، وهذا يضمن تنوع الاستجابات لأسئلة محاور الاستبانة .

المشاركون وفق مستواهم التعليمي:

الجدول (2 :1: 6) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المؤية
يقرأ و يكتب	28	%9
ابتدائي	12	%4
ثانوي	92	%31
جامعي	156	%52
دراسات عليا	12	%4

يختلف مستوى تعليم أفراد عينة الدراسة من دون الجامعي إلى ما فوق الجامعي، حيث يتضح من الجدول رقم (2: 1: 6) أن أعلى قيمة لأفراد عينة الدراسة بالنسبة للمستوى التعليمي هم ممن يحملون

الشهادة الجامعية ، فقد بلغت نسبتهم 52% ثم يليهم مباشرة الحاصلون على التعليم الثانوي بنسبة 30% ثم يليهم من حصل على مؤهل في الدراسات العليا وقد بلغت نسبتهم 4%، ويمكن القول أن المتعلمين من التعليم الثانوي حتى ما فوق الجامعي يشكلون نسبة 87%، اما من هم دون الثانوي – الابتدائي شكلت نسبتهم 4% ، وشكلت نسبة من لم يتلقَّ التعليم 9% أي أن نسبة من تلقوا التعليم الابتدائي فما دون هي 13% وهي نسبة قليلة .

المشاركون وفق حالتهم الاجتماعية:

الجدول رقم (3 : 1: 6) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق حالتهم الاجتماعية:

الحالة الاجتماعية	العدد			النسبة المئوية	
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور%	اناث %
متزوج – متزوجة	91	49	140	%30	%16
أعزب – عزباء	65	81	146	%22	%27
مطلق – مطلقة	6	4	10	%2	%1
أرمل – أرملة	3	1	4	%1	%0
المجموع	300			%55	%44

حيث يتضح من الجدول (3: 1: 6) أن أعلى قيمة لأفراد عينة الدراسة بالنسبة لحالتهم الاجتماعية هم غير المتزوجون حيث بلغت نسبتهم 47%، فقد ثم يليهم مباشرة المتزوجون حيث بلغت نسبتهم 46%، أما الأرامل والمطلقين من كلا الجنسين فقد بلغت نسبتهم 4%، وقد حملت نسبة الأرامل من النساء القيمة 0% لأنها دون 1% حيث كانت فرداً واحداً من بين أفراد الدراسة وتشكل قيمة أقل من 1% .

المشاركون وفق الفئة العمرية:

الجدول رقم (4 : 1: 6) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق سنهم:

السن	العدد	النسبة المئوية
أقل من 25	74	%25
35 – 25	136	%45
40 –36	52	%17
41 فما فوق	38	%13
المجموع	100	%100

يتضح من الجدول رقم (4: 1: 6) أن أعلى قيمة لأفراد عينة الدراسة بالنسبة للفئة العمرية هم من تراوحت أعمارهم ما بين 25–40 سنة حيث بلغت نسبتهم 62%، يليهم مرحلة الأعمار الصغيرة أقل من 25 وهم من الشباب ممن تجاوزوا سن 18 سنة حيث كانت هذه العينة من طلبة الجامعات حيث بلغت نسبتهم 25% أما من تجاوزوا سن الأربعين بلغت نسبتهم 13%، وهذا يعني أن معظم من استطلعت آراءهم من الشباب .

عينة الدراسة وفق مكان السكن:

توزعت عينة وفقاً لمكان السكن في محافظة القدس على النحو التالي:

القدس(البلدة القديمة)، سلوان، رأس العامود، الطور، الثوري، بيت صفاف، صورباهر، كفرعقب، بيت حنينا، العيزرية، أبو ديس، عناتا، قلنديا، الرام، مخيم عناتا، شعفاط، الزعيم، حزما، وضاحية البريد والعيساوية،واد الجوز .

المبحث الثاني: تحليل الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيس للاستبانة: « ما هي اتجاهات وآراء الشباب من كلا الجنسين وأولياء أمورهم نحو ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، وآراؤهم في أسباب الظاهرة وآثارها وسبل علاجها ؟»

وقد قسمت أوراق الاستبانة إلى أربعة محاور، تحت كل محور عدد من الأسئلة، حيث كانت الاستجابة المتوقعة أحد ثلاثة اختيارات (موافق، لا أدري، غير موافق) .

سيتم عرض المحور والعبارات ثم عرض التكرارات والنسب المئوية ثم تحليل الاستجابات:

المحور الأول : ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، الأسباب والآثار :

أ- الأسباب

الجدول رقم(1 :2: 6)، التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة حول المحور الأول:

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
.1	تكاليف الزواج في محافظة القدس مناسبة للوضع الاقتصادي للشباب بشكل عام.	%2	5	%3	10	%95	285
.2	هناك مبرر لارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس .	%13	39	%4	12	%83	249
.3	أولياء الأمور مسئولون عن ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	%92	275	%2	7	%6	18
.4	أولياء الأمور توجد لديهم نظرة مستقبلية عما يمكن أن يسببه ارتفاع تكاليف الزواج من آثار خطرة على المجتمع في محافظة القدس .	%33	100	%5	15	%62	185

يعرض الجدول (1:2: 6) آراء أفراد العينة فيما يتعلق بتكاليف الزواج في محافظة القدس، حيث إن العبارة رقم 1و2 تؤكدان على عدم مناسبة تكاليف الزواج للوضع الاقتصادي لدى الشباب في محافظة القدس وأنها تكاليف مرتفعة ولا يوجد مبرر لهذه التكاليف، حيث تنص العبارة(1)على أن (تكاليف الزواج في محافظة القدس مناسبة للوضع الاقتصادي للشباب بشكل عام)وكانت الاستجابة بغير موافق تشكل ما نسبته 95% من نسبة المشاركين مما يشير إلى استجابة سلبية تجاه تكاليف الزواج في المحافظة تؤكد عدم الرضا عن هذه التكاليف، كما أن العبارة(2)التي تنص على (هناك مبرر لارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس) وتشير بنسبة 83 % من أفراد العينة على أنه لا مبرر لهذه التكاليف .

أما عن مسؤولية أولياء الأمور فقد أشارت العبارتان 3 و4 إلى أن المسؤولية المباشرة في ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس تقع على عاتق أولياء الأمور حيث إن نسبة الإيجاب حول العبارة رقم (3) التي تنص على (أولياء الأمور مسئولون عن ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس) بلغت 92% من استجابات أفراد العينة ، أما العبارة رقم 4 فهي تؤكد على أن نسبة قليلة من أولياء الأمور توجد لديهم نظرة مستقبلية حول آثار الظاهرة حيث تنص العبارة على (أولياء الأمور توجد لديهم نظرة مستقبلية عما يمكن أن يسببه ارتفاع تكاليف الزواج من آثار خطرة على المجتمع في محافظة القدس) وكانت نسبة الاستجابة بالإيجاب 33% فقط وهذه نسبة تؤكد عدم إدراك عدد كبير من الناس لخطورة هذه الظاهرة وهذه النسبة ليست قليلة وإن كانت نسبة الاستجابات التي لا توافق على العبارة بنسبة 66% من أفراد العينة وهذا تأكيد على خطورة الظاهرة .

الجدول رقم (2: 2: 6) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة حول المحور الأول فيما يتعلق بالأسباب السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية:

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
.5	ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس تعود لأسباب سياسية.	%82	245	%4	12	%14	43
.6	ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس تعود لأسباب أخلاقية دينية.	%81	244	%4	12	%15	44
.7	ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس تعود لأسباب اقتصادية.	%91	273	%2	6	%7	21
.8	ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس تعود لأسباب اجتماعية.	%97	290	%2	6	%1	4

يعرض الجدول (2 :2: 6) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة حول الأسباب الرئيسة للظاهرة حيث يتضح من الجدول أن أعلى نسبة من آراء أفراد العينة تعيد سبب الظاهرة إلى أسباب اجتماعية حيث شكلت نسبتهم 97%، ثم يليها نسبة من أعادوها إلى أسباب اقتصادية حيث بلغت 91%، ثم يليها نسبة 82% للأسباب السياسية، في حين كانت أقل نسبة لمن أعاد السبب إلى أسباب أخلاقية دينية حيث بلغت النسبة 81%، وهذا يعني أن الأسباب الرئيسية للظاهرة هي أربعة أسباب(اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية دينية) ويعني أن الأسباب الأربعة مجتمعة هي سبب هذه الظاهرة ولا يمكن إهمال واحد من الأسباب .

الجدول رقم (3 :2: 6) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة حول المحور الأول فيما يتعلق بالأسباب الفرعية لظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس:

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
9	طمع بعض أولياء أمور الفتيات أحد أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	%35	104	%4	13	%61	183
10	التفاخر والمباهاة سبب من أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	%98	295	%0	1	%1	4
11	الضعف الديني أحد أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	%96	288	%2	6	%2	6
12	القوانين الاسرائيلية المعمول بها في محافظة القدس تسهم في ارتفاع تكاليف الزواج.	%81	243	%4	13	%15	44

يتضح من الجدول (3: 2: 6) أن أفراد العينة أبدو استجابات جيدة حول تفصيل الأسباب لظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، حيث كانت النسبة الأكبر في الجدول(3: 2: 6)أن سبب الظاهرة يعود لأسباب اجتماعية، وأكدت الاستجابة هذا الأمر من خلال نسبة 98% لكون التفاخر والمباهاة أحد أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة، وهو يندرج تحت بند الأسباب الاجتماعية ،ثم يليها سبب الضعف الديني الذي حصل على نسبة 96 % من آراء أفراد العينة، ثم نسبة 81% لعبارة التي تنص على (القوانين الاسرائيلية المعمول بها في محافظة القدس تسهم في ارتفاع تكاليف الزواج) وهو أحد الأسباب الذي يندرج تحت الأسباب السياسية للظاهرة، ثم كانت أدنى نسبة للسبب الذي تنص عبارته على (طمع بعض أولياء أمور الفتيات أحد أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس) وذلك يعني أنه سبب ثانوي.

الجدول (4: 2 :6) يبين النسب والتكرارات لآراء العينة حول المحور الأول فيما يتعلق بباقي الأسباب المؤدية لارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس:

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
.14	أسهم جدار الفصل العنصري في مشكلة السكن في محافظة القدس .	%90	271	%3	8	%7	21
.15	أدى الجدار الفاصل إلى ارتفاع تكاليف السكن مما أسهم في تأخر سن الزواج.	%92	275	%2	5	%7	20
.16	العادات والتقاليد غير الإسلامية تسهم في رفع تكاليف الزواج.	%94	283	%1	4	%4	23
.17	أثر جدار الفصل العنصري على ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	%88	263	%3	9	%9	28
.18	تكاليف السكن في محافظة القدس مكلفة .	%96	289	%2	6	%2	5
.19	تشكل تكاليف السكن في محافظة القدس عائقاً أمام رغبة الشباب في الزواج .	%97	290	%2	6	%1	4

.20	أسهمت العادات والتقاليد في إثقال كاهل المقبلين على الزواج	%97	292	%2	5	%1	3
.21	ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس يسهم في حماية حقوق المرأة.	%60	180	%4	12	%36	108

يتضح من الجدول (4: 2: 6) أن العادات والتقاليد تشكل سبباً اجتماعياً رئيسياً من أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة، حيث شكلت نسبة الاستجابة إلى هذه العبارة 97% وبتحديد العادات والتقاليد بكونها تقاليد وعادات غير إسلامية فقد بقيت التنيجة متقاربة حيث شكلت 94% من نسبة آراء أفراد العينة، والغريب أن نسبة مرتفعة من آراء أفراد العينة تشير إلى أن التكاليف المرتفعة تسهم في حماية حقوق المرأة وهذا يعني أن الناس بحاجة إلى توجيه وتوعية إلى مخاطر هذا الاعتقاد وتوجيه الناس إلى أهمية إعطاء الحقوق لأصحابها، كما أن نسبة 97% من الآراء تشير إلى أن الجدار أثر في تكاليف الزواج فيما يتعلق بتكاليف السكن في المحافظة، ثم يليها على التوالي آثار الجدار الفاصل حيث شكلت 92% فيما يتعلق بتكاليف السكن، و90% فيما يتعلق في إيجاد سكن في القدس أو السكن خارجها بسبب الجدار الفاصل.

المحور الأول: ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، الأسباب والآثار:

ب- الآثار :

الجدول (5: 2 : 6)، آثار ارتفاع تكاليف الزواج :

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
.22	يؤدى ارتفاع تكاليف الزواج إلى عزوف الشباب عن الزواج .	%95	286	%1	3	%4	11
.23	يؤدى ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس إلى تأخر سن الزواج .	%99	296	%0	1	%1	3
.24	يؤدى ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس إلى انتشار ظاهرة العنوسة.	%96	287	%3	8	%2	5
.25	يؤدى ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس إلى الزواج من غير المسلمات أو من نساء من غير فتيات محافظة القدس أو الزواج من فتيات الدول الغربية أو الدول المجاورة .	%88	264	%6	17	%6	19
.26	يؤدي ارتفاع تكاليف الزواج إلى ارتفاع نسبة الطلاق قبل الدخول	%88	263	%5	14	%8	23
.27	متطلبات الاحتفال في الزفاف و غيره من حفلات الزواج تؤدي إلى الطلاق بعد أيام من العقد .	%85	254	%7	20	%9	26
.28	تؤدي ارتفاع تكاليف الزواج إلى عدم استقرار العائلة مادياً بعد الزواج	%94	283	%3	8	%3	9

يتضح من الجدول (5 : 2: 6) أن نسبة الآثار الخطيرة المترتبة على ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس تتراوح ما بين 85% و9% من نسب آراء أفراد العينة، حيث كان الأثر الرئيس لهذه الظاهرة تأخر سن الزواج حيث كما تقدم في الدراسة تحول السن الوسيط للزواج ليصل إلى 25سنة للذكور وما يقارب 20 سنة للإناث حيث بلغت نسبة الاستجابة لآراء أفراد العينة بنسبة 99% ،ثم يليها العنوسة بنسبة 96% وعزوف الشباب عن الزواج بنسبة 95% ثم تليها نسبة 94% للعبارة التي تنص على (تؤدي ارتفاع تكاليف الزواج إلى عدم استقرار العائلة مادياً بعد الزواج) أما باقي العبارات فهي تتراوح ما بين 85- 88%، مما يعني أن أخطر الآثار هي تأخر سن الزواج والعنوسة وعزوف الشباب عن الزواج .

المحور الثاني: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس:

الجدول (6: 2 : 6) يبين آراء العينة حول مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس:

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
.29	تكاليف عادات و أعراف الزواج في محافظة القدس مرتفعة .	%96	287	%2	6	%2	7
.30	تكاليف المهر مرتفعة .	%95	284	%2	5	%4	11
.31	تكاليف تجهيز العروس " الجهاز " مرتفعة .	%97	291	%1	4	%2	5
.32	تكاليف صالون تزيين النساء والماشطة مرتفعة .	%97	290	%2	5	%2	5
.33	تكاليف التوصيلة " عبرة البيت " مرتفعة .	%92	276	%6	19	%2	5
.34	تكاليف الوليمة مرتفعة .	%98	294	%1	2	%1	4

يبين الجدول السابق، رقم: (6 : 2: 6) أن تكاليف الزواج تتمثل في المظاهر المذكورة ، حيث تتراوح نسبة الاستجابات وفقاً لآراء العينة ما بين 92% و98% حيث شكلت النسب الأعلى للتكاليف في المظاهر التالية: تكاليف الوليمة 98%، و97% للجهاز وأجرة الماشطة، و95% للمهر ثم 92% لتكاليف عبرة البيت وهي تقع على تقام على نفقة أولياء العروس وهي مرتفعة التكاليف .

الجدول (7 :2: 6) :التكرارات والنسب المؤوية حول مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس :

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
.35	تكاليف استئجار القاعات " الصالات " مرتفعة .	%99	297	%1	2	%0	1
.36	تكاليف تزين القاعات مرتفعة .	%88	264	%1	4	%11	32
.37	تكاليف التصوير مرتفعة .	%88	265	%1	4	%10	31
.38	تكاليف الزفة مرتفعة .	%89	267	%2	5	%9	28
.39	تكاليف استئجار السيارات مرتفعة .	%85	254	%1	2	%15	44
.40	إحضار الفرق الموسيقية و إطلاق الألعاب النارية مرتفعة .	%90	270	%1	3	%9	27
.41	يمكن الاستغناء في حفل الزفاف عن استئجار قاعات الحفل	%38	115	%3	9	%59	176
.42	يمكن الاستغناء عن الوليمة في حفل الزفاف	%50	150	%2	7	%48	143
.43	يمكن اقتصار الوليمة على عدد قليل من الناس لتلبية مطلب الإشهار	%89	268	%2	5	%9	27
.44	تكاليف الأمور المذكورة أعلاه سبب في تأخر سن الزواج .	%61	183	%1	4	%38	113
.45	تكاليف الأمور المذكورة أعلاه سبب في عزوف الشباب عن الزواج .	%96	288	%2	5	%2	7

يبين الجدول السابق أن تكاليف استئجار الصالات مرتفعة حيث يؤكد على ذلك 99% من أفراد العينة ثم يليها الفرق الموسيقية حيث تشكل ما نسبته 90% من آراء العينة، ثم ما بين 85% و89 % باقي المظاهر وهي أيضاً تشكل نسبة مرتفعة من الآراء التي تراها ضمن التكاليف المكلفة لمظاهر تكاليف الزواج في المحافظة، وهذا يعني أن مظاهر تكاليف الزواج في محافظة القدس واضحة وهي معروفة لدى أفراد العينة، كما أن الجدول يبين أن نسبة من فئات العينة يرون أن هناك حلول لهذه المظاهر إلا أن هذه النسبة لا تزيد عن 50% بالنسبة لمعظم مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة، وكان أبرز الحلول فيما يتعلق بتقليل تكاليف الوليمة القول بتقليل عدد المدعوين وقصرها على الأقارب من الطرفين، وهذا الرأي حمل النسبة 89%، كما أن أفراد العينة ويرون أن المظاهر المكلفة تسبب عزوف الشباب عن الزواج حيث استجاب لهذه العبارة 96% من أفراد العينة .

المحور الثالث :دور الهدي الإسلامي في علاج هذه الظاهرة:

الجدول (8: 2: 6) :يبين سبل علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج ودور هدي الإسلام في ذلك:

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
.46	رغب الإسلام في عدم المغالاة في المهور	%99	297	%0	1	%1	2
.47	ترك الإسلام أمر تقدير المهر للناس و لم يتدخل فيه	%80	241	%5	16	%14	43
.48	يعتبر غلاء المهور من الأمور التي رغب بها الإسلام	%8	25	%2	5	%90	270
.49	ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس مخالف لأوامر الدين الإسلامي.	%87	262	%5	16	%7	22
.50	كثيراً من العادات و التقاليد و الأعراف في الأعراس متناقضة مع روح الشريعة الإسلامية الداعية إلى تيسير الزواج .	%96	288	%1	3	%3	9
.51	يسهم التمسك بهدي الإسلام في تيسير الزواج في محافظة القدس .	%97	290	%2	7	%1	3
.52	هناك نماذج في السيرة الإسلامية تصلح لأن يقتدى بها في علاج هذه الظاهرة.	%96	287	%4	11	%1	2
.53	هناك حلول معاصرة مقتبسة من هدي الإسلام طبقت في أماكن مجاورة و تصلح لأن تطبق في محافظة القدس.	%83	248	%6	17	%12	35
.54	علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج أحاطت به الشريعة الإسلامية .	%91	273	%6	18	%3	9

يبين الجدول(8: 2: 6)أن تكاليف الزواج في محافظة القدس نابعة من عادات وتقاليد تخالف الشريعة الإسلامية، حيث أكد هذا الأمر أفراد العينة، حيث كانت استجابتهم في هذا الموضوع بنسبة 96% وكانت أقل الاستجابات للعبارة التي تنص على (ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس مخالف لأوامر الدين الإسلامي.) حيث بلغت ما نسبته 87%، ويرى معظم أفراد الاستبانة أن الإسلام رغب في تخفيف تكاليف الزواج حيث تراوحت نسبة الاستجابة ما بين 83% و9%، وهذا يعني أن بعد الناس عن الدين ولجوئهم إلى العادات والتقاليد غير الإسلامية هي من أسباب هذه التكاليف وأن سبل العلاج لا تكون خارج الإطار الإسلامي بل إن الشريعة الإسلامية أحاطت بالعلاج، ولا يحتاج من الناس إلا اللجوء والعودة إليها في حل مشكلاتهم قال تعالى:﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾[1].

[1] سورة النساء، (4/ الآية59).

المحور الرابع: دور المحاكم الشرعية والمؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية والعائلات في محافظة القدس في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة:

الجدول (9: 2: 6) عبارات المحور الرابع التكرار والنسب المئوية لآراء العينة في علاج ظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس" دور أولياء الأمور والمحاكم الشرعية":

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
55.	هناك تحفيز لدى أولياء الأمور للتمسك بالهدي النبوي وتيسير الزواج وتخفيف تكاليفه .	%53	160	%7	20	%40	120
56.	يتوقع المجتمع من أولياء الأمور القيام بدورهم تجاه تيسير الزواج وخفض تكاليفه .	%66	197	%3	8	%32	95
57.	إذا خفض ولي الأمر من التكاليف أو المهر يحمده الناس	%66	199	%4	13	%29	88
58.	إذا خفض ولي الأمر من التكاليف أو المهر أنكر عليه الناس	%37	111	%5	16	%58	173
59.	استطاعت المحاكم الشرعية والمؤسسات الدينية في محافظة القدس إبراز دورها في معالجة ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج أو التخفيف منها .	%25	74	%11	34	%64	192

الجدول (10: 2: 6) دور المحاكم الشرعية والجمعيات الخيرية وأولياء الأمور في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس:

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
60.	يمكن للمحاكم الشرعية بالتعاون مع أولياء الأمور تحديد مقدار أقل لمهر المثل يراعي ظروف الناس.	%68	205	%18	54	%14	41
61.	تستطيع المحاكم الشرعية إلزام الأولياء بمقدار أقل لمهر المثل	%22	67	%10	29	%68	204
62.	هناك دور للمحاكم الشرعية في محافظة القدس تسهم في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج.	%51	152	%26	78	%23	70
63.	استطاعت الجمعيات الخيرية أو الإسلامية في محافظة القدس إبراز دورها في معالجة ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج أو التخفيف منها .	%29	88	%30	91	%40	121
64.	أسهمت روابط العائلات في محافظة القدس في طرح رؤى أو مساهمات في محاولة لإبراز دورها في التخفيف من تكاليف الزواج في محافظة القدس.	%41	123	%21	62	%38	115
65.	تسهم الأعراس الجماعية في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	%77	232	%4	13	%18	55
66.	تقوم المؤسسات السابقة بدورها التوعوي تجاه مخاطر ارتفاع تكاليف الزواج .	%28	84	%30	91	%42	125

يبين الجدول (9: 2: 6) والجدول (10: 2: 6) أمرين مهمين، الأول فيما يتعلق بأولياء الأمور ودورهم في هذه الظاهرة حيث يرى أفراد العينة بنسبة 40% أن لا يوجد تحفيز لدى أولياء الأمور تجاه الإسهام في علاج هذه الظاهرة، وهذا يؤكد ما قاله أفراد العينة حول العبارة الثالثة في الجدول (1 :1 :6) التي تنص على أن(أولياء الأمور مسئولون عن ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس) والتي بلغت نسبة الاستجابة بالإيجاب عليها 92%، والعبارة الرابعة من الجدول (1: 1: 6) التي تشير بنسبة 62% من آراء أفراد العينة على أنه لاتوجد نظرة مستقبلية عند أولياء الأمور حول مخاطر هذه التكاليف، كذلك فإن أفراد العينة يرون بنسبة 66% أنه يتوقع المجتمع من أولياء الأمور القيام بدورهم تجاه تيسير الزواج وخفض تكاليفه، ويرون أن تخفيض المهر من قبل ولي الأمر ينال استحسان الناس حيث بلغت نسبة الاستجابة على العبارة رقم 57و 58 من الجدول 9: 2: 6، ما نسبته 66% للعبارة 57 بالإيجاب و58% بالسلب عند العبارة رقم 58.

ويرى أفراد العينة بنسبة 25% فقط أن المحاكم الشرعية تقوم بدورها في علاج هذه الظاهرة ،ويرون بنسبة مرتفعة إمكانية وجود دور لها في حال كان باتفاق مع أولياء الأمور حيث تنص العبارة رقم 60 من الجدول (10 : 2: 6) التي تنص على أنه (يمكن للمحاكم الشرعية بالتعاون مع أولياء الأمور تحديد مقدار أقل لمهر المثل يراعي ظروف الناس)بنسبة 68% وبنفس النسبة سلباً للعبارة التي تنص على تحديد مقدار لمهر المثل وإلزام أولياء الأمور به، حيث رفض أفراد العينة هذا الإلزام بنسبة 68% وهذا يعني أن تقبل الناس للاتفاق بالتعاون أكثر من تقبلهم للإلزام ،مما يؤكد ما أشير إليه في الدراسة من أن الأولياء لديهم تحفيز إلا أنهم يتميزون بضعف في الالتزام وهذا يؤكد ما وصلنا إليه من خلال الدراسة ،أما النسب الأخرى للعبارات المتبقية في الجداول فقد تم معالجتها من خلال الفصل الخامس من هذه الدراسة وهذه النسب تؤكد ما توصلنا إليه .

المبحث الثالث: الاستبانة وإجراءات الاستمارة:

أولاً: خطاب التحكيم:

خطاب تحكيم أداة بحث " استبانة "

حضرة السيد :..... المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

يطيب لي ويسرني أن أضع بين يديكم أداة البحث " الاستبانة " التي تم إعدادها لأخذ آراء العينة المختارة لهذه الدراسة، حيث إنني أقوم حالياً بإجراء دراسة أكاديمية: بعنوان "ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس –دراسة شرعية تحليلية– " وذلك استكمالا لمتطلبات التخرج ونيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة، من جامعة القدس.

ونظراً لخبرتكم العلمية والعملية فإنه يشرفني مساهمتكم في تحكيم هذه الاستبانة أرجو تفضلكم بقراءتها وإبداء الرأي ومدى مناسبتها لموضوع الدراسة، أرجو أن استفيد من ملاحظاتكم آملاً منكم التكرم بإبداء رأيكم وتحكيمها وفقاً للتالي :

1. سلامة العبارة " الصياغة " سليمة أم غير سليمة ".
2. ارتباط العبارة بالبحث " مناسبة أم غير مناسبة ".
3. الحذف أو الإضافة أو التعديل .

مع فائق الشكر والتقدير لحسن تعاونكم ومساعدتكم.

الطالب :عبد السميع يعقوب شبانة

الدراسات العليا/ برنامج ماجستير

الدراسات الإسلامية المعاصرة

بيانات المحكم "الأول "

الاسم :	د.عروة عكرمة صبري
الدرجة العلمية:	أستاذ مشارك
التخصص:	دكتوراة فقه إسلامي
العمل الحالي :	رئيس دائرة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية– جامعة القدس
البريد الالكتروني:	osabri@is.alquds.edu
رقم الجوال "اختياري"	-

بيانات المحكم "الثاني"

الاسم :	د.محمد سليم مصطفى "محمد علي"
الدرجة العلمية:	أستاذ مساعد
التخصص:	دكتوراة في الفقه المقارن
العمل الحالي :	أستاذ في كلية القرآن– جامعة القدس
البريد الالكتروني:	M_salim208@yahoo.com
رقم الجوال "اختياري"	0542463834

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الأخ /ت الكريم /ة

يقوم الباحث الطالب في جامعة القدس – أبو ديس – : عبد السميع يعقوب شبانة بإجراء دراسة حول " ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس – دراسة شرعية تحليلية – " بإشراف الدكتور شفيق موسى عياش ،لذا يرجى منكم التكرم بإبداء آرائكم حول الموضوع من خلال تعبئة آرائكم في الاستبانة؛ حيث إن آراءكم ذات أهمية كبيرة، وتسهم في مصداقية البحث وإتمام الدراسة على أتم وجه.

هذه الدراسة تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

مع الشكر

الطالب: عبد السميع يعقوب شبانة

القسم الأول:

المعلومات شخصية:

يرجى من الأخوة و الأخوات الكرام وضع دائرة حول الحالة التي تنطبق عليه /ها:

السن:

أقل من 25 من 25-35 من 36-40 من 41 فما فوق

الجنس:

ذكر أنثى

الحالة الاجتماعية:

أعزب/عزباء متزوج/ة مطلق / ة أرمل/ة

المستوى التعليمي:

يقرأ و يكتب ابتدائي ثانوي جامعي دراسات عليا

مكان السكن :

فيما يلي الاستبانة مع بيان التكرار والنسب المئوية للاستجابة :

المحور الأول : ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس / الأسباب و الآثار						
الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
.1	تكاليف الزواج في محافظة القدس مناسبة للوضع الاقتصادي للشباب بشكل عام.	%2	5	%3	10	%95	285
.2	هناك مبرر لارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس .	%13	39	%4	12	%83	249
.3	أولياء الأمور مسئولون عن ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	%92	275	%2	7	%6	18
.4	أولياء الأمور توجد لديهم نظرة مستقبلية عما يمكن أن يسببه ارتفاع تكاليف الزواج من آثار خطرة على المجتمع في محافظة القدس .	%33	100	%5	15	%62	185
.5	ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس تعود لأسباب سياسية.	%82	245	%4	12	%14	43
.6	ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس تعود لأسباب أخلاقية دينية.	%81	244	%4	12	%15	44
.7	ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس تعود لأسباب اقتصادية.	%91	273	%2	6	%7	21
.8	ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس تعود لأسباب اجتماعية.	%97	290	%2	6	%1	4
.9	طمع بعض أولياء أمور الفتيات أحد أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	%35	104	%4	13	%61	183
10	التفاخر و المباهاة سبب من أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	%98	295	%0	1	%1	4
11	الضعف الديني أحد أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في	%96	288	%2	6	%2	6

	محافظة القدس.					
12	القوانين الاسرائيلية المعمول بها في محافظة القدس تسهم في ارتفاع تكاليف الزواج.	%81	243	%4	13	%15	44
13	إيجاد قوانين في المحاكم الشرعية تسهم في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج.	%79	236	%9	27	%12	37
14	أسهم جدار الفصل العنصري في مشكلة السكن في محافظة القدس .	%90	271	%3	8	%7	21
15	أدى الجدار الفاصل إلى ارتفاع تكاليف السكن مما أسهم في تأخر سن الزواج .	%92	275	%2	5	%7	20
16	العادات والتقاليد غير الإسلامية تسهم في رفع تكاليف الزواج.	%94	283	%1	4	%4	23
17	أثر جدار الفصل العنصري على ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	%88	263	%3	9	%9	28
18	تكاليف السكن في محافظة القدس مكلفة .	%96	289	%2	6	%2	5
19	تشكل تكاليف السكن في محافظة القدس عائقاً أمام رغبة الشباب في الزواج .	%97	290	%2	6	%1	4
20	أسهمت العادات والتقاليد في إثقال كاهل المقبلين على الزواج	%97	292	%2	5	%1	3
21	ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس يسهم في حماية حقوق المرأة.	%60	180	%4	12	%36	108
22	يؤدى ارتفاع تكاليف الزواج إلى عزوف الشباب عن الزواج .	%95	286	%1	3	%4	11
23	يؤدى ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس إلى تأخر سن الزواج .	%99	296	%0	1	%1	3
24	يؤدى ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس إلى انتشار	%96	287	%3	8	%2	5

	ظاهرة العنوسة.						
25	يؤدى ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس إلى الزواج من غير المسلمات أو من نساء من غير فتيات محافظة القدس أو الزواج من فتيات الدول الغربية أو الدول المجاورة .	%88	264	%6	17	%6	19
26	يؤدي ارتفاع تكاليف الزواج إلى ارتفاع نسبة الطلاق قبل الدخول	%88	263	%5	14	%8	23
27	متطلبات الاحتفال في الزفاف و غيره من حفلات الزواج تؤدي إلى الطلاق بعد أيام من العقد .	%85	254	%7	20	%9	26
28	تؤدي ارتفاع تكاليف الزواج إلى عدم استقرار العائلة مادياً بعد الزواج	%94	283	%3	8	%3	9

نهاية المحور الأول

المحور الثاني: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
29	تكاليف عادات و أعراف الزواج في محافظة القدس مرتفعة.	%96	287	%2	6	%2	7
30	تكاليف المهر مرتفعة .	%95	284	%2	5	%4	11
31	تكاليف تجهيز العروس " الجهاز " مرتفعة .	%97	291	%1	4	%2	5
32	تكاليف صالون تزيين النساء والماشطة مرتفعة .	%97	290	%2	5	%2	5
33	تكاليف التوصيلة " عبرة البيت " مرتفعة .	%92	276	%6	19	%2	5
34	تكاليف الوليمة مرتفعة .	%98	294	%1	2	%1	4
35	تكاليف استئجار القاعات " الصالات " مرتفعة .	%99	297	%1	2	%0	1

36	تكاليف تزين القاعات مرتفعة .	%88	264	%1	4	%11	32
37	تكاليف التصوير مرتفعة .	%88	265	%1	4	%10	31
38	تكاليف الزفة مرتفعة .	%89	267	%2	5	%9	28
39	تكاليف استئجار السيارات مرتفعة .	%85	254	%1	2	%15	44
40	احضار الفرق الموسيقية و إطلاق الألعاب النارية مرتفعة .	%90	270	%1	3	%9	27
41	يمكن الاستغناء في حفل الزفاف عن استئجار قاعات الحفل	%38	115	%3	9	%59	176
42	يمكن الاستغناء عن الوليمة في حفل الزفاف	%50	150	%2	7	%48	143
43	يمكن اقتصار الوليمة على عدد قليل من الناس لتلبية مطلب الإشهار	%89	268	%2	5	%9	27
44	تكاليف الأمور المذكورة أعلاه سبب في تأخر سن الزواج .	%61	183	%1	4	%38	113
45	تكاليف الأمور المذكورة أعلاه سبب في عزوف الشباب عن الزواج .	%96	288	%2	5	%2	7

نهاية المحور الثاني

المحور الثالث :دور الهدي الإسلامي في علاج هذه الظاهرة

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
46	رغب الإسلام في عدم المغالاة في المهور	%99	297	%0	1	%1	2
47	ترك الإسلام أمر تقدير المهر للناس و لم يتدخل فيه	%80	241	%5	16	%14	43
48	يعتبر غلاء المهور من الأمور التي رغب بها الإسلام	%8	25	%2	5	%90	270
49	ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس مخالف لأوامر الدين الإسلامي.	%87	262	%5	16	%7	22

50	كثيراً من العادات و التقاليد و الأعراف في الأعراس متناقضة مع روح الشريعة الإسلامية الداعية إلى تيسير الزواج .	%96	288	%1	3	%3	9
51	يسهم التمسك بهدي الإسلام في تيسير الزواج في محافظة القدس .	%97	290	%2	7	%1	3
52	هناك نماذج في السيرة الإسلامية تصلح لأن يقتدى بها في علاج هذه الظاهرة.	%96	287	%4	11	%1	2
53	هناك حلول معاصرة مقتبسة من هدي الإسلام طبقت في أماكن مجاورة و تصلح لأن تطبق في محافظة القدس.	%83	248	%6	17	%12	35
54	علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج أحاطت به الشريعة الإسلامية .	%91	273	%6	18	%3	9

نهاية المحور الثالث

المحور الرابع : دور المحاكم الشرعية و المؤسسات الدينية و الجمعيات الخيرية و العائلات في محافظة القدس في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
55	هناك تحفيز لدى أولياء الأمور للتمسك بالهدي النبوي و تيسير الزواج و تخفيف تكاليفه .	%53	160	%7	20	%40	120
56	يتوقع المجتمع من أولياء الأمور القيام بدورهم تجاه تيسير الزواج وخفض تكاليفه .	%66	197	%3	8	%32	95
57	إذا خفض ولي الأمر من التكاليف أو المهر يحمده الناس	%66	199	%4	13	%29	88
58	إذا خفض ولي الأمر من التكاليف أو المهر أنكر عليه الناس	%37	111	%5	16	%58	173
59	استطاعت المحاكم الشرعية و المؤسسات الدينية في محافظة القدس إبراز دورها في معالجة ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج	%25	74	%11	34	%64	192

	أو التخفيف منها .					
60	يمكن للمحاكم الشرعية بالتعاون مع أولياء الأمور تحديد مقدار أقل لمهر المثل يراعي ظروف الناس.	%68	205	%18	54	%14	41
61	تستطيع المحاكم الشرعية إلزام الأولياء بمقدار أقل لمهر المثل	%22	67	%10	29	%68	204
62	هناك دور للمحاكم الشرعية في محافظة القدس تسهم في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج.	%51	152	%26	78	%23	70
63	استطاعت الجمعيات الخيرية أو الإسلامية في محافظة القدس إبراز دورها في معالجة ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج أو التخفيف منها .	%29	88	%30	91	%40	121
64	أسهمت روابط العائلات في محافظة القدس في طرح رؤى أو مساهمات في محاولة لإبراز دورها في التخفيف من تكاليف الزواج في محافظة القدس.	%41	123	%21	62	%38	115
65	تسهم الأعراس الجماعية في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	%77	232	%4	13	%18	55
66	تقوم المؤسسات السابقة بدورها التوعوي تجاه مخاطر ارتفاع تكاليف الزواج .	%28	84	%30	91	%42	125
نهاية المحور الرابع							
نهاية الاستبيان							

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأحمده تعالى على أن يسر لي تمام هذه الدراسة ومدني بعونه على أدائها بهذا الشكل الذي توصلت إليها. وفي ختام الأمر؛ من إنهاء دراسة ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس " دراسة شرعية تحليلية "، وبعد هذا العرض المفصل لفصول ومباحث هذه الدراسة فهذا تسجيل **لأهم النتائج التي توصلت إليها وهي :**

1. هناك اتفاق بنسبة عالية على أن تكاليف الزواج في محافظة القدس مرتفعة ولا تناسب الوضع الاقتصادي لمعظم أهالي محافظة القدس .
2. أن هذه التكاليف تقف عائقاً أمام رغبة الشباب في الزواج وتسبب العديد من المخاطر والآثار السلبية .
3. لاقت غالبية الأسباب المؤثرة في وجود ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج إتفاق أغلبية عينة الدراسة وأكدوا أنها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في هذه الظاهرة .
4. تعود أسباب وجود الظاهرة إلى أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وأخلاقية.
5. هناك إتفاق على أن جدار الفصل العنصري له آثار سلبية كثيرة تسهم في تفاقم هذه الظاهرة.
6. الآثار السلبية الناجمة عن هذه الظاهرة كثيرة ولها مخاطر على المجتمع .
7. من أشد الآثار خطورة الآثار الأخلاقية والاجتماعية .
8. عزوف الشباب عن الزواج وتأخر سن الزواج، وارتفاع معدلات العنوسة آثار سلبية بارزة في المجتمع في محافظة القدس ويمكن لمسها بشكل واضح .
9. هناك آثار سلبية أخرى توصلنا إليها في الدراسة ولاقت نسبة عالية من الإتفاق على وجودها ومن هذه الآثار ارتفاع نسبة الطلاق قبل الدخول والطلاق المبكر وكذلك الزواج من غير المسلمات.

10. غالبية المظاهر التي لاقت اتفاق أفراد العينة على أنها تؤثر في وجود ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج وأنها أحد مظاهرها تتعلق بأمور مالية كغلاء المعيشة وارتفاع تكاليف السكن وغلاء المهور والالتزامات المادية الأخرى التي تشكل متطلبات الزواج في المحافظة كالكسوة والوليمة واستئجار القاعات وغيرها من الأمور .

11. يلاحظ أن أفراد العينة على اختلاف أنواعهم يرون أن العادات والأعراف والتقاليد تفرض التزامات مالية كبيرة على الأزواج وتثقل كاهلهم .

12. أن هدي الإسلام واضح في مثل هذه الأمور وأن سبب وجود هذه العادات والتقاليد هي عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية في مثل هذه المناسبات .

13. يسهم التمسك بالهدي الإسلامي وهدي النبي – صلى الله عليه وسلم – في الزواج في علاج هذه الظاهرة .

14. للمحاكم الشرعية دور هام في علاج هذه الظاهرة إلا أن العادات والتقاليد يتم إجراؤها خارج المحكمة ولا سلطة للمحاكم الشرعية في وضع حد لها أومنعها، وتسهم المحاكم الشرعية في علاج بعض من المظاهر السلبية التي تتعلق بإجراءات العقد داخل المحكمة أو عن طريق أحد مأذونيها ويبقى أن يقوم هو بدوره الموكول إليه،وذلك من خلال تفعيل دائرة الإرشاد الأسري .

15. تسهم المواثيق العائلية في علاج هذه الظاهرة ، حيث إن المواثيق هي دعوة إلى العودة إلى الشريعة الإسلامية في مثل هذه الأمور وهي أيضاً دعوة إلى نبذ العادات والتقاليد غير الإسلامية، ونبذ التفاخر والمباهاة والترف .

16. للعائلات الدور الأهم في إلغاء العادات والتقاليد التي تسبب ارتفاع تكاليف الزواج في المحافظة، كما أنه يمكن لهم المساهمة في مساعدة الأزواج الشابة.

17. علاج هذه الظاهرة يحتاج إلى وقت وجدية من كافة الأطراف، ويستدعي منهم الإلتزام وإنشاء القدوة في مثل هذه الأمور .

18. يبقى الدور الأهم والمهمة العظمى وهي واجبة على الدعاة والمصلحين وذلك من خلال القيام بواجب التوعية والتوجيه والإرشاد.

ويوصي الباحث في خاتمة هذه الدراسة بعدة توصيات، أهمها:

1. ضرورة توعية الناس في محافظة القدس حول أهمية الزواج وتكوين الأسرة، ودورها في تماسك المجتمع واستقرار الحياة الإنسانية والأخلاقية في المجتمع وخلوه من الأمراض الاجتماعية .
2. توجيه الناس إلى معرفة المخاطر التي تجلبها مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج على المجتمع في محافظة القدس .
3. نشر ثقافة الالتزام بالهدي الإسلامي والهدي النبوي في الزواج وليكن الزواج إسلامياً .
4. العمل على تخفيض المهور بالتراضي بين العائلات والاتفاق على وضع حدود له للخروج من أزمة غلاء المهور .
5. أوصي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتكثيف دورهم من أجل علاج هذه الظاهرة وذلك من خلال إيجاد السبل للعلاج أو وضع السياسات الكفيلة بدعم الشباب المقبل على الزواج .
6. توفير الإمكانات التي من شأنها تيسير الزواج كالأعراس الجماعية، وإنشاء القاعات العامة برسوم رمزية، أو التعاون مع الأغنياء ورجال الاعمال والشركات من أجل الإسهام في علاج هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها على الشباب من كلا الجنسين.
7. أوصي المؤسسات المحلية والحكومية بتفعيل دورهم وتكثيفه،وإظهار جديتهم في محاربة هذه الظاهرة والعمل على علاجها .
8. أوصي أولياء الأمور بتقوى الله في أولادهم وبناتهم، وأن يخففوا عن أبنائهم من مظاهر التباهي والتفاخر؛ لوضع حد أمام الآثار السلبية التي نتجت عن هذه الظاهرة والتي يمكن لمسها بشكل واضح في المجتمع، ورؤية انعكاساتها الحادة على أخلاق الشباب من كلا الجنسين التي هددت أمنهم الاجتماعي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مسرد الآيات القرآنية الكريمة

السورة	الآية الكريمة	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿ ... يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ...﴾	185	134
	﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ...﴾	229	38
	﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ ...﴾	231	38
	﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾	233	112
	﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾	235	101، 129
	﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا﴾	236	139
	﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾	237	139
	﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾	286	4 ، 6
آل عمران	﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ ﴾	14	71
	﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ﴾	104	162
	﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾	110	165
النساء	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾	1	78، 128
	﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾	3	9
	﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا	4	107، 136،

	فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾		138
	﴿ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا...﴾	20	141
	﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ...﴾	21	95
	﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾	24	139 ،138
	﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيماً﴾	27	28
	﴿قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾	34	23
	﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ ...﴾	59	196
	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ ...﴾	135	30
الأنعام	﴿ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾	152	4
	﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ...﴾	153	173
الأعراف	﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ﴾	3	174
	﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾	31	15 154
	﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ...﴾	32	154 ،110
	﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ...﴾	33	155،110

	﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْها زَوْجَها لِيَسْكُنَ إِلَيْها ﴾	189	91
	﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾	199	13
التوبة	﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	34	92
الرعد	﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنا لَهُمْ أَزْواجاً وَذُرِّيَّةً﴾	38	91
النحل	﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْواجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّباتِ﴾	72	91
الإسراء	﴿وَلا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴾	26	94
	﴿ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾	27	94 ،15
	﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾	29	94
	﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾	32	75
الكهف	﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾	7	71
طه	﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾	124	22
النور	﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴾	15	33
	﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿30﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ... الآية ﴾	30	73

	31		
	32	﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾	81 ،78
الفرقان	67	﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾	95
الروم	7	﴿ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ... ﴾	68
	21	﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾	12، 34 91
الأحزاب	21	﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾	135
	33	﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ... الآية ﴾	69
	36	﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾	32
فاطر	11	﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْواجاً﴾	91
الصافات	22	﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُم ﴾	8
ص	86	﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾	2، 6
الزمر	17	﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾	40
الشورى	11	﴿ فاطِرُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً﴾	91

الجاثية	﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا... ﴾	18	32
	﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ...﴾	23	33
الحشر	﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾	7	134
الصف	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾	2	28
	﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾	3	28
الطلاق	﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ ....﴾	1	38
	﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ... ﴾	2	38
	﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ .... ﴾	6	38
	﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ... ﴾	7	38
التحريم	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ .	6	35
المعارج	﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾	29	73
	﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ... ﴾	30	73
	﴿فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾	31	73
الجن	﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾	56	79
الضحى	﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾	10	79
العصر	﴿ وَالْعَصْرِ ﴾	3-1	21

مسرد الأحاديث النبوية الشريفة

طرف الحديث	تخريج الحديث وحكمه	الصفحة
اكلَفُوا من العمل ما تُطيقون	رواه البخاري/صحيح	2
نهينا عن التكلف	رواه البخاري/صحيح	6
﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾، روي عن عبد الله بن الزبير– رضي الله عنه– قال: «ما نزلت هذه الآية إلا في أخلاق الناس»، قال مجاهد: «خذ العفو من أخلاق الناس وأعمالهم من غير(تجسيس).	رواه البخاري/صحيح	14
تنكح المرأة لأربع	رواه البخاري/صحيح	23، 81
إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فانكحوه	المستدرك، سنن الترمذي، سنن ابن ماجه/حسنه الألباني–رحمه الله	23،80، 92
تخيروا لنطفكم	سنن ابن ماجه، المستدرك /صححه الألباني	24، 37
مر رجل على رسول الله –صلى الله عليه وسلم–فقال: ما تقولون في هذا...	رواه البخاري/صحيح	25، 77
لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبرا بشبر	رواه البخاري/صحيح	26، 28
أبغض النّاس إلى اللّه ثلاثة: ملحد في الحرم	رواه البخاري/صحيح	35
كلكم راعٍ وكلكم مسئول	رواه البخاري/صحيح	45،94،

		175
يا معشر الشباب من استطاع الباءة فليتزوج	رواه البخاري/صحيح	73،69، 92
صنفان من أهل النار لم أرهما	رواه مسلم/صحيح	70
لا يخلون رجل بامرأة	رواه البخاري/صحيح	72
لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن	رواه البخاري/صحيح	75
تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم	المستدرك،سنن أبو داود،والنسائي/والبيهقي، صححه الألباني	79، 92
إذا ظهر الزنا والربا في قرية	المستدرك/صححه الألباني	82
ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال	رواه البخاري/صحيح	90
النكاح من سنتي	سنن ابن ماجه/قال الألباني اسناده ضعيف لكن الحديث صحيح	80، 92
أفضله لسانا ذاكرا	مسند أحمد/قال الألباني:صحيح لغيره	93
أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة	سنن النسائي الكبرى/ضعفه الألباني	107، 109، 143، 145
ألا لا تغلوا صدق النساء	مسند أحمد، المستدرك،قال شعيب الأرنؤوط حديث	109،146، 148

	صحيح.	
فاتقوا الله فى النساء فإنكم أخذتموهن بأمان	رواه مسلم/صحيح	112
سأل النبي- صلى الله عليه وسلم- عبد الرحمن بن عوف	رواه البخاري/صحيح	116،150 ، 156
إن الله كره لكم ثلاثاً قيل وقال وإضاعة المال وكثرة السؤال	رواه البخاري/صحيح	124
إن من يمن المرأة تيسير خِطبتها	مسند أحمد/صححه الألباني	127، 143، 146
إذا خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل	مسند أحمد/المستدرك،صححه الألباني	129، 131
أن امرأة جاءت إلى النبي- صلى الله عليه وسلم - قالت: يا رسول الله جئت لأهب لك نفسي، فصعد النظر إليها وصوبه ثم طأطأ رأسه	رواه البخاري/صحيح	131، 133
أنظرت إليها	رواه مسلم/صحيح	130، 131
أنظرت إليها؟ قلت: لا، قال: فانظر	مسند أحمد/صححه الألباني	133،
أردت أن أخطب إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ابنته	مسند أحمد/قال شعيب الأرنؤوط حسن لغيره وإسناده ضعيف	134، 146

أحق الشروط أن توفوا به	رواه البخاري/صحيح	140
أترضى أن أزوجك فلانة؟	المستدرك، سبل السلام،صححه الألباني رحمه الله حديث رقم 1940 في الإرواء	140
أن عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب	رواه البخاري/صحيح	140، 144، 150، 156
أعتق صفية وجعل عتقها صداقها	رواه البخاري/صحيح	140
قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة فآخى النبي-صلى الله عليه وسلم- بينه وبين...	رواه البخاري/صحيح	143، 145
من يمن المرأة تسهيل أمرها وقلة صداقها	صحيح ابن حبان،مسند أحمد/حسنه الألباني من غير طريق العدوي	144، 145
تزوج ولو بخاتم من حديد	رواه البخاري/صحيح	144
هل نظرت إليها؟ فإن في عيون الأنصار شيئا قال: قد نظرت إليها	رواه مسلم/صحيح	144، 147
كم كان صداق رسول الله – صلى الله عليه وسلم	رواه مسلم/صحيح	149
إنه لا بد للعرس من وليمة	مسند أحمد/صححه الألباني	151، 156
طعام أول يوم حق وطعام يوم الثاني	رواه الترمذي/ضعفه الألباني	151،

		157
إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها	رواه البخاري/صحيح	153
أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيتم لها	رواه البخاري/صحيح	153
ما أولم النبي –صلى الله عليه وسلم– على شيء من نسائه ما أولم على زينب	رواه البخاري/صحيح	154
أن رسول الله– صلى الله عليه وسلم – أعتق صفية وتزوجها وجعل عتقها صداقها وأولم عليها بحيس	رواه البخاري/صحيح	140، 154
أولم النبي– صلى الله عليه وسلم–على بعض نسائه بمدين من شعير	رواه البخاري/صحيح	154
شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء	رواه البخاري/صحيح	155
قدم النبي –صلى الله عليه وسلم– خيبر فلما فتح الله عليه الحصن	رواه البخاري/صحيح	156
أما بعد ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب	رواه مسلم/صحيح	174

مسرد المصادر والمراجع

القرآن الكريم

التفاسير:

القسم الأول المصادر:

1. الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، (د، ط)،(د، س، ن) بيروت.
2. لبغوي، عبد الله بن أحمد بن علي الزيد، مختصر تفسير البغوي(معالم التنزيل)، دار السلام للنشر والتوزيع، ط1، 1416هـ، الرياض.
3. ابن جزي، محمد بن أحمد، التسهيل لعلوم التنزيل، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ/1995م، بيروت – لبنان.
4. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق:عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ/2000م(د،م،ن).
5. السلمي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي، تفسير السلمي " حقائق التفسير " تحقيق سيد عمران، دار الكتب العلمية، (د.ط)، 1421هـ/2001م، بيروت، لبنان.
6. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ط1، 1420هـ/2000م(د، ن، م).
7. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب(د.ط)، 1423هـ /2003م، الرياض المملكة العربية السعودية.
8. القنوجي: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني، فتح البيان في مقاصد القرآن، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1412هـ/1992م، (د.ط)، صيدا – بيروت.

القسم الثاني: المراجع:

9. الخطيب، عبد الكريم يونس، التفسير القرآني للقرآن، دار الفكر العربي، (د.ط)، (د، س، ن) – القاهرة.
10. رضا، محمد رشيد بن علي، تفسير القرآن الحكيم(تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(د.ط) 1990م، (د.م.ن).
11. أبو زهرة، حمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، (د.ط) (د، س، ن) (د.م.ن).
12. الشعراوي، محمد متولي، تفسير الشعرواي"الخواطر"، مطابع أخبار اليوم (د.ط)،1997م، (د.م.ن).

كتب السنة وشروحها:

القسم الأول: المصادر:

13. ابن الأثير، الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية(د.ط)، 1399هـ/1979م، بيروت.
14. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، " صحيح البخاري "الجامع الصحيح وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله– صلى الله عليه وسلم– وسننه وأيامه، اعتنى به محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط 1،1422هـ،(د.م .ن) .
15. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي (د.ط)، (د، س، ن)، بيروت.

16. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ/1993م، بيروت.
17. الحميدي، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد بن بن يصل الأزدي، تفسير غريب ما فى الصحيحين البخارى ومسلم، تحقيق: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة ط1- 1415هـ- 1995م، - القاهرة – مصر.
18. ابن حنبل، الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط2، 1420هـ /1999م (د، م، ن).
19. الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني، سبل السلام، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط1379،4هـ/1960م، (د، م، ن).
20. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً:عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقم كتبه وأبوابه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه محب الدين الخطيب، دار المعرفة، (د.ط) 1379هـ، بيروت- لبنان.
21. ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني وماجة اسم أبيه يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي،(د.ط)(د، س، ن) د،ن،م)
22. المناوي، الإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف، التيسير بشرح الجامع الصغير، مكتبة الإمام الشافعي، ط1408،3هـ/1988م، الرياض.
23. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المطبعة المصرية بالأزهر، ط1، 1347هـ/1929م، (د.م.ن).
24. النووي، محيي الدين، يحيى بن شرف بن مرى بن حسن بن حسين بن حزام، صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالأزهر ط1347،1هـ/1929م، (د.م.ن).
25. النيسابوري، أبوعبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين دار الحرمين للطباعة والنشر، ط1، 1417هـ/1997م(د، م، ن).
26. النيسابوي، مسلم بن الحجاج ابو الحسن القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي،(د.ط)،(د، س، ن)، بيروت.

القسم الثاني: المراجع:

27. الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،المكتب الإسلامي، ط1، 1399هـ/1979م، بيروت ودمشق.
28. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد،(د.ط)،(د، س، ن) الرياض.
29. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، مكتبة المعارف، ط2، 1408هـ/1988م، الرياض- المملكة العربية السعودية.
30. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ/2000م، الرياض.
31. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزياداته الفتح الكبير، المكتب الإسلامي، ط3، 1408هـ/1988م، بيروت ودمشق.

اللغة والمعاجم:

32. الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط1، 1405هـ، بيروت.
33. الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية،(د.ط)،(د.م.ن).
34. ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية (د.ط)، 2000م، بيروت .
35. عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 2008م، القاهرة.

36. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر 1399هـ / 1979م.

37. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العليمة، (د.ط)، بيروت، (253/1).

38. مجمع اللغة العربية، إبراهيم أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، 1424هـ/2004م، ط1،(د.م،ن).

39. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر 1374هـ/1955م، ط1، بيروت.

كتب الفقه وأصوله:

40. الأصبهاني، أبو القاسم اسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي، الحجة في بيان المحجة و شرح عقيدة أهل السنة، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية (د.ط)، 1419هـ/1999م، الرياض– السعودية.

41. الأنصاري،شيخ الإسلام زكريا، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، تحقيق: محمد تامر، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ/2000م، بيروت.

42. الأنصاري، شيخ الإسلام زكريا، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، تحقيق: محمد تامر، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ/2000م، بيروت .

43. البجيرمي، سليمان بن عمر بن محمد، حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)، المكتبة الإسلامية (د.ط)تركيا.

44. البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، الروض المربع شرح زاد المستقنع في اختصار المقنع، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ط) بيروت– لبنان .

45. التسولي، أبو الحسن علي بن عبد السلام، البهجة في شرح التحفة، ضبطه وصححه، محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، ط1 1418هـ /1998م، لبنان – بيروت.

46. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ/1987م، (د.م.ن).

47. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم،الفتاوى الكبرى، محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1408،1ه/1987ه، (د.م.ن).
48. الجزيري، عبد الرحمن، الفقه على المذاهب الأربعة، مكتبة الحقيقية، (د.ط)1425ه/2004م، استانبول تركيا .
49. الجندي، خليل بن اسحاق، مختصر خليل، تحقيق: أحمد جاد، دار الحديث، ط1، 1426ه/2005م، القاهرة.
50. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي، البرهان في أصول الفقه، تحقيق:عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، ط1418،4ه، المنصورة – مصر.
51. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، التلخيص في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله جولم النبالي، وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية،1417ه/1996م،(د.ط)، بيروت.
52. الحجاوي، شرف الدين موسى بن أحمد بن موسى أبو النجا، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق:عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة (د.ط) بيروت – لبنان.
53. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط1، 1411ه / 1991م،(د، م، ن).
54. السيوطي، مصطفى الرحيباني، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي،(د.ط) 1961م، دمشق.
55. الشربيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الفكر،(د.ط) بيروت .
56. الشربيني، محمد الخطيب، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر (د،ط)،1415ه،بيروت.
57. ابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الفكر للطباعة والنشر،(د.ط) 1421ه/2000م، بيروت.
58. العبدري، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الفكر،(د.ط)، 1398ه، بيروت.

59. العز بن عبد السلام، شيخ الإسلام عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام، القواعد الكبرى" الموسوم بـ قواعد الأحكام في إصلاح الأنام "، تحقيق: د.نزيه كمال حمّاد، وعثمان جمعة ضميرية، دار القلم – ط1421،1هـ/2000م، دمشق.
60. الغمراوي، محمد الزهري، السراج الوهاج على متن المنهاج، دار المعرفة،(د.ط)بيروت.
61. ابن قدامة، أحمد بن عبد الرحمن، مختصر منهاج القاصدين، علق عليه: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة دار البيان،(د.ط)، 1398هـ/1978م، دمشق.
62. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني، دار الفكر، ط1، 1405هـ، بيروت.
63. ابن قدامة، عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد، الكافي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، ط1418،1هـ/1997م، المهندسين–جيزة .
64. ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، دار المعرفة، 1395هـ/1975م، ط2، بيروت.
65. ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ،زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، ط 27، 1415هـ/1994م، بيروت .
66. الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع، دار الكتاب العربي، (د.ط) 1982م، بيروت.
67. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الحاوي في الفقه الشافعي، دار الكتب العلمية ،ط1 ،1414هـ/1994م(د.م.ن).
68. المطيعي، محمد نجيب، تكملة المجموع شرح المهذب للشيرازي، مكتبة الإرشاد،(د.ط) جدة المملكة العربية السعودية.
69. ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد، المبدع شرح المقنع، دار عالم الكتب،(د.ط) س1423هـ/2003م، الرياض.
70. مياره، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المالكي، شرح ميارة الفاسي، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، (د.ط) 1420هـ/2000م، بيروت . لبنان .
71. ابن النجار، محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1418هـ/1997م، (د .م . ن).
72. ابن نجيم، زين الدين الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار المعرفة، (د.ط)، بيروت.

73. النفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: رضا فرحات، مكتبة الثقافة الدينية، (د،ط)، (د،م،ن).
74. النووي، روضة الطالبين ،المكتب الإسلامي، (د.ط)، 1405هـ، بيروت .

مراجع متنوعة:

75. اشتية والديك، محمد وفائق، القدس تصور تنموي (د، د، ن) (د.ط)(د، س، ن).
76. الأشقر، عمر سليمان، أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة، دارالنفائس،ط1، 1997/1418م،الأردن.
77. الألباني، محمد ناصر الدين، آداب الزفاف في السنة المطهرة، المكتب الإسلامي(د.ط)، 1409هـ، بيروت.
78. حسن، أسعد لطفي، الزواج في الإسلام، وأزواج النبي محمد عليه الصلاة والسلام، المطبعة البهية المصرية، ط1،1357هـ/1938م (د.م.ن).
79. درويش، محمد سعيد، ارتفاع تكاليف الزواج ضعف الالتزام وندرة القدوة، دار المنارة، ط1، 1421هـ/2000م، جدة.
80. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، (د.م.ن).
81. الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط2، 1404هـ، دمشق.
82. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام، دار العلم للملايين،2002م، ط15،(د،م،ن).
83. أبو زهرة، محمد، الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي، ط3، (د.م.ن).
84. السفاريني: محمد بن أحمد بن سالم الحنبلي، غذاء الالباب شرح منظومة الآداب، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، ط2، 1423هـ/2002م، بيروت – لبنان.
85. سليم، عمرو عبد المنعم، آداب الخِطبة والزفاف من الكتاب وصحيح السنة، دار الضياء للنشر والتوزيع، ط1421،1هـ/2000م، طنطا – مصر .

86. سيد سابق، فقه السنة، دار الكتاب العربي، (د.ط)،(د، س، ن) بيروت– لبنان.
87. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/1997م، (د.م.ن).
88. الشورى، مجدى بن منصور بن سيد، تحفة العروسين (د، ط)(د،س،ن)(د ، م .ن).
89. شوقي، أحمد، الشوقيات،المطبعة المصرية، شركة مساهمة محدودة،(د.ط)(د،س،ن)،(د،م،ن)
90. عفانة، حسام الدين بن موسى، يسألونك، المكتبة العلمية ودار الطيب للطباعة والنشر، ط1427،1هـ/2006م القدس– أبوديس الجزء11.
91. عليان، نسرين ورونيت سيلع والمحامية ميخال بوميرنتس: تأثير سياسة الفقر على الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية، أيار 2012 م،ترجمة للعربية: تواصل للترجمة والتعريب.
92. آل عمر، عبد الرحمن بن حماد، دين الحق، وكالة شؤون المطبوعات والنشر بوزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية، 1420هـ، ط6، الرياض.
93. عياش، شفيق بن موسى، وعساف، محمد ،نظرات جلية في شرح قانون الأحوال الشخصية المعمول به في المحاكم الشرعية، جامعة القدس، كلية الدعوة وأصول الدين، الطبعة الأولى، 1422هـ،2000م– القدس.
94. العيسوي، عبد الرحمن ،سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، 1984م– 1985م، (د.ط)، الاسكندرية.
95. قانون الأحوال الشخصية الأردني المؤقت رقم36 لسنة 2010م، دائرة قاضي القضاة.
96. ناصر، عطا الله خليل أحمد ،أعراف وتقاليد الزواج بين العبادات و العادات " القدس نموذجاً " دراسة تحليلية، 1429هـ/2008م ،القدس– فلسطين .
97. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1414هـ/1994م، الكويت.

بحوث ومجلات وجرائد ومقالات:

98. بادحدح، علي بن عمر بن أحمد، فقدان الحياء موت للمجتمع،الدرس رقم 134، نقلاً عن موقع الشبكة الإسلامية.

99. التميمي، رجب بيوض، كيفية مكافحة المفاسد الأخلاقية، بحث مقدم مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد الرابع (د، س، ن)، نقلاً عن موقع ملتقى أهل الحديث.

100. توقيع ميثاق أفراح في بلدة العيسوية نقلاً عن موقع مؤسسة القدس الدولية تاريخ المشاهدة 2012/12/11م.

101. جريدة العرب اليوم :"العجز عن الزواج".. مرض اجتماعي يصيب فئة واسعة من شبابنا تاريخ المشاهدة1/ 2012/12م. (نقلاً عن الموقع الرسمي للجريدة على الانترنت).

102. جريدة القدس: مشاريع الإسكان في القدس...بين الواقع والأحلام ! تاريخ المشاهدة ، 2012/10/11م، نقلاً عن الموقع الرسمي للجريدة على الانترنت .

103. جويحان، ديالا، القدس تتحلى بإقامة عرس جماعي على مسرح جامعتها ،نقلاً عن موقع المدار .

104. الدقة، عبد الرحمن، إلى متى مشاهدة المواقع الإباحية في فلسطين ..!!، نقلاً موقع دنيا الرأي، تاريخ النشر 2013/01/13م.جنين –فلسطين.

105. أم عبادة، الجمعيات النسوية في فلسطين،– فلسطين، العدد 274، السنة الرابعة والعشرون، ذو القعدة 1430هـ ، تشرين الثاني – نوفمبر 2009م.

106. شبكة أجيال الاذاعية، المادة المسجلة على الموقع تحت عنوان: دعيس: 4ألاف حالة طلاق في 2012م، نقلاً عن الموقع الرسمي لشبكة أجيال الإذاعية، تاريخ المشاهدة 2012/3/1م .

107. أبو شوقة، فاتن سعيد، التحديات الاجتماعية والتربوية المعاصرة للمرأة المسلمة، بحث مقدم إلى مؤتمر،"الإسلام والتحديات المعاصرة"، المنعقد بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية ،في الفترة: 2–2007/4/3م.

108. ضائقة السكن تؤرق المقدسيين، سلطات الاحتلال تمنح تسهيلات وقروضا ميسرة للمستوطنين موقع الجزيرة نت، تاريخ المشاهدة 2013/1/12م.
109. طنطاوي، محمد سيد، التفسير الوسيط ،مصدر الكتاب موقع التفاسير على الشبكة العنكبوتية.
110. العبيد، ابراهيم بن علي بن عبيد، بحث في إجابة الدعوة، مجلة الجامعة الإسلامية– المدينة المنورة العدد111، عمادة البحث العلمي– 1423 هـ / 2002 م.
111. الفقيه، عبد الله، الرؤية الشرعية للاحتفال بالخِطبة رقم الفتوى 20464، تاريخ الفتوى : 24 جمادي الأولى 1423هـ، نقلاً عن موقع الشبكة الإسلامية.
112. فلسطين: 30 % نسبة العنوسة ،والارامل 6 % ،والمطلقات 1.3 %، الإحصائية عن جهاز الاحصاء المركزي، (رام الله)، تاريخ المشاهدة 2013/3/6م نقلاً عن شبكة فراس الاعلامية.
113. لبّد، عماد سعيد، التمنية الاقتصادية في فلسطين، مجلة رؤية، العدد(11)، آب، 2001م.
114. مجلة البحوث الإسلامية : العدد 22 – الاصدار من رجب إلى شوال 1408هـ .
115. مشارقة محمد، أوسلو المدينة، فلسطين القرية، موقع جدلية .
116. المقدم، محمد أحمد إسماعيل ،دروس الشيخ محمد إسماعيل المقدم،دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية .
117. نورا ليسترد مراد المساعدات مشروطةً بالموافقة الفلسطينية: دفاعًا عن المقاطعة، ما هي مشكلة "المساعدات" في فلسطين؟، نقلاً عن موقع مجلة الآداب عدد خريف 2012م.

الكتب الإحصائية:

118. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012م. كتاب القدس الإحصائي السنوي 2012م رقم " 14، رام الله– فلسطين .

119. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قاعدة بيانات مسح إنفاق واستهلاك الاسرة، 2011 م. بيانات غير منشورة. رام الله–فلسطيني .

120. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، العمر الوسيط في الأراضي الفلسطينية عند الزواج الأول حسب المحافظة والجنس، 2011م، نقلاً عن الموقع الرسمي كما زودني به الجهاز المركزي للاحصاء .

121. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، إحصائيات الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية لعام 2011 ،" الإحصائية عن الموقع الرسمي للجهاز، رام الله– فلسطين .

122. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مؤشرات مختارة في محافظة القدس حسب السنة، نقلاً عن الموقع الرسمي للجهاز – رام الله– فلسطين .

123. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، معدلات الطلاق الخام في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة (1997م– 2011م)، نقلاً عن الموقع الرسمي للجهاز– رام الله– فلسطين.

124. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،الفلسطينيون في نهاية عام 2012 م، رام الله– فلسطين .

125. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،كتاب القدس الاحصائي السنوي رقم 13 ، رام الله– فلسطين .

126. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، المؤشرات الاجتماعية في محافظة القدس لعام 2002 م المؤشرات السكانية، نقلاً عن الموقع الرسمي .

127. قسم الإحصاء والجداول ، دائرة قاضي القضاة، التقرير الاحصائي السنوي لعام 2004م، الصادر عن دائرة قاضي القضاة في المملكة الاردنية الهاشمية ، العدد التاسع /2004م (د.ط).

مواقع على الشبكة العنكبوتية« الإنترنت »:

128. الآداب، adabmag.com .

129. بانيت : www.panorama.co.il

130. التفاسير www.altafsir.com .

131. جدلية www.jadaliyya.com.

132. جريدة القدس :www.alquds.edu

133. الجزيرة نت :.www.aljazera.net

134. شبكة أجيال الاذاعية : www.ajial.com

135. الشبكة الإسلامية : www.islamweb.net

136. شبكة فراس الإعلامية :www.firas.com

137. القاموس الإقتصادي : businessdictionary.com

138. كيتكو KITCO :www.kitico.com

139. المدار : www.almadar.co.il

140. ملتقى أهل الحديث : www.ahlalhdeeth.com

141. مؤسسة الأقصى: WWW.AQSAI.COM\QIRAN

142. اليكسا :Alexa Internet : www.alexa.com

الملاحق

الملحق (1)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد :-

لا شك أن قضية المهور والمغالاة فيها من أهم ما يشغل الباحثين في العلوم الشرعية والقانونية، ذلك أن المهر في حقيقته الشرعية وفلسفته إنما هو رمز تقدير ورغبة من الرجل بالمرأة، وإشعار حب وبذل من الخاطب للمخطوبة، فمتى تمت المغالاة فيه، والمبالغة في قدره، خرج عن هذا المعنى، وأصبح عائقاً اجتماعياً، وسبباً من أسباب الفساد والدمار والمشاكل التي لا تحمد عقباها.

إن الشريعة الإسلامية رغبت في تيسير المهر، حيث قال صلى الله عليه وسلم: "إن من أعظم النكاح بركة أيسره مؤونة"، ولكن هذا التيسير لا يعني أن الشريعة ترغب في أن يكون المهر تافهاً وحقيراً، فتيسير المهر شيء وحقارته شيء آخر، بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم أنكر على المرأة التي زوجت نفسها على نعلين، فقال لها: أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟! قالت: نعم، فأجازه، أي أجاز زواجها على هذا المهر الحقير القليل لما رضيت به.

من هنا فإن الناظر والمتتبع لعقود الزواج في مدينة القدس يجد أن المهر في الغالب يقع في منطقة الوسط، أي وسط ما بين حالتي الإفراط والتفريط، أو ما بين حالتي حقارة المهر والمغالاة فيه، هذا هو الأعم الأغلب في المهور، حيث يتم تسجيل المهر في الغالب على النحو التالي: المهر المعجل: ليرة ذهبية واحدة وأثاث بقيمة ثلاثة آلاف دينار أردني وصاغ ذهبي بقيمة ما بين مائتي غرام إلى ثلاثمائة غرام. المهر المؤجل: خمسة آلاف دينار أردني، وهذا المهر متعارف عليه لكثير من الناس، أي أنه في حدود قدراتهم المالية والاقتصادية.

هذا الواقع لا يعني انعدام حالات المغالاة في المهور، حيث هناك حالات كثيرة يخرج فيها المهر عن القدر المعقول، حيث يصل الصاغ الذهبي إلى نصف كيلو، والمهر المؤجل إلى عشرة آلاف دينار أردني أو عشرين ألفاً، والأثاث التي إلى ثمانية آلاف دينار أردني، وهذه المبالغ

فضيلة قاضي محكمة القدس الشرعية

الشيخ إياد العباسي

المحلق (2)

الفصل الثاني

قانون الزواج
في الاناضول

(١) تبدأ مدة الزواج الاختياري من سن ١٨ وتنتهي في سن ٢٥ ومن لم يتزوج في سن الخامسة والعشرين يجبر على الزواج

(٢) اذا امتنع الشخص عن الزواج بعد بلوغه سن الخامسة والعشرين بدعوى انه مريض يكشف عليه طبياً فان كان مرضه قابلا للشفاء يؤجل اجباره على الزواج الى أن يبرأ . وان كان المرض غير قابل الشفاء يمنع من الزواج

(٣) اذا اضطر الرجل الى السفر لبلد آخر والاقامة فيه بضع سنين لصنعة او وظيفة او لاي أمر شرعي ولم يكن في استطاعته اصطحاب زوجته معه وجب عليه ابلاغ الحكومة المحلية مع بيان العذر المانع من أخذ زوجته معه ثم ان كان قادراً على الزواج مرة ثانية في البلد الآخر يجبر عليه فاذا انتهت مدة اقامته بالبلد الآخر يجب عليه ان يجمع زوجتيه في مكان واحد

(٤) اذا امتنع عن الزواج بعد سن ٢٥ بلا عذر شرعي يؤخذ منه بالقوة وبلا محاكمة ربع دخله سواء كان ربع ملكه اوربح تجارته او اجرة صناعته ويوضع في البنك الزراعي ليصرف منه على من يريد الزواج من الفقراء اكراماً لهم

(٥) اذا سافر المتزوج في غير بلده الى بلدة أخرى لاي غرض كان يعامل بمقتضى المادة الثالثة فان لم يكن قادراً على الزواج في البلدة الاخرى يؤخذ منه ١٥ في المائة من ايراداته وتصرف طبقاً للمادة الرابعة وبعد مضي سنتين يلزم بأخذ زوجته معه

(٦) كل من لم يتزوج بعد سن ٢٥ يعامل بمقتضى المادة الرابعة ولا يقبل بوظيفة مطلقاً في مصالح الحكومة ومنافعها العمومية والخصوصية ولا ينتخب

في هيئة من الهيئات ولا يعهد اليه أمر من الامور وان كان من الموظفين يعد من المستعفيين

(٧) كل من يتجاوز سنه ٥٠ سنة ويكون متزوجاً بامرأة واحدة وفي استطاعته مادياً وصحياً أن يتزوج بأخرى يكلف الزواج مرة ثانية ليكون مشتركا في سد حاجة من الحاجات الاجتماعية فاذا اعتذر بأسباب غير معقولة يكلف بمساعدة اولاد الفقراء والايتام في معيشتهم وتربيتهم من واحد الى ثلاثة حسب استطاعته المالية

(٨) كل من يتزوج قبل سن ٢٥ سنة وقبل ان يبلغ سن التجنيد العسكري تكون مدة خدمته في الجيش في حالة الحرب سنتين فقط . أما من لم يتزوج الا بعد سن التجنيد العسكري فتكون مدة خدمته في الجيش في حالة الحرب ثلاثة سنوات

(٩) كل من تزوج في مدة الخيار من ١٨ الى ٢٥ وكان فقيراً لا يملك شيئاً يقطع له من أراضي الحكومة من ١٥٠ الى ٣٠٠ دونم مجاناً (الدونم يساوي ٩٢٠ متراً) من اقرب مكان له وينفذ منذ الزواج

(١٠) فان كان من ارباب المصانع أو المتاجر يعطى له رأس مال قرضاً من ٥٠ الى ١٠٠ جنيه عثماني يؤديه مقسطاً على ثلاث سنين بلا مقابل

(١١) كل شخص تزوج قبل سن ٢٥ وليس له أخ بالغ الرشد يقوم بخدمة ابويه تؤجل خدمته العسكرية . وكذلك البنت اذا تزوجت وليس لها أخ يقوم بخدمة والديها تؤجل خدمة زوجها العسكرية

(١٢) كل شخص تزوج قبل سن ٢٥ وولد له ثلاثة أولاد يقبل أولاده في مدارس الحكومة الليلية مجاناً واذا ولد له خمسة فصاعداً يقبل الثلاثة مجاناً والباقي اذا كانوا من اهل القرى يصرف لكل واحد منهم عشرة جنيهات وان كان من اهل المدن يصرف لكل واحد خمسة عشر جنيهاً من الاموال العمومية الى ان يبلغ سن ١٣ سنة ويعطى لكل امرأة عندها اربعة اولاد ذكور فصاعداً اعانة قدرها ٢٠ جنيهاً

(١٣) كل طالب يشتغل بطلب العلم في المدارس العالية يؤجل جبره على الزواج الى ان يتم دراسته

(١٤) كل شخص لا يشتغل بعمل مشروع وبلغ من العمر ٢٥ سنة ولم يتزوج وتكون حالته الاجتماعية مخلة بالشرف ينذر ويؤجل سنة لايجاد أي عمل والا ضم الى عمال الحكومة قسراً

(١٥) كل من جاوز الخمسين من العمر لا يعامل بالمادة السابقة

(١٦) يبدأ تنفيذ هذا القانون بعد التصديق عليه بثلاثة شهور .

(مصطفى كمال)

الفصل الثالث

تحريم الخمر في الاناضول

أذاع محافظ بروسه العسكري في البلاغ الاتي :

بوشر بتنفيذ أحكام القوانين العالية التي سنها المجلس الوطني الكبير ومن جملتها منع المسكرات التي حرمتها الشريعة الاحمدية الغراء فاعتباراً من يوم ١٦ ايلول تلغى وتقفل جميع الحانات ويمنع كل ساكن في الوطن التركي سواء كان يهودياً او مسيحياً أو مسلماً من تعاطي المسكرات بدون استثناء . ويجب على الجميع مراعاة الامور الآتية :

الملحق رقم (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله عزوجل: " **يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا**" النساء آية (١) .

ميثاق أفراح صورباهر - القدس الشريف

لقد اجتمع أمرنا نحن **عائلات وحمائل قرية صورباهر في القدس الشريف**. وجميع ذراياتنا ذكوراً وإناثاً. تعاهدنا على العمل بما جاء في هذا الميثاق إرضاء لله تعالى ووفاءً لديننا الحنيف الذي حثّ على الخير والتعاون لقوله تعالى " **وتعانوا على البر والتقوى ولا تعانوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب**" المائدة آية٢ .

وقد استجاب المسلمون الأوائل فيسرّوا الزواج وما يتعلق به من تكاليف. لكنّ الناس اليوم عسّروا ما يسّر الله عزوجل وضيّقوا ما وسّع الله عزوجل. واحلّوا ما حرّم الله. وابتعدوا في حفلات الزّواج عن نهج الرسول ﷺ ونهج الصحابه الكرام رضوان الله عليهم .

فاعلم أخي المسلم أن الزواج طاعة وقربة لله تعالى. يقول الرسول الأكرم ﷺ "**إذا تزوج العبد فقد استكمل الدين فليتق الله في النصف الآخر** " . حديث حسن رواه الإمام البيهقي

فلا تفسد أخي المسلم هذه القربة والطاعة بمظاهر الرياء والتفاخر والإسراف والسمعة لقوله ﷺ " **من سمّع سمّع الله به ومن يُرائي يُرائي الله به**" رواه البخاري ومسلم

ومن أجل العودة الى روح السماحة واليُسر والابتعاد عن التكلّف والمغالاة قررنا الالتزام بما يأتي :

أولاً: عدم المغالاة والمباهاة في المهور .وخاصة المصاغ الذهبي لقوله صلى الله عليه وسلم " **خيرُ النكاح أيسَرُه**" ولقوله ﷺ " **ان أعظم النساء بركة أيسرهن صداقاً** " ولقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه " **ألا لا تغالوا في صدقات النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة لكان أولاكم بها رسول الله** ﷺ . فيا من تُبالغ في رفع مهر ابنتك! هل ابنتك أكرم من عائشة وام سلمة وفاطمة سيدة نساء أهل الجنة التي كان مهرها درعاً حُطميّة؟.

ثانياً: الوليمة يوم العرس سنّةٌ مرغّبٌ فيها. ندعو الى عدم المبالغة في الوليمة. وندعو الى اقتصارها على الأقربين من أهل العروسين . ولا ينبغي أن يتكلف صاحبُ العرس ما لا يُطيق. فيضطر الى الإستدانة للوليمة. ويمكن إكرام الناس يوم العرس بالحلويات كما فعل رسول الله ﷺ عندما تزوج من صفية رضي الله عنها .

ثالثاً: المحافظة على أصالة أعراسنا بالامتناع عن إحضار الفرق الموسيقية الصاخبة والماجنة و(DJ) الماجن وعن شراء المفرقعات واستخدامها .

رابعاً: نتعهد أن نربي أولادنا على القيم والمثل والأخلاق الكريمة والتواضع والقناعة والمشاركة في الخير وترك ما من شانه ان يفسد الود بين الناس .

خامساً: نتعهد بأن لا نؤذي جيراننا وأهل بلدتنا بأي شكل من الأشكال. فلا نرفع صوت الاحتفال من خلال مكبرات الصوت. وأن لا يزيد الاحتفال عن الساعة الحادية عشرة ليلاً. وأن لا نُغلق طريقاً عاماً ولا نختم الاحتفال بالإختلاط .

سادساً: نلتزم بترك عادة النقوط على الدفاتر حتى لا يُعتبر دَيْناً والأصل بالمشاركة في الأفراح من باب التشريف وليس التكليف. ولا مانع بمشاركة الفرح ولو بمبلغ يسير يوضع في صندوق العرس .

سابعاً: تشجيع العرس الجماعي بشكل عام أو على مستوى الحمولة أو العائلة ما أمكن .

ثامناً: عدم دخول الأقارب والشباب الذكور على العروس بحجة النقوط كي لا يحدث إختلاط وكشف للعورات .

تاسعاً: عدم سير العروس في الزفة مكشوفة متبرجة ينظر اليها الناس .

عاشراً: نتعهد أن نُخلي أفراحنا من المنكرات والسفور والفجور وشرب الخمور .

الحادي عشر: دعوة العروسين للتفقة في دينهم ومعرفة كل واحد واجباته نحو الآخر .

الثاني عشر: تتعهد كل حمولة من خلال مختارها ووجهائها وأفخاذها وفروعها بتنفيذ كل ما جاء في هذه الميثاق .

على كل ما ذكر آنفاً توافق مختاير ووجهاء الحمائل والعائلات على الالتزام بما جاء في هذا الميثاق وحض أبناء عائلاتهم على الالتزام به .

ختاماً: هذا هو ميثاقنا أردنا به الخير كل الخير والسعادة كل السعادة ولا يصلح أمر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها .وحتى نجنب أهلنا وبلدنا الوقوع في الحرام . وأن تكون أفراحهم وفق سنة الرسول الكريم وتأسياً بصحابته الكرام رضوان الله عليهم .

نسأل الله تعالى ان يوفقنا جميعاً لما يحب ويرضى .

جزى الله من عمل بهذا الميثاق خير الجزاء

والله الهادي الى سواء السبيل

عائلات وحمائل قرية صورباهر- القدس الشريف

مسرد المحتويات	
الموضوع	**الصفحة**
إقرار	أ
الإهداء	ب
شكر وعرفان	ج
ملخص الرسالة	د
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	و
المقدمة	ح
مشكلة الدراسة	ط
أهمية الدراسة	ي
أهداف الدراسة	ك
منهج البحث	ك
الخطوات الإجرائية	ل
حدود الدراسة	م
الدراسات السابقة	م
الخطة التفصيلية	ع
رموز الدراسة	ق
الفصل الأول: تعريف التكاليف والزواج وتعريف عام بالدراسة:	1

المبحث الأول: مفهوم التكاليف والزواج.	2
المطلب الأول: التكاليف لغةً واصطلاحاً.	2
المطلب الثاني: الزواج لغةً واصطلاحاً.	8
المبحث الثاني: لمحة موجزة عن مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	11
الفصل الثاني: ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس، الأسباب والآثار	20
المبحث الأول: أسباب ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	21
المطلب الأول: الأسباب الدينية والأخلاقية.	21
المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية.	30
المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية.	48
المطلب الرابع: الأسباب السياسية.	58
المبحث الثاني: آثار ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	67
المطلب الأول: الآثار والمفاسد الدينية والأخلاقية.	67
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية.	77
الفصل الثالث: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس	100
المبحث الأول: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج "في مقدمات الزواج".	101
المطلب الأول: مظاهر ارتفاع التكاليف في الخِطبة وعقد القران.	101
المطلب الثاني: غلاء المهور.	107

المطلب الثالث: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في شراء الكسوة«الجهاز».	110
المبحث الثاني: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في الوليمة والحفلات.	115
المطلب الأول: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في الوليمة.	115
المطلب الثاني: مظاهر ارتفاع تكاليف الزواج في الحفلات وحجز القاعات.	117
الفصل الرابع: هدي الإسلام في التيسير في باب الزواج من الكتاب الكريم والسنة الشريفة.	126
المبحث الأول: هدي الإسلام في الخِطبة وعقد النكاح.	127
المبحث الثاني: هدي الإسلام في تيسير المهر والوليمة.	136
المطلب الأول: هدي الإسلام في تيسير المهر .	136
المطلب الثاني: هدي الإسلام في تيسير الوليمة.	149
الفصل الخامس: دور المحاكم الشرعية والمؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية والمجتمع في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس .	158
المبحث الأول: دور المحاكم الشرعية والمؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية في علاج هذه الظاهرة .	159
المطلب الأول: دور الوقاية من خلال التشريعات.	159
المطلب الثاني: دور التوعية والنصح والإرشاد.	162
المبحث الثاني: دور المجتمع في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج .	165
المطلب الأول: الدور المطلوب من المجتمع في محافظة القدس من أجل علاج	165

ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج فيها.	
المطلب الثاني: الخطوات العائلية العملية في علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس وتيسير الزواج.	167
المطلب الثالث:إسهامات المؤسسات (جامعة القدس، مؤسسة عمارة الاقصى).	171
المبحث الثالث: سبل علاج ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	173
الفصل السادس: تحليل الاستبيان حول ارتفاع تكاليف الزواج في محافظة القدس.	179
المبحث الأول: عينة الدراسة	180
المبحث الثاني: تحليل الدراسة	184
المبحث الثالث: الاستبانة وإجراءات الاستمارة	200
الخاتمة .	210
مسرد الآيات القرآنية الكريمة.	213
مسرد الأحاديث النبوية الشريفة.	218
مسرد المصادر والمراجع .	223
الملاحق	236
مسرد المحتويات	242